

**دراسة**  
**واقع العنف الأسري ضد**  
**المرأة في مملكة البحرين**



مركز تفوق الإستشاري لدعم قضايا النساء  
Tafawuq Center For Woman & Gender

## دراسة واقع العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين

إصدار: مركز تفوق الاستشاري لدعم قضايا النساء  
إشراف: مريم أحمد الرويعي  
إعداد: إيناس أحمد الفردان

نوفمبر ٢٠١٦

لوحة الغلاف: سمية إسماعيل  
تصميم و إخراج: حيدر العرادي

# المحتويات

شكر وتقدير.....	٥
مقدمة.....	٧
الفصل الأول: حقائق وإحصاءات عن العنف الأسري ضد المرأة.....	٩
العنف الأسري ضد المرأة عالمياً.....	١١
العنف الأسري ضد المرأة في الوطن العربي.....	١١
العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين.....	١٣
الفصل الثاني: منهجية الدراسة.....	٢١
أولاً: موضوع الدراسة والفئة المستهدفة.....	٢٣
ثانياً: أهداف الدراسة.....	٢٣
ثالثاً: آلية تنفيذ الدراسة وفرضيات البحث.....	٢٣
الاستبيان الإلكتروني الموجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين.....	٢٤
استمارات حالات العنف المسجلة في مراكز الحماية من العنف الأسري.....	٢٦
الاستبيان الإلكتروني الموجه لعموم الرجال.....	٢٧
الفصل الثالث: نتائج البحث والتحليل.....	٢٩
أولاً: نتائج الاستبيان الإلكتروني الموجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين.....	٣١
حجم العينة وسماتها الديمغرافية.....	٣١
نتائج وتحليل الاستبيان الإلكتروني للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين.....	٣٨
تحليلات إضافية في عينة استبيان النساء المنعفات.....	٥٦
ثانياً: نتائج تحليل استمارات حالات النساء المتعرضات للعنف الأسري المسجلات في مراكز الحماية من العنف الأسري.....	٦١
حجم العينة وسماتها الديمغرافية.....	٦١
ثالثاً: نتائج تحليل الاستبيان الموجه لعموم الرجال.....	٦٩
حجم العينة وسماتها الديمغرافية.....	٦٩
رابعاً: ربط ومقارنة نتائج عينات البحث الثلاث.....	٨٩
الفصل الرابع: نتائج الدراسة.....	٩٧
الفصل الخامس: توصيات الدراسة.....	١١٣
توصيات على عاتق الدولة.....	١١٥
توصيات على عاتق مؤسسات المجتمع المدني.....	١٢٠
توصيات على عاتق الأسرة والفرد.....	١٢٠
ملخص الدراسة.....	١٢٣
الفصل السادس: المصادر وفهرس الرسومات والجداول الإيضاحية.....	١٢٧
المصادر.....	١٢٩

فهرس الرسومات البيانية.....	١٣٢
فهرس الجداول الإيضاحية.....	١٣٨
الفصل السابع: مرفقات الدراسة.....	١٣٩
مرفق رقم (١): الإحصائيات المحلية عن العنف الأسري ضد في مملكة البحرين.....	١٤١
إحصائيات دار الأمان التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.....	١٤١
إحصائيات جمعية حماية العمالة الوافدة وأهم التوصيات التي اصدرتها عام ٢٠١٢ لتحسين وضع عاملات المنازل.....	١٤٢
إحصائيات مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين.....	١٤٤
إحصائيات مركز الدعم القانوني للمرأة السابق بالاتحاد النسائي.....	١٤٥
مرفق رقم (٢) نسخة من الاستبيان الإلكتروني الموجه للنساء المتعرضات لعنف أسري في مملكة البحرين.....	١٤٦
مرفق رقم (٣): نسخة من استمارة حالة الموجهة لمراكز الحماية من العنف الأسري في مملكة البحرين.....	١٥٤
مرفق رقم (٤): نسخة من استبيان عن واقع العنف الأسري ضد المرأة الموجه للذكور في مملكة البحرين.....	١٥٨
ما هو مركز تفوق؟.....	١٦٣



## شكر وتقدير

نتوجه بالشكر الجزيل لكل من دعم وساهم في إنجاز هذه الدراسة، ولا سيما المراكز الأهلية التي تُقدم خدمات مجانية لضحايا العنف الأسري والتي تعاونت معنا من خلال تقديم عينة عن حالات العنف الأسري المسجلة لديها وهي: مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين، مكتب الدعم القانوني السابق في الاتحاد النسائي البحريني ومركز أوام للمساعدة القانونية والاجتماعية التابع لجمعية أوام النسائية، ونشكر أيضاً جمعية حماية العمالة الوافدة التي زودتنا بتقارير وإحصائيات عن ضحايا العنف من العاملات الأجنبيات في المنازل. وكما نتقدم بالشكر لكل النساء والرجال الذين شاركوا في الاستبيانات الإلكترونية الخاصة بالدراسة، ونخص بالشكر كل فرد وجهة ساهمت في نشر هذه الاستبيانات إلكترونياً لاسيما فريق البحث التابع لـ«مبادرة نسيم» الشريك الاستراتيجي لمركز تفوق في حملة مناهضة العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين "نحترمها".



## مقدمة

أعدت هذه الدراسة للمساهمة في تسليط الضوء على مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين ولتبيان جزء من حجم هذه المشكلة وحيثياتها وأسبابها بحسب نتائج الاستبيانيين الإلكترونيين اللذين أطلقهما مركز تفوق الاستشاري لدعم قضايا النساء بالتعاون مع جمعية ملتقى الشباب البحريني لفائدة هذه الدراسة، وعينة استمارات حالات نساء متضررات من العنف الأسري التي تم الحصول عليها من المراكز الأهلية لتقديم الإستشارات الأسرية والمساعدة القانونية للمعنفات، إلى جانب التقارير السنوية الصادرة عن جمعية العمالة الوافدة الخاصة بالعنف الواقع على العاملات المنزليات في مملكة البحرين وتغطي الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، علما بأنه وإغناء هذه الدراسة تمت مخاطبة الجهات الرسمية التي تقدم خدمات استشارية وقانونية ونفسية وخدمات إيواء للمعنفات للحصول على إحصائيات عن حالات العنف الواردة لها ولم تلق استجابة، واستعضنا عن ذلك بالإحصائيات ذات الصلة المنشورة بالمواقع الإلكترونية للجهات الرسمية وبالصحف المحلية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة تأتي كجزء من حملة مناهضة العنف الأسري ضد المرأة «نحترمها» التي أطلقها مركز تفوق بالتعاون مع «مبادرة نسيم» التابعة لجمعية ملتقى الشباب البحريني، وتضمنت الحملة إلى جانب الدراسة برامج توعوية وفنية في الفترة من نوفمبر ٢٠١٥ وحتى نوفمبر ٢٠١٦.

وتشتمل الدراسة على سبعة فصول:

الفصل الأول: حقائق وإحصاءات عن العنف الأسري ضد المرأة، وقد تناول بإيجاز موضوع العنف الأسري ضد المرأة على المستوى العالمي والعربي والمحلي.

الفصل الثاني: يتناول منهجية الدراسة من جانب الموضوع، الفئة المستهدفة، أهداف وفرضيات الدراسة وآليات تنفيذ الدراسة.

الفصل الثالث: وهو الفصل الرئيسي المختص بنتائج تحليل الاستبيان الإلكتروني الموجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين وحجم عينة الاستبيان وسماتها الديمغرافية، ونتائج تحليل استمارات لحالات من النساء المتعرضات للعنف المسجلة لدى مراكز الاستشارات وحجم العينة وسماتها الديمغرافية، ونتائج الاستبيان الإلكتروني الموجه للرجال وحجم العينة وسماتها الديمغرافية.

الفصل الرابع: النتائج التي توصلت لها الدراسة.

الفصل الخامس: توصيات الدراسة.

الفصل السادس: المصادر التي تم استخدامها للدراسة، مع فهرس الرسوم البيانية والجدول الإيضاحية.

الفصل السابع: المرفقات وتضمنت: إحصائيات صادرة من جهات رسمية وأهلية عن العنف الأسري بمملكة البحرين منشورة على المواقع الإلكترونية والصحف المحلية، نسخ من الاستبيانات الإلكترونية الخاصين بالخاصين بالعنف الأسري ضد المرأة بمملكة البحرين ونسخة من استمارة الحالة الموجهة لمراكز الاستشارات الأسرية والقانونية للحماية من العنف.

**مريم الرويعي**

**مركز تفوق الاستشاري لدعم قضايا النساء**

## **الفصل الأول**

**حقائق وإحصاءات عن العنف الأسري ضد المرأة**



## العنف الأسري ضد المرأة عالمياً

تُشير دراسة معمقة أجرتها الأمم المتحدة إلى أن زيادة الانتباه إلى العنف ضد المرأة برزت بالدرجة الأولى في سياق عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) حين أصبح عدداً متزايداً من المنظمات النسائية مرتبطاً بجدول أعمال الأمم المتحدة بواسطة مؤتمرات دولية وإقليمية معنية بالمرأة، وعملت الجهود النسائية كحفز في توسيع نطاق فهم العنف ضد المرأة. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لدور المرأة في تنمية ونهضة المجتمع، والتطور الحضاري الذي شهدته الشعوب عبر السنين التالية على عقد المرأة وبروز العديد من المفاهيم الدولية المتقدمة المرتبطة بالعدالة والمساواة الإنسانية، إلا أن المرأة لاتزال هي الأكثر تعرضاً للعنف بشكل عام، حيث أوضحت الدراسة المذكورة بأن ٧٠٪ من نساء العالم يتعرضن لنوع من أنواع العنف على الأقل في حياتهن، وأن المرأة تتعرض للعنف الأسري/ المنزلي من قبل أحد أفراد أسرته بصورة أكبر مقارنة بالعنف من خارج الأسرة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦)، وبينت إحصائية حديثة لمنظمة الصحة العالمية بأن ثلث إجمالي عدد النساء في العالم (٣٠٪) من المرتبطات بعلاقة مع شريك يتعرضن للعنف الجسدي و/ أو الجنسي على يد شركائهن الحميمين، وترتفع نسبتهن إلى أكثر من ذلك بكثير في بعض الدول. وتصل نسبة جرائم قتل النساء التي يرتكبها شركاء حميمون إلى ٣٨٪ في العالم. (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤)

ويُعرّف الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضد المرأة على أنه «أي فعل عنيف على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جنسية أو جسمية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل والإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة»<sup>١</sup>، وينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٤٧/٥٨ المتعلق بالقضاء على العنف العائلي ضد المرأة بأن: «العنف العائلي يمكن أن يشمل العنف الاقتصادي والعزلة، وأن مثل هذا السلوك قد يسبب الأذى لسلامة المرأة أو صحتها أو رفاها» (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦)

## العنف الأسري ضد المرأة في الوطن العربي

وعلى مستوى الوطن العربي، فقد تباينت الإحصائيات التي تؤكد على وجود وتنامي هذه المشكلة في مجتمعاتنا في حين أن أربع دول عربية فقط اتخذت خطوات متقدمة للحد من هذه المشكلة عن طريق إصدار قوانين خاصة للحماية من العنف الأسري وهي المملكة العربية السعودية، المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية، بالإضافة إلى مملكة البحرين. وفي بقية الدول العربية الأخرى، خصصت مجموعة منها بنوداً محددة في قانون العقوبات تتناول مسألة العنف الأسري مثل الجزائر والإمارات العربية المتحدة واليمن وتونس، ولكن يبقى ذلك غير كافٍ لردع العنف

١ اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ١٠٤/٤٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

الواقع على المرأة. (نمري، ٢٠١٥)

فلقد أصدرت المملكة العربية السعودية في أغسطس ٢٠١٣ «نظام الحماية من الإيذاء» الذي وضع تدابير توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه داخل نطاق الأسرة وبين دور الجهات الحكومية ذات العلاقة في هذا الشأن، وحدد آليات التعامل مع ضحايا الإيذاء، ووضع نص عقابي عام يشمل كافة أنواع الإيذاء. غير أنه لاتزال نسب التبليغ عن العنف في المملكة متدنية جدا وهذا يدل على الحاجة للمزيد من التوعية في المجتمع. ولم تتوفر إحصائيات شاملة وواضحة عن نسبة العنف الأسري ضد المرأة في السعودية حيث أن الجهات المعنية كانت تعمل بشكل مستقل غير أن وزارة التنمية الاجتماعية في السعودية تقدر بلوغ العنف الأسري نسبة ٥٠٪ (نمري، ٢٠١٥) ومن المؤمل من بعد إصدار هذا القانون أن تثمر الجهود لإخراج إحصائيات شاملة ودقيقة للعنف الأسري ضد المرأة على مستوى المملكة.

وفي الأردن، كشفت دراسة مختصة أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة لعام ٢٠١٤ أن أكثر أنواع العنف الأسري ممارسة هو العنف الجسدي، الذي بلغت نسبته ٨٦٪، وتشمل أكثر حالات التعنيف الأسري ممارسة الضرب ثم الشتم والتحقير، وصولاً إلى الحرمان من المال. (سكاي نيوز العربية، نوفمبر ٢٠١٤) ولقد أصدرت المملكة الأردنية قانون «الحماية من العنف الأسري» في سنة ٢٠٠٨ والذي أناط الاختصاص بـ «إدارة حماية الأسرة» باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا القانون، وأنشأ لجان «الوفاق الأسري»، تتولى بذل مساعي الإصلاح والتوفيق بين أفراد الأسرة، وألزم مقدمي الخدمات الطبية أو الاجتماعية أو التعليمية من القطاعين العام أو الخاص إبلاغ الجهات المختصة بأية واقعة عنف أسري، فضلاً عن أنه نظم الأحكام الخاصة بضمان حماية المبلّغ عن العنف الأسري وأمر الحماية والتعويض المالي. وفي عام ٢٠١٤، تعاملت إدارة حماية الأسرة مع ١٥٥٦ حالة لامرأة معنفة والدولة توفر الحماية للنساء المعنفات في دار الوفاق الأسري. (نمري، ٢٠١٥)

ويعتبر القانون اللبناني لـ «حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري» من أقوى القوانين لما له من طابع جنائي، حيث وضع عقوبات مشددة لجرائم العنف الأسري وبين الإجراءات الجنائية المتعلقة بها كما أنه أنشأ صندوقاً خاصاً لمساعدة ضحايا العنف الأسري. وقد بينت الإحصاءات بأن القانون منذ انطلاقه في سنة ٢٠١٤ وحتى بداية ٢٠١٦ قد أنقذ ١٧٥ امرأة تعرضت للعنف الأسري بإصدار قانون الحماية لهن. وقد أجريت دراسة حديثة حول درجة وعي اللبنانيين واللبنانيات حول العنف الأسري تضمنت عينة ١٠٠٠ شخص موزعين على جميع مناطق لبنان بين فيها التقرير الوطني بأن ٤٤٪ من اللبنانيين يعرفون ضحية واحدة على الأقل من ضحايا العنف الأسري أي ما يعادل ١,٧ ضحية عنف أسري بين الفئة العمرية ٢٠-٥٠ سنة (مؤسسة كفى، أبريل ٢٠١٦)، فيما بينت إحصائيات أخرى عن مدى خطورة ظاهرة العنف الأسري حيث أنها تؤدي إلى مقتل أكثر من ١٢ امرأة سنوياً في لبنان. (سكاي نيوز العربية، ٢٠١٤)



أما في الجزائر، فبحسب الإحصائيات التي قدمتها مصالح الأمن فإنه قد تم تسجيل ٦٩٨٥ حالة عنف ضد المرأة خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٤. ومنذ ٢٠٠٥، أحرزت الجزائر تقدماً ملحوظاً في حماية المرأة من العنف خلال تعديل قانون العقوبات الذي ينص على تجريم كل أشكال العنف ضد المرأة، ومنها التحرش الجنسي والعنف الأسري. (صحيفة النصر، ٢٠١٤) وقد قامت الجزائر مؤخراً بإجراء تعديلات على قانون العقوبات صدّق عليه البرلمان حيث يتضمن تشديد العقوبة على الرجل الذي يمارس العنف الجسدي والمعنوي ضد المرأة وإن كان زوجها. ويتضمن هذا التعديل «إن كل من أحدث عمداً جرحاً أو ضرباً بزوجه» يعاقب بالسجن من سنة إلى ٢٠ سنة بحسب درجة خطورة الإصابة. أما في حالة الوفاة فالعقوبة هي السجن المؤبد. كما نص التشريع الجديد على معاقبة الزوج بالسجن من ستة أشهر إلى سنتين «لكل من يمارس على زوجته أي شكل من أشكال الإكراه أو التخويف ليتصرف في ممتلكاتها أو مواردها المالية». (علي، ٢٠١٦)

وقد أجرت المغرب بحثاً وطنياً سنة ٢٠١١ أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء في سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وقد تبين أن من بين ٩,٥ مليوناً امرأة شملها البحث (يتراوح سنهن بين ١٨ و٦٤ سنة) ٦ ملايين منهن تعرضن لأحد أشكال العنف أي بنسبة ٦٣٪ منهن ٣,٧ مليون تعرضن للعنف في إطار علاقة زوجية بنسبة ٥٥٪ (علمي، ٢٠١٣). وقد صادقت الحكومة المغربية على مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في مارس ٢٠١٦ وسيدخل المشروع حيز التنفيذ بعد تصديقه من غرفتي البرلمان ونشره في الجريدة الرسمية. (علي، ٢٠١٦)

وقد تم تضمين مادة جديدة في الدستور التونسي الجديد الذي صدر عام ٢٠١٤ تنص على مسؤولية الدولة بأخذ التدابير اللازمة لحماية النساء من العنف، حيث أن نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف بشتى أنواعه بحسب دراسة أجرتها الحكومة التونسية وبرنامج الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين بلغت ٤٧٪ غالبيةهن من الأرياف. (سكاي نيوز العربية، ٢٠١٤)

### **العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين**

لقد اتخذت مملكة البحرين خطوة إيجابية متقدمة في قضية مكافحة العنف الأسري في المملكة وذلك بإصدار قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ بشأن «الحماية من العنف الأسري» والذي يخدم كل أفراد الأسرة وخاصة المرأة، حيث شمل القانون العنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي الذي يقع في إطار الأسرة وتطرق لتدابير الحماية عند تعرض أفراد الأسرة للعنف، كما وتضمن أبواباً تتعلق بالوقاية والحماية والسرية في التعامل مع القضايا ذات الصلة وآليات تحريك الدعوة والتبليغ ورفع الشكوى إلى الجهات المختصة. فمن الجوانب الإيجابية في القانون شموله على أمر الحماية فهو الأمر الصادر من النيابة العامة أو المحكمة المختصة أو قاضي التحقيق لحماية المعتدى عليه طبقاً للأوضاع التي ينص عليها هذا القانون. وفيما يتعلق بالعقوبات، فقد تضمن

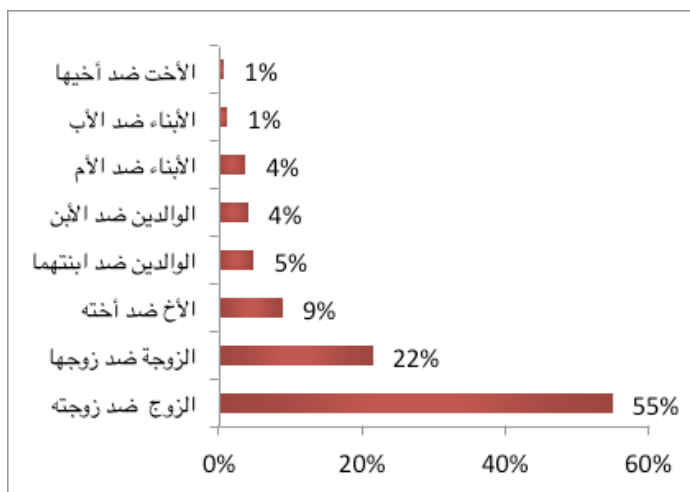
بعض العقوبات للأفعال التي أعتبرها القانون مجرمة بموجب النص، وأي فعل غير وارد في النص فيخضع للقواعد العامة المقررة في قانون العقوبات البحريني والإجراءات القانونية. ومن الجدير بالذكر بأن مملكة البحرين قد وقعت على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) منذ ٢٠٠٢ = على الرغم من رفعها لبعض التحفظات = وهذه تعتبر مكسب كبير للمرأة ولبنية أساسية للمساعدة في تعديل القوانين التي لازالت تحمل نوع من التمييز ضد المرأة.

وإلى جانب ذلك، لقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري من قبل المجلس الأعلى للمرأة في الخامس والعشرين من نوفمبر ٢٠١٥ تزامناً مع اليوم العالمي مناهضة العنف ضد المرأة، والتي عكف فريق وطني على صياغتها على مدى عام كامل وشارك فيها جهات رسمية وخاصة وأهلية مختلفة. وقد صرح المجلس بأن هذه الاستراتيجية هي بمثابة السند التطبيقي لقانون الحماية من العنف الأسري وبمناخ الأداة التي تساعد على تطوير التشريعات المعنية بالعنف الذي قد يمارس ضد المرأة في محيطها الأسري، وتجويد الخدمات المقدمة من رعاية وتأهيل، وتنوع وسائل الحماية، وتثبيت الإحصائيات الواقعية لحالات العنف، وتوحيد البيانات الوطنية لتوفير أوجه المعالجة الصحيحة، ومتابعة أيضاً طبيعة وكيفية تعاظم الرأي العام مع ظواهر العنف والتعمق في دراسة مسبباته وآثاره المكلفة. وقد تم إفراد فصل خاص في الاستراتيجية بالوقاية من العنف بمختلف أنواعه بقصد تقليل الكلفة التي تتحملها الدولة من خلال توفير خدمات الحماية والمعالجة وإعادة التأهيل، والكلفة النفسية والمعنوية التي تتحملها الأسرة البحرينية والتي تمر بظروف عنف. وتضمنت الاستراتيجية ستة أهداف أو محاور رئيسية وهي الوقاية، الحماية والخدمات، التشريعات والقوانين، التوعية والدعم الإعلامي، الدراسات والبحوث، وأخيراً التقييم والمتابعة. (بنا، ٢٠١٥)

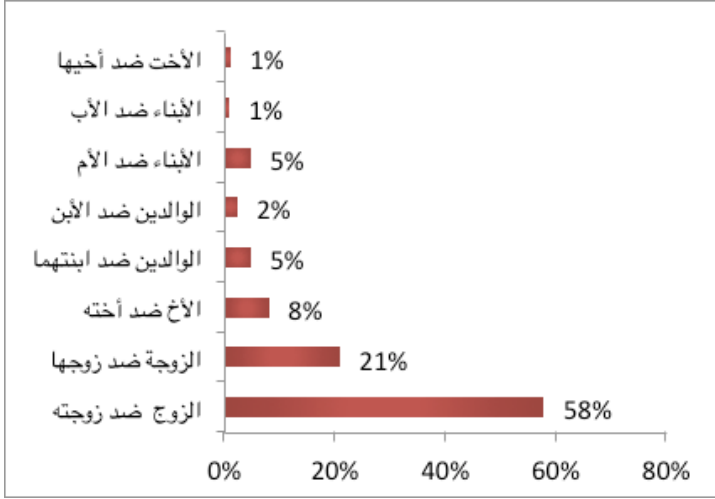
وتحوي مملكة البحرين اليوم على ٨ جهات رسمية وأهلية تقدم خدمات لضحايا العنف الأسري وبالأخص النساء. تتضمن الجهات الرسمية مكاتب الخدمات الاجتماعية بالمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، مأوى دار الأمان ومركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري التابعين لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومركز دعم المرأة التابع للمجلس الأعلى للمرأة. وأما بالنسبة للجهات الأهلية فتشمل مركز عائشة بيتيم للإرشاد الأسري التابعة لجمعية نهضة فتاة البحرين، مركز أوال للمساعدة القانونية والاجتماعية التابع لجمعية أول النسائية، جمعية حماية العمالة الوافدة (تملك مأوى للعاملات وخدم المنازل)، المركز العالمي لحماية المرأة من الكوارث (WCCI). ولغاية ديسمبر ٢٠١٥، كان مكتب الدعم القانوني للمرأة التابع للاتحاد النسائي يستقبل أيضاً حالات كثيرة من ضحايا العنف الأسري إلى أن تم اغلاقه بسبب توقف الدعم المالي للاتحاد النسائي من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر بأنه في عام ٢٠١١ قد تم إنشاء مكتب التوافق الأسري في المجلس الأعلى للمرأة ليقدم خدمات الصلح والتوفيق الزوجي قبل حصول أية امرأة على

الخدمة القضائية، وفي عام ٢٠١٤ تم نقل مكتب التوفيق الاسري لوزارة العدل والشئون الإسلامية، وأصبحت إحالات قضايا النزاع الأسري إلى مكتب التوفيق الاسري إلزامية في نهاية سنة ٢٠١٥ حيث تم تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية. وبالنسبة لحجم مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين، لم يتم الحصول على بحث رسمي مسحي شامل على مستوى مملكة البحرين يحدد نسبة النساء المتعرضات للعنف الأسري بكافة أنواعه، ولكن بالنسبة لحالات العنف الأسري التي تم الإبلاغ عنها وتسجيلها وتوثيقها رسمياً لدى مؤسسات الدولة، فقد صرحت إدارة الإفتاء القانوني والبحوث في هيئة التشريع والإفتاء القانوني في مملكة البحرين مؤخراً بأن الإحصائيات الرسمية المسجلة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين لدى المؤسسات الحكومية والمراكز التابعة لوزارات الدولة في عام ٢٠١٥ قد بلغت ١٦٥٥ حالة ٧٥٪ منها مورست ضد المرأة، وأن الحالات في تزايد حيث أن عدد الحالات المسجلة في النصف الأول من سنة ٢٠١٦ بلغت ٨٥٩ حالة، أي أكثر من نصف الحالات في العام الماضي وتشمل ٧٣٪ منها ضد المرأة. ولقد تبين من تفاصيل هذه الإحصاءات بأن أكثر من نصف حالات العنف الأسري تقع على الزوجة من قبل زوجها، أنظر الرسم البياني أدناه. (صحيفة الوسط، العدد ٥١٣١، ٢٠١٦)



رسم بياني ١: الإحصاءات الرسمية المسجلة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين من يناير إلى يونيو ٢٠١٦



رسم بياني ٢: الإحصاءات الرسمية المسجلة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٥

وفي دراسة أجراها المجلس الأعلى للمرأة في سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بالتعاون مع مركز البحرين للدراسات والبحوث حول العنف ضد المرأة في مملكة البحرين - في مجال الأسرة والعمل - بينت بأن أكثر الأطراف الممارسة للعنف ضد المرأة تبعاً إلى استطلاع الرأي (٢٥٠ امرأة و٢٥٠ رجل) وحسب العينة الإجمالية لهذه الدراسة (٥٣ امرأة)، هم الزوج بنسبة ٨٩,٨ ٪، ثم يليه الأخ بنسبة ١٨,٤ ٪، فالأب بنسبة ١٦,٢ ٪، فالغرباء والأقارب من الدرجة البعيدة. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة، أن غالبية عينة استطلاع الرأي يؤكدون على وجود ظاهرة عنف ضد المرأة في مملكة البحرين إذ بلغت نسبة المستجيبين (٩٥٪). (الطنطاوي، العكري، فضل، ٢٠٠٥)

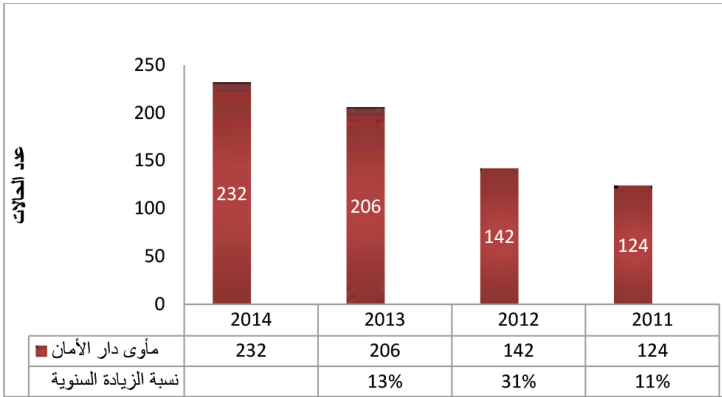
وبالنسبة لحالات الطلاق الناجمة من العنف الأسري فقد بلغت ٤٢٧ بين الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ (المرصد البحريني، ٢٠١١)، فيما بلغ عدد إجمالي وثائق الطلاق المصدرة في الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠١٢ إلى ٨٧٣ أغلبها يصاحبها عنف أسري.

(وزارة العدل والشؤون الإسلامية بمملكة البحرين، ٢٠١٣)  
وقد وصلت عدد قضايا الطلاق المنظورة بالمحاكم الشرعية بشقيها السني والجعفري حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢١٧٩ قضية بالمحاكم الابتدائية و٥١٦ قضية في محاكم الاستئناف الشرعية بشقيها وكثير من هذه القضايا تحمل نساء معنفات ومعلقات. (صحيفة الوطن، ٢٠١٣)

وللأسف، تعاني البحرين من غياب وجود قاعدة بيانات موحدة حول حالات العنف الأسري ضد المرأة المسجلة في مملكة البحرين تربط ما بين كل مؤسسات الدولة

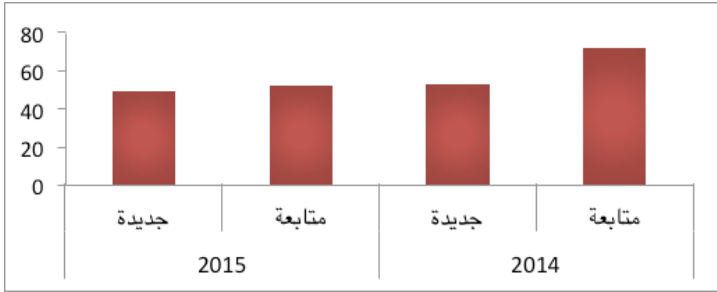
والمراكز الأهلية التي تقدم خدمات لضحايا العنف وكذلك غياب آليات موحدة لطريقة توثيق الحالات وتسجيل الأعداد. فلذا كان من الصعب الحصول على أرقام شمولية دقيقة تجمع كل حالات العنف المسجلة في المراكز الحكومية والأهلية. ومن جهة أخرى كان من الصعب الحصول على الإحصاءات التفصيلية للجهات الحكومية ذات الصلة وبعض المراكز الأهلية التي تقدم خدمات للحماية من العنف الأسري لغرض هذه الدراسة حيث لم تتجاوب مع طلب توفير إحصاءاتها لأسباب خاصة، وعليه تعذر الحصول على أرقام حديثة وشاملة ودقيقة حول عدد النساء المعنفات المسجلات في مملكة البحرين. وعلى الرغم من ذلك، لقد تم جمع الإحصائيات التي توفرت في فترة الدراسة إما من المراكز المتعاونة مباشرة أو من الإحصائيات المنشورة في الصحف المحلية للحصول على صورة تقريبية لحجم مشكلة العنف الأسري ضد في مملكة البحرين. (أنظر مرفق رقم ١ للمزيد من التفاصيل)

ولقد صرح الاتحاد النسائي مسبقاً بأن مجمل عدد حالات النساء المعنفات في مملكة البحرين التي وصلت إلى مراكز الإرشاد الأسري بلغت ١٠٧٩ في عام ٢٠١١. (المحروس، ٢٠١٥). وتبين الإحصائيات الفردية لبعض مراكز الحماية من العنف الأسري على زيادة عدد حالات العنف التي ترد وتسجل لديهم وقد يعكس ذلك من جهة زيادة وعي النساء بوجود هذه المراكز وإمكانية الاستفادة منها وكذلك أهمية اتخاذ تدابير صحيحة للحماية من العنف وآثاره وعدم جدوى السكوت عليه، ومن جهة أخرى قد يكون مؤشراً لزيادة مشكلة العنف في البحرين. فبالنظر لإحصائيات مأوى درا الأمان التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، فقد شهدت حالات النساء المعنفات اللاتي لجأن للمأوى زيادة بمعدل ١٨٪ في الفترة بين ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ (موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية).



رسم بياني ٢: عدد حالات العنف الأسري من النساء بمأوى دار الأمان ٢٠١١ إلى ٢٠١٤  
المصدر: موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

وقد صرح المجلس الأعلى للمرأة بأن عدد الحالات الواردة لمركز دعم المرأة والتي تملك إثباتاً للعنف خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٣ بلغ ١٦٠ حالة (المحروس، ٢٠١٥)<sup>٢</sup>، وفي تصريح مسبق أكد المجلس بأن عدد حالات المتابعة في مركز دعم المرأة في سنة ٢٠٠٩ وصلت لمعدل ٨٦٤ حالة في الشهر. (المسقطي، ٢٠١٠). وفي مركز بتلكو لحالات العنف الأسري فقد استقبل المركز معدل ٥٠ حالة من النساء المعنفات خلال ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ومعدل ٦٠ حالة متابعة. (عباس، ٢٠١٦) (إسماعيل، ٢٠١٥)

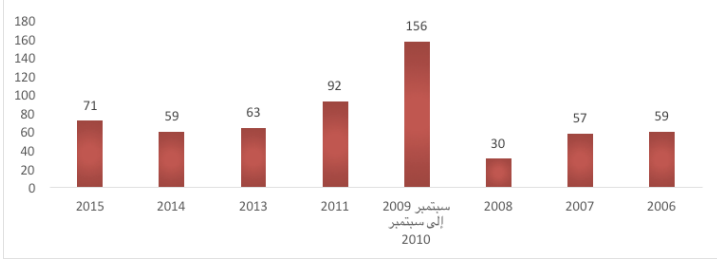


رسم بياني<sup>٤</sup>: عدد حالات العنف الأسري من النساء المسجلات في مركز بتلكو لحالات العنف الأسري ٢٠١٤ و ٢٠١٥

وفي الجانب الأهلي، فيستقبل مركز عائشة يتيم معدل ٦٣ حالة جديدة سنوياً فيما يصل معدل عدد الحالات المتابعة إلى ٤٠٠ وأكثر سنوياً بحسب تصريح المركز في الصحافة المحلية<sup>٢</sup>.

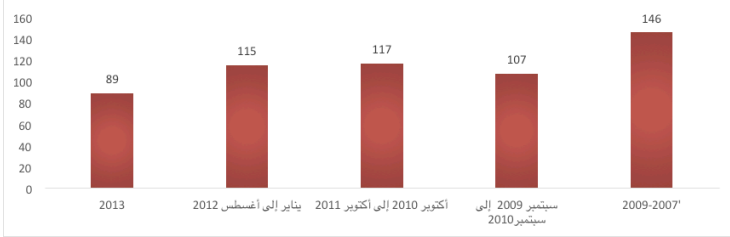
<sup>٢</sup> في تصريح المجلس الأعلى للمرأة لصحيفة الوسط، عدد ٣٠١٥ في ديسمبر ٢٠١٠، صرح المجلس بوجود ٢٧٢ حالة عنف وفقاً لإثباتات الضرر الرسمية المسجلة والخدمة المطلوبة خلال العام ٢٠١٠ فقط، غير انه تم اعتماد التصريح الأخير لصحيفة أخبار الخليج في ديسمبر ٢٠١٥ في مقال الباحثة القانونية هناء المحروس والذي قد بين عدد الحالات من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٣ أقل بكثير وهو ١٦٠ حالة.

<sup>٣</sup> المصدر لعام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من مركز عائشة يتيم. لعام ٢٠١٣ من صحيفة الوسط، العدد ٤٨٢٧، نوفمبر ٢٠١٥، لعام ٢٠١١ من اللجنة الوطنية التي شكلتها الاتحاد النسائي لجمع الإحصائيات، ولعام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٦ من صحيفة أخبار الخليج العدد ١١٢٣٢. ولم تتوفر لدينا إحصاءات لعام ٢٠١٢. أنظر صفحة المصادر للتفاصيل.



رسم بياني ٥: عدد حالات النساء المعنفات بمركز عائشة يتيم ما بين ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥

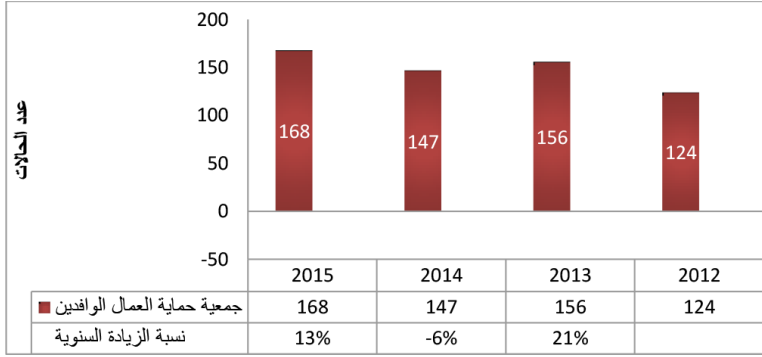
وبالنسبة لمكتب الدعم القانوني للمرأة التابع للاتحاد النسائي، فقد كان استقبال المركز معدل ١١٤ حالة سنوياً قبل أن يتم إغلاقه في يناير ٢٠١٦ بسبب توقف الدعم المالي من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.



رسم بياني ٦: إحصائيات الحالات المعنفة الواردة لمكتب الدعم القانوني للمرأة السابق بالاتحاد النسائي ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣

وأما جمعية العمالة الوافدة فقد بينت تقاريرها السنوية التي تحوي تفاصيل إحصائيات العاملات الاجنبيات اللاتي لجأن إلى المأوى التابع للجمعية بأن منذ تأسيسه في سنة ٢٠٠٥ ولغاية سنة ٢٠١٤ استقبل المأوى ١٣٠٠ امرأة عاملة أجنبية، ٩٥٪ منهم خادمت المنازل اللاتي يشملهن تعريف العنف الأسري. ويستقبل المأوى معدل ١٥٠ حالة سنوياً من العاملات الأجنبيات. (تقارير جمعية حماية العمالة الوافدة، ٢٠١٢-٢٠١٥)

٤ المصدر لسنة ٢٠١٣ من صحيفة الأيام، العدد ٩١١٤، مارس ٢٠١٤. المصدر للسنوات الأخرى من مكتب الدعم القانوني للمرأة بالاتحاد النسائي.



رسم بياني ٧: حالات العنف الأسري من العاملات الأجنبيات اللاجئات لجمعية حماية العمالة الوافدة من  
٢٠١٢ إلى ٢٠١٥



# الفصل الثاني

## منهجية الدراسة



## أولاً: موضوع الدراسة والفئة المستهدفة

تركز هذه الدراسة على العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين، حيث أن الإحصاءات المحلية - بالرغم من تباينها وتشتتها- تشير إلى وجود مشكلة حقيقية لا بد من تسليط الضوء عليها ووضع حلول جذرية لها.

فالفئة المستهدفة في هذه الدراسة هي الفتيات والنساء من سن ١٢ سنة فما فوق من المتزوجات والعازبات القاطنات في مملكة البحرين اللاتي يتعرضن للعنف من أي شخص داخل محيط أسرتهن وأي نوع من أنواع العنف سواء كان الجسدي أو النفسي أو اللفظي أو الاقتصادي أو الجنسي أو مجموعة منها. وتشمل الفئة المستهدفة أيضاً النساء غير البحرينيات القاطنات في البحرين وضمنهن خدم المنازل حال تعرضهن للعنف من أحد أفراد أسرتهن/ الأسرة التي يعشن معها.

## ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لإلقاء الضوء عن واقع قضية العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين وتتلخص أهداف البحث في التالي:

١. تقدير حجم مشكلة العنف الأسري الذي تعاني منه المرأة في مملكة البحرين ومدى انتشارها في المجتمع.
٢. التعرف على حيثيات ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة متضمنه من يرتكب العنف والظروف والأسباب والدوافع لممارسته ضدها وآثاره عليها وعلى الأسرة والمجتمع في مملكة البحرين.
٣. وضع توصيات لأهم الحلول والتدابير التي يجب اتخاذها على مستوى الدولة والمجتمع والأفراد للحد من مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين.

وبالنسبة للهدف الأول، فليس المقصود قياس العدد الفعلي أو نسبة النساء المعنفات على مستوى مملكة البحرين حيث أن هذا يحتاج إلى دراسة مسحية وطنية على مستوى الدولة، ولكن المقصود التعرف على مدى انتشار هذه المشكلة في المجتمع البحريني واعطاء مؤشرات علمية يمكن استخدامها لعمل بحث وطني لاحقاً.

## ثالثاً: آلية تنفيذ الدراسة وفرضيات البحث

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، ارتكز البحث على ثلاث آليات:

١. استبيان الكتروني موجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين.
٢. عينة استمارات حالات العنف المسجلة في مراكز الحماية من العنف الأسري في مملكة البحرين.
٣. استبيان الكتروني موجه لعموم الرجال في مملكة البحرين.

- ولقد تم اختيار آليات البحث الثلاث بعد أخذ مجموعة من الفرضيات في الاعتبار:
١. لازال المجتمع ينظر للعنف الأسري على أنه أمر أسري خاص جداً ويتحفظ على الحديث عنه أمام الآخرين، وكثير من المتعرضات للعنف من النساء لا تفصحن عنه، وعند الحديث عنه لا تردن كشف هويتهن.
  ٢. نسبة النساء اللاجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري قليلة، فلا بد من الوصول للنساء المعنفات بطريقة أخرى مع مراعاة مشكلة التحفظ عن الإفصاح المذكورة في النقطة ١.
  ٣. كثير من النساء تجهلن بأن ما تتعرضن له من بعض الممارسات تندرج تحت أنواع العنف وخاصة العنف النفسي واللفظي والاقتصادي، وكثير من الرجال والنساء ينظرون للعنف = بما فيه العنف الجسدي = على أنه أمر طبيعي يحدث في كل الأسر.
  ٤. العنف الأسري موضوع يخضع للنسبية بشكل كبير خاصة المتعلق بالعنف النفسي واللفظي، فمن الصعب الاعتداد فقط بوجهة نظر طرف في النزاع دون اللاتفات للطرف الآخر لتكوين فكرة متكاملة.

## **الاستبيان الإلكتروني الموجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين**

بعد الاطلاع على مجموعة من الإحصائيات المحلية لبعض المراكز الأهلية والرسمية التي تقدم خدمات لضحايا العنف الأسري، وبعد أخذ فرضيات البحث في عين الاعتبار، لقد تم استخدام الاستبيان الإلكتروني ليكون أهم آليات وأدوات الدراسة وذلك للأسباب التالية:

١. الاستبيان الإلكتروني هو وسيلة ممتازة تسمح للنساء بالتحدث عما يتعرضن له من عنف أسري دون الحاجة للإفصاح عن أسمهن وهويتهن، وخاصة أن الاستبيان الإلكتروني الذي تم إعداده لا يطلب اسم المرأة المعنفة إلا إذا أرادت التواصل معنا بشكل اختياري للمساعدة.
٢. سهولة الانتشار والوصول إلى فئات كبيرة من النساء بسبب الانتشار الكبير والاستعمال الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي التي يتم نشر الاستبيان الإلكتروني من خلاله. ولكن يبقى مسألة الفئة العمرية الأكثر تفاعلاً مع الاستبيان الإلكتروني تتركز في الأقل من سن الخمسين حيث أن النساء الأكبر سناً لازال استخدامهن الإلكتروني يعتبر محدوداً نسبياً.

ولقد تم الاطلاع على دراسات واستبيانات عالمية وإقليمية ومحلية مماثلة متعلقة بالعنف الأسري والعنف ضد المرأة، وذلك للإستئناس بمختلف الجوانب التي تتضمنها هذه القضية الشائكة والتي تخدم في صياغة الاستبيان بشكل متكامل.

وقد صُمم الاستبيان وفق معايير علمية وبني وفق تعريفات ومصطلحات عالمية للعنف الأسري وأنواعه. يطلب الاستبيان في البداية بيانات أساسية ديمغرافية للمرأة المعنفة

والمرتكب للعنف وذلك للمساهمة في معرفة الخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة. ويتلو ذلك ١٣ سؤال، حيث ركزت الأسئلة الثلاث الأولى على معرفة نوع العنف الممارس ضد المرأة ومدى تكرار حدوثه وفي أي الفئات العمرية، فيما ركز السؤال الرابع والخامس على معرفة الأسباب والدوافع لارتكاب العنف. وركزت الأسئلة بين السادس والثاني عشر على كيفية تصرف المرأة المعنفة في حال تعرضها للعنف والتدابير التي اتخذتها وإذا ما كان هناك أشخاص آخرون في محيط الأسرة يتعرضون للعنف من نفس الشخص. أما السؤال الثالث عشر والأخير فقد ركز على طريقة تأثير العنف الأسري على مختلف جوانب حياة المرأة المعنفة. وقد أعطى الاستبيان الفرصة للنساء المعنفات الراغبات في التواصل مع القائمين على مشروع «نحترمها» ذكر اسمهن ورقم التواصل، كما أعطى الفرصة للنساء لكتابة أي ملاحظات إضافية لشرح حالتهم. ومن الجدير بالذكر بأن الاستبيان أعطى النساء غير القادرات على ملئ الاستبيان بأنفسهن لأي سبب كان اللجوء لطرف ثالث للمساعدة بملئه، ويطلب الاستبيان نهايته تحديد كون مالى الاستبيان المرأة المعنفة بذاتها أو شخص قريب منها. ولم يتعدى الوقت اللازم للإجابة على الاستبيان الـ ٧ دقائق حرصاً منا على الحصول على أكبر قدر من التجاوب.

وتم استخدام تقنية الـ **Google Forms** لتحويل المسودة النهائية للاستبيان إلكترونياً باللغة العربية ومن ثم تم ترجمته باللغة الإنجليزية و وضعه في وصلة منفصلة وذلك لإعطاء النساء الأجنبية المتعرضات للعنف الأسري القاطنات في مملكة البحرين فرصة أيضاً للمشاركة في الاستبيان.

ومن الجدير بالذكر بأن الاستبيان قد خضع لعملية مراجعة مكثفة قبل إطلاقه حيث تم اختباره مع عدد من النساء المعنفات للتأكد من شموليته وترابط أسئلته والإستتناس بملاحظاتهم وأيضاً تم عرض الاستبيان على بعض الاخصائيين ذوي الصلة بالموضوع من ضمنهم الدكتورة شيخة الزباني والباحثة الاجتماعية الأستاذة فخرية شبر. مرفق رقم ٢ يحوي صورة من الاستبيان الإلكتروني باللغة العربية.

أما بالنسبة لطريقة جمع البيانات عبر هذا الاستبيان الإلكتروني، فلقد تم إطلاقه يوم الأربعاء الموافق ١٩ أغسطس ٢٠١٥ ولغاية ٥ ديسمبر ٢٠١٥، وقد تم الإعلان عن إطلاق الاستبيان وعن مدى الاستجابة التي حصل عليها بشكل رسمي في الجرائد المحلية في مملكة البحرين من الفترة ٢٢ أغسطس وحتى ٢٧ نوفمبر ٢٠١٥.

ولقد تم الاعتماد بشكل رئيسي على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر والإعلان عن الاستبيان خاصة في انستغرام مبادرة نسيم **naseem\_\_initiative@** ومركز تفوق **tafawuqbh@** حيث تم ووضعت إعلانات مكثفة عن الاستبيان وصور مدعمه للأسئلة التي تضمنها الاستبيان في حساب الانستغرام كما وضعت وصلة الاستبيان الإلكتروني باللغة العربية في «البروفایل» لتمكين النساء المتعرضات للعنف الأسري من الضغط عليها والإجابة عن الأسئلة.

ولقد تم الاستعانة بفريق البحث التابع لـ «مبادرة نسيم» حيث قام الفريق بنشر إعلانات مكثفة عبر تقنية البرودكاست في خدمة «الوتس أب» تحمل وصلة الاستبيان باللغة العربية والإنجليزية لمجموعات مختلفة وقوائم الاتصال المتوفرة لدى الفريق والتي تحوي نساء ورجال من مختلف الأعمار. ولقد تم أيضاً اللجوء لمراكز الحماية من العنف الأسري منها مركز عائشة يتيم، مركز الدعم القانوني بالاتحاد النسائي، مركز أوال، ومركز بتلكو للعنف الأسري لطلب المساعدة في نشر الاستبيان الإلكتروني لحالات النساء ضحايا العنف الأسري، وقد أبدى كلاً من مركز عائشة ومركز الدعم القانوني بالاتحاد النساء تجاوباً في نشره إلكترونياً.

ومن الجدير بالذكر بأنه قد تم الإعلان عن الاستبيان باللغة الإنجليزية في المدونة الإنجليزية المعروفة في مملكة البحرين (**Mums in Bahrain**) للوصول إلى النساء الأجانب اللاتي يعانين من العنف. ولقد تم اللجوء أيضاً لمركز حماية العمالة الوافدة لطلب المساعدة في نشر الاستبيان الإلكتروني باللغة الإنجليزية للاجئات في مأوى الجمعية، ولكن تم رفض الطلب لتحفظات معينة، غير أن الجمعية قد تعاونت في إعطائنا نسخة من التقارير السنوية للجمعية التي تحتوي على إحصائيات للاجئات لخدمات الجمعية من العاملات الأجنبية المتعرضات للعنف اللاتي هن في الأغلب خدم المنازل اللاتي يشملهن العنف الأسري أو المنزلي.

### استمارات حالات العنف المسجلة في مراكز الحماية من العنف الأسري

لقد تم مخاطبة سبعة مراكز للحماية من العنف الأسري في مملكة البحرين بشكل رسمي عن طريق ارسال خطاب كتابي لهم في بادئ الأمر في بداية أغسطس ٢٠١٥ يوضح أهداف الدراسة وحيثياتها ويطلب من المراكز ملئ استمارة حالة موحدة مرفقة بالخطاب عشرة (١٠) من حالات نساء على الأقل تعرضن لعنف أسري ولجان للمركز واستفدن من خدماته، وهم:

١. مأوى دار الأمان (التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية)
٢. مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري (تابعاً إدارياً لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية)
٣. مركز دعم المرأة بالمجلس الأعلى للمرأة
٤. مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين
٥. مكتب الدعم القانوني للمرأة السابق التابع للاتحاد النسائي (قبل إيقافه في يناير ٢٠١٦)
٦. مركز أوال للمساعدة القانونية والاجتماعية بجمعية أوال النسائية
٧. المركز الدولي لحماية المرأة من الكوارث (WCCI)

ولقد تم متابعة الطلب بعد الخطاب الكتابي عبر الهاتف والإيميل مع كل المراكز وأيضاً تم عمل زيارات ميدانية لبعض المراكز التي قبلت طلب الزيارة وهم مركز عائشة يتيم، مركز أوال، مركز بتلكو، ومكتب الدعم القانوني للمرأة للتعرف على المركز عن كثب ولشرح أهداف الدراسة والمطلوب من المراكز بشكل أوضح.

ولقد استجاب ثلاثة مراكز فقط لطلب التعاون في الدراسة وهم مركز عائشة يتيم، ومركز أوال ومكتب الدعم القانوني للمرأة حيث قاموا بمليء وتسليم ١٠ استمارات حالة لنساء متعرضات لعنف أسري لجأن للمركز في البداية. وحيث أن المراكز البقية لم تتجاوب مع طلب القائمين على الدراسة لأسباب خاصة، فقد تم طلب ملئ عدد استمارات أكبر من المراكز المتجاوبة فيما بعد ليصل إجمالي الاستمارات إلى ٨١ حالة تم تسلمها بالكامل في مارس ٢٠١٦. أنظر مرفق رقم ٣ لنسخة من الاستمارة باللغة العربية.

### الاستبيان الإلكتروني الموجه لعموم الرجال

وحرصاً منا على إكمال الصورة والتوصل إلى نتائج تتسم بالموضوعية والابتعاد عن الانحياز، فلقد تقرر أثناء فترة البحث وبعد ما تم تحليل نتائج استبيان النساء المعنفات وحالات العنف الأسري من مراكز الحماية من العنف الأسري عمل استبيان إلكتروني موازي للاستبيان الأول الموجه للنساء لاستطلاع رأي الرجال في هذا الموضوع المهم باعتباره شريكاً أساسياً فيه. وعليه تم تصميم استبيان إلكتروني تم توجيهه لعموم الرجال في مملكة البحرين من سن ١٣ فما فوق.

وقد تم بناء استبيان الرجال ليكون موازياً لاستبيان النساء حيث تم استخدام معظم استبيان النساء للرجال ولكن بشكل مختلف وذلك ليسهل عملية المقارنة بين النتائج وتأكيدتها. فاحتوى استبيان الرجال في البداية على طلب بيانات أساسية ديمغرافية للرجل المشارك في الاستبيان هي ذاتها التي تم طلبها من النساء المتعرضات للعنف الأسري في الاستبيان الأول، وذلك لمعرفة الخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للعينة ومقارنتها بعينة النساء المعنفات وكذلك المرتكبي للعنف في الاستبيان الأول. واحتوى الاستبيان على سؤال مفصلي يسأل المشارك فيه إذا ما قد مارس أي نوع من أنواع القهر أو القوة ضد امرأة في محيط أسرته سواء جسدي أو نفسي أو لفظي أو جنسي أو اقتصادي. وعند الإجابة بـ «نعم»، ينتقل المشارك إلى قسم خاص يحوي ١١ سؤالاً يبحث عن حيثيات ممارسة العنف من حيث صلة القرابة بالضحية ونوع العنف المرتكب ومدى تكرار ممارسته والدوافع والظروف التي أدت لممارسته، الخ بنفس الأسئلة التي تضمنتها استبيان النساء المعنفات مع تغيير صيغة السؤال. وإذا أجب المشارك بـ «لا» على السؤال المفصلي، فينتقل لقسم آخر يحوي أربعة أسئلة تتمحور حول وجهة نظره عن وجود أسباب مشروعة لممارسة العنف ضد المرأة - وهو نفس السؤال الموجود في استبيان النساء المعنفات وأيضاً في القسم الأول من استبيان الرجال

الموجه لمن مارس العنف مع تغيير صيغته- وأسئلة عن وجود امرأة من محيط أسرته تعرضت أو تتعرض للعنف. وهناك قسم يحوي على خمسة أسئلة عامة يجيب عليها كل المشاركين بالاستبيان عن تقييمهم لمدى شدة نقشي العنف الأسري في المجتمع البحريني، وإذا ما كان المشارك هو نفسه ضحية من ضحايا العنف ومن قبل من وما نوعه وأخيرا الحلول المقترحة للحد من مشكلة العنف الأسري.

وقد تم استخدام تقنية الـ **Google Forms** أيضاً لعمل الاستبيان إلكترونياً باللغة العربية فقط. ولقد أطلق استبيان الرجال في ٩ أغسطس ٢٠١٦ وتم أغلقه في ٢٨ أغسطس ٢٠١٦، حيث تم الإعلان عنه في وسائل التواصل الاجتماعي وأبرزها انستغرام مبادرة نسيم ومركز تفوق وتم نشره إلكترونياً بالاستعانة بفريق البحث التابع لمبادرة نسيم وفريق مركز تفوق حيث قام الفريقان بنشر وصلة الاستبيان لمجموعات مختلفة وقوائم الاتصال المتوفرة لدى الفريق والتي تحوي نساء ورجال من مختلف الأعمار.



## الفصل الثالث

### نتائج البحث والتحليل

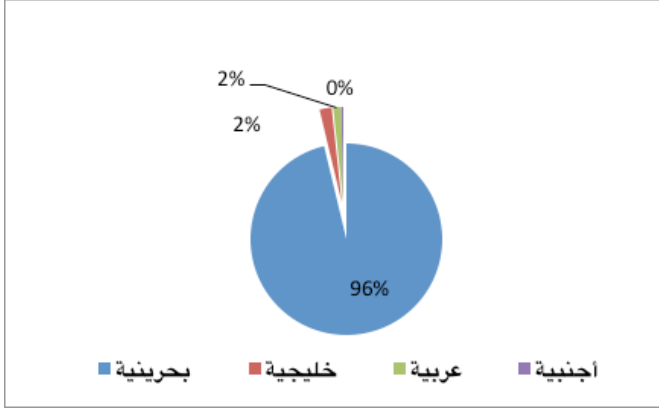


## أولاً: نتائج الاستبيان الإلكتروني الموجة للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين

### حجم العينة وسماتها الديمغرافية

لقد تم اغلاق الاستبيان الإلكتروني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وبعد التدقيق في الاستبانات التي تم تحصيلها من تقنية الـ **Google Forms** واستبعاد أي تكرار واضح في الاستبانات (بسبب خلل إلكتروني أو الضغط على زر تسليم الاستبيان أكثر من مرة)، فقد تم حصر حجم العينة في ٢٩٤ حالة<sup>١</sup>، متضمنه ٧ فقط باللغة الإنجليزية، حيث لم يلاقي الاستبيان الإلكتروني باللغة الإنجليزية اقبالاً كبيراً من النساء الأجبيات القاطنات في مملكة البحرين، حيث أن معظم الأجبيات المتعرضات للعنف الأسري في البحرين هن من خدم المنازل وبالتالي يصعب الوصول لهن في غياب أداة تواصل إلكترونية مثل الهاتف المحمول وغيره<sup>٢</sup>.

وبالنظر لسمات الديمغرافية لعينة استبيان النساء المعنفات، فلقد كانت أغليبتها نساء بحرينيات الجنسية بنسبة ٩٦٪، يليهن الخليجيات بنسبة ٢٪، فالعربيات ١٪ ونسبة ضئيلة للأجبيات ٣،٠٪.

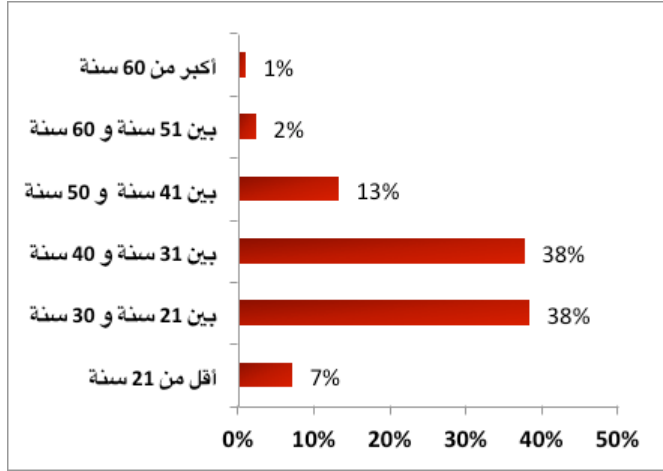


رسم بياني ٨: جنسية عينة استبيان النساء المعنفات

وبالنسبة للفئة العمرية للعينة فقد تراوحت ما بين ١٣ سنة إلى ٧٠ سنة، غير أن معدل العمر هو ٣٣ سنة. فتعتبر العينة فتية حيث أن أغلب نساء العينة كن بين الفئة العمرية ٢١ سنة إلى ٣٠ سنة بنسبة ٣٨٪ والفئة العمرية ٣١ سنة إلى ٤٠ سنة بنسبة

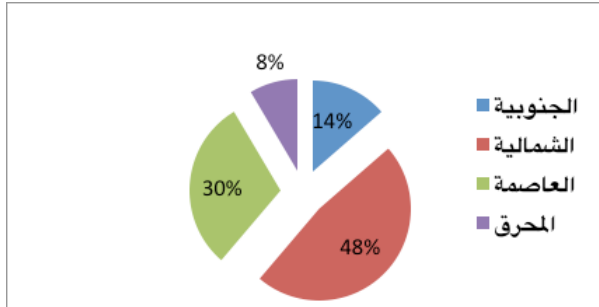
١ تحتوي العينة النساء والفتيات المعنفات المتزوجات والعازبات من سن ١٣ إلى ٧٠ سنة، غير انه تجاوزاً استخدمت مفردة «النساء المعنفات» أو «المعنفات» في التحليل لتشملهن جميعاً  
٢ لقد تم الاستعانة بإحصائيات وتقارير جمعية حماية العمالة الوافدة لتغطية هذا الجانب

٣٨٪ أيضاً. وبالنسبة لبقية النسب فقد توزعت على ٧٪ للفئة الأقل من ٢١ سنة، ٢٪ للفئة بين ٥١ سنة إلى ٦٠ سنة، و١٪ لفئة ٦٠ سنة فما فوق.



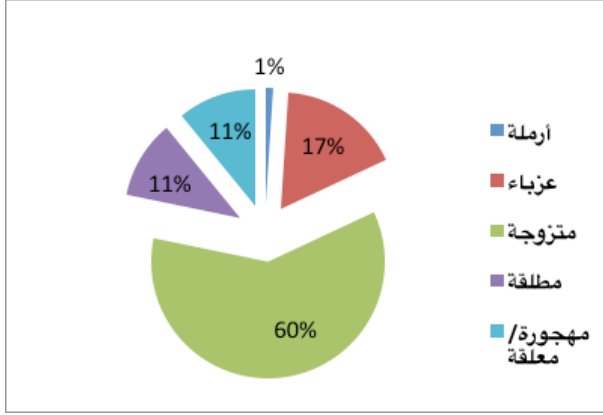
رسم بياني ٩: الفئات العمرية لعينة استبيان النساء المعنفات

وقد كان أغلب نساء العينة يقطنن في المحافظة الشمالية لمملكة البحرين بنسبة ٤٨٪، تليها محافظة العاصمة ٣٠٪، المحافظة الجنوبية ١٤٪ ومحافظة المحرق ٨٪.

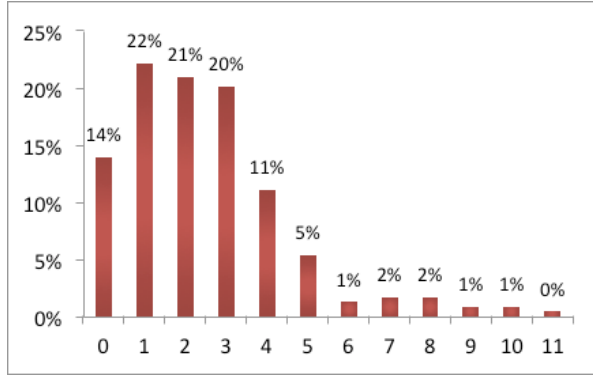


رسم بياني ١٠: توزيع عينة النساء على المحافظات في عينة استبيان النساء المعنفات

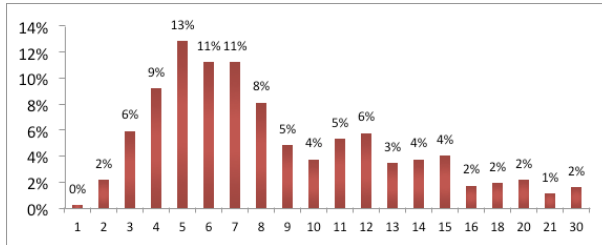
بالنسبة للحالة الاجتماعية لعينة استبيان النساء المعنفات، فأغلبهن من المتزوجات بنسبة ٦٠٪ بينما ١١٪ من العينة هن من المهجورات والمعلقات من قبل أزواجهن. وشكلت العازبات ١٧٪ من العينة، والمطلقات ١١٪ والأرامل ١٪. وتبين أن معدل عدد القاطنون في منزل النساء المعنفات في العينة هو ٦ أفراد. وأما بالنسبة لعينة المتزوجات أو لمن سبق لهن الزواج فمعدل عدد الأبناء لهن هو طفلان، فيما كان ١٤٪ منهن بدون أطفال.



رسم بياني ١١: الحالة الاجتماعية لعينة استبيان النساء المعنفات

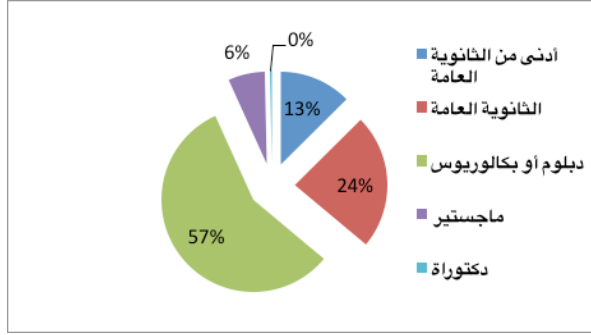


رسم بياني ١٢: عدد أبناء المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة استبيان النساء المعنفات



رسم بياني ١٣: عدد الأفراد القاطنون بالمنزل في عينة استبيان النساء المعنفات

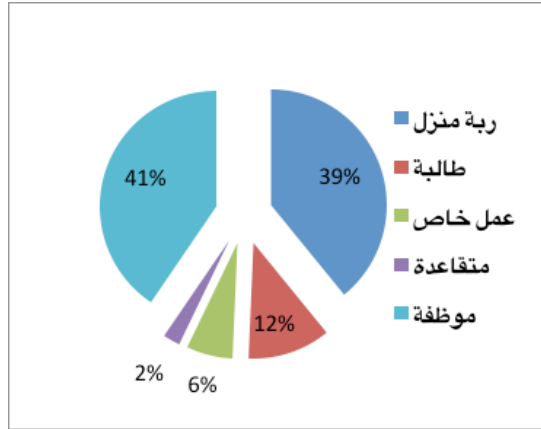
أغلب نساء العينة هنَّ من حملة الشهادات الجامعية، حيث شكلت حملة البكالوريوس والدبلوم نسبة ٥٧٪، فيما شكلت حاملات الماجستير ٦٪. وقد شكلت حملة شهادة الثانوية العامة ٢٤٪ بينما كان هناك ١٣٪ دون شهادة الثانوية العامة.



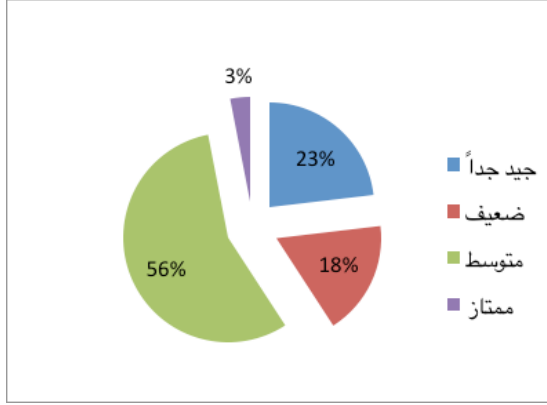
رسم بياني ١: المستوى التعليمي لعينة استبيان النساء المعنفات

غالبية عينة استبيان النساء المعنفات هن من العاملات. فقد شكلت الموظفات نسبة ٤١% فيما كان ٦% ممن لديهن عمل خاص و٢% متقاعدات عن العمل. وفي المقابل حوت العينة على ٣٩% من ربات البيوت و١٢% من طلبة الجامعات والمدارس.

وبالنسبة للمستوى الاجتماعي لعينة استبيان النساء المعنفات، فقد كان أغلبهن من ذوات الدخل المتوسط بنسبة ٥٦%، بينما ٢٣% كن من ذوات الدخل الجيد جداً يليه ١٨% من الدخل الضعيف و٣% فقط من الدخل الممتاز.

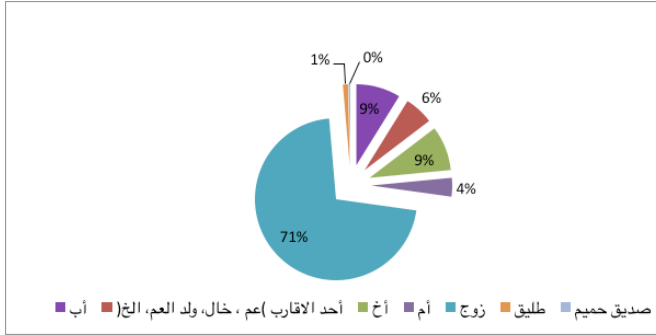


رسم بياني ١٥: طبيعة عمل عينة استبيان النساء المعنفات



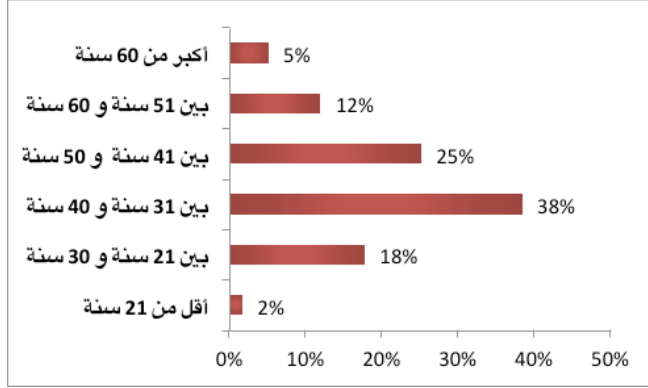
رسم بياني ١٦: المستوى المعيشي لعينة استبيان النساء المعنفات

وقد بينت نتائج الاستبيان بحسب ما أدلت به عينة استبيان النساء المعنفات بأن «الزوج» هو الأكثر ارتكاباً للعنف الأسري ضد المرأة حيث شكلوا نسبة ٧١٪ من المرتكبي للعنف، يليه الأب والأخ بنسبة ٩٪ لكليهما، و ٦٪ للأقارب مثل العم أو الخال أو ابن العم و ٤٪ للأم.



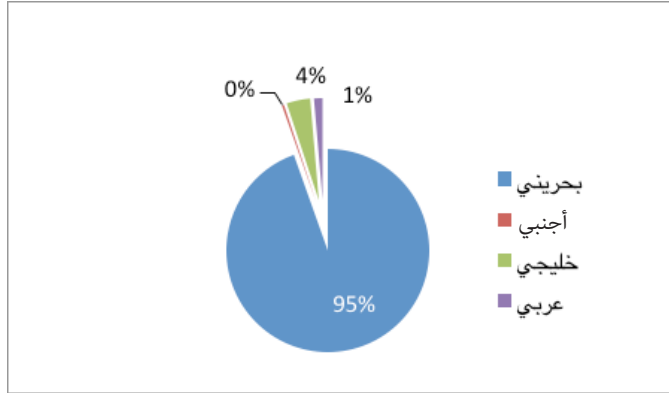
رسم بياني ١٧: صلة قرابة المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

وتراوحت أعمار المرتكبي للعنف بحسب عينة استبيان النساء المعنفات بين ١٥ سنة إلى ٨٠ سنة، ومعدل عمر المرتكب للعنف في العينة هو ٤٠ سنة، حيث أن ٣٨٪ من مرتكبي العنف كانوا في الفئة العمرية بين ٣١ سنة و ٤٠ سنة، بينما ٢٥٪ هم بين ٤١ سنة و ٥٠ سنة .



رسم بياني ١٨: الفئات العمرية لمرتكبي العنف في عينة استبيان النساء المعنفات

وبالنسبة لجنسية مرتكبي العنف، فقد كانت مشابهة لجنسيات النساء وبنفس النسب تقريباً، حيث أن ٩٥٪ منهم بحرينيين.

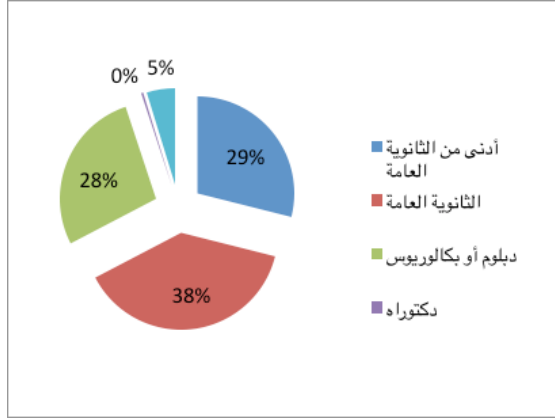


رسم بياني ١٩: جنسية مرتكبي العنف في عينة استبيان النساء المعنفات

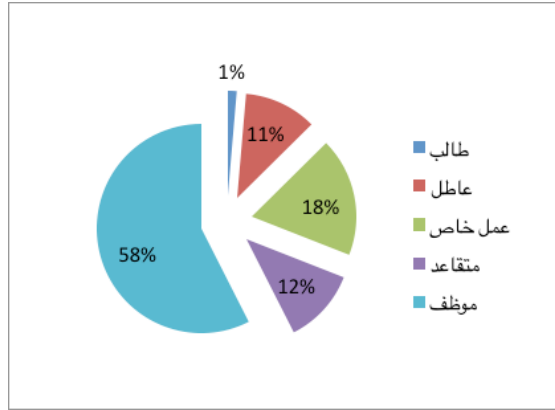
أما بالنسبة للمستوى التعليمي لمرتكبي العنف، فلقد كان أقل من مستوى النساء المعنفات في العينة، حيث أن أكثرهم من حملة شهادة الثانوية بنسبة ٢٨٪ فيما شكل ٢٩٪ ممن هم دون الشهادة الثانوية. وشكل ٢٨٪ فقط منهم من حملة البكالوريوس و٥٪ من الماجستير.

وبالنظر لطبيعة عمل مرتكبي العنف، فالأغلب هم من الموظفين بنسبة ٥٨٪ و١٨٪ ممن لديهم عمل خاص، و١٢٪ متقاعدین، فيما كان ١١٪ منهم عاطل عن العمل و١٪ من طلاب الجامعات والمدارس.



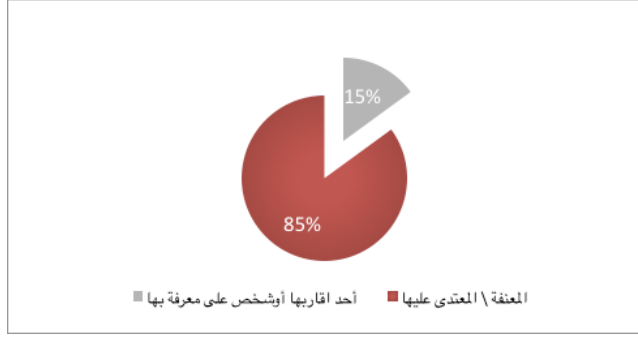


رسم بياني ٢٠: المستوى التعليمي لمرتكبي العنف في عينة استبيان النساء المعنفات



رسم بياني ٢١: طبيعة عمل المرتكبي للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

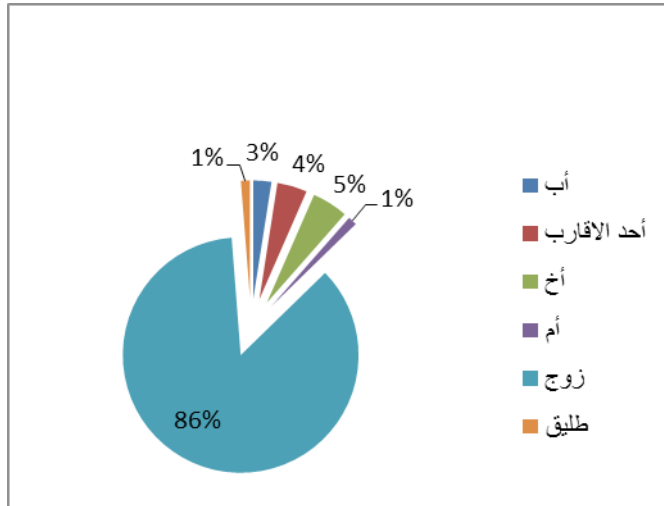
ومن الجدير بالذكر بأن بيانات الاستبيان الإلكتروني قد مُلئت في الأغلب بنسبة ٨٥٪ بواسطة المرأة المتعرضة للعنف بنفسها، مما يخدم دقة البيانات والمعلومات المعطاة.



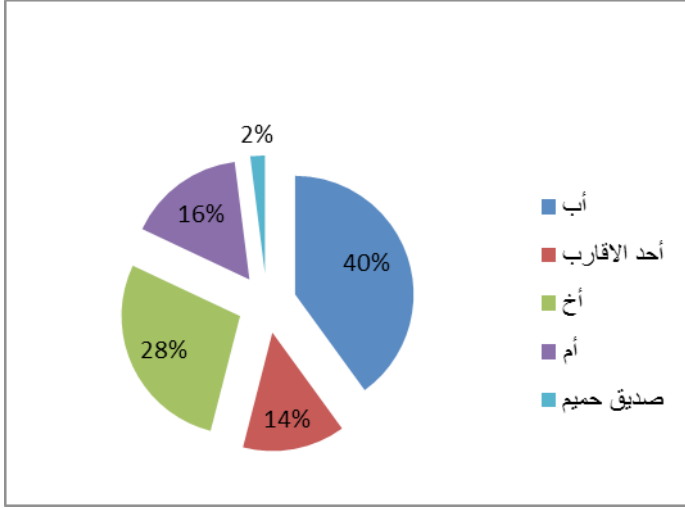
رسم بياني ٢٢: هوية مائل الاستمارة في عينة استبيان النساء المعتقات

### نتائج وتحليل الاستبيان الإلكتروني للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين

لقد بين الاستبيان أن الزوج هو الأكثر ارتكاباً للعنف بشكل عام (نسبة ٧١٪ على مجموع العينة)، وعند قياس نسبة ارتكاب الزوج للعنف على المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة استبيان النساء المعتقات فترتفع النسبة إلى ٨٦٪. وبالنسبة للعازبات، فيكون الأب هو المرتكب الأول للعنف بنسبة ٤٠٪ يليه الأخ بنسبة ٢٨٪ ثم الأم وأحد الأقارب بنسبة ١٦٪ و ١٤٪ تبعاً.

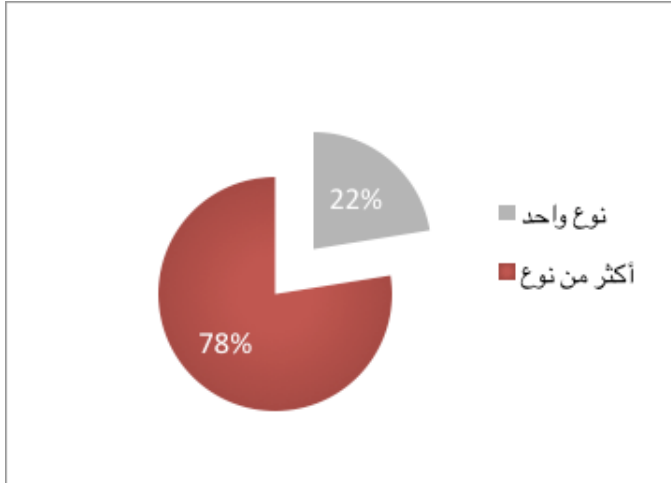


رسم بياني ٢٣: من يرتكب العنف على المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة استبيان النساء المعتقات

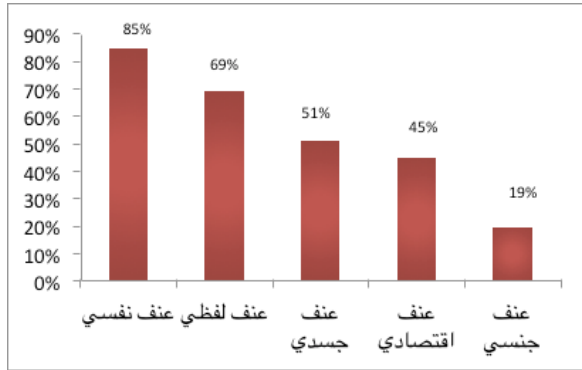


رسم بياني ٢٤: من يرتكب العنف على العازبات في عينة استبيان النساء المعنفات

لقد بين الاستبيان بأن ٧٨٪ من عينة استبيان النساء المعنفات يتعرضن لأكثر من نوع من أنواع العنف الأسري في حياتهن، وأن أكثر نوع تتعرضن له هو العنف النفسي بنسبة ٨٥٪ يليه العنف اللفظي ٦٩٪، ثم الجسدي ٥١٪، فالعنف الاقتصادي ٤٥٪ وأخيرا العنف الجنسي ١٩٪.



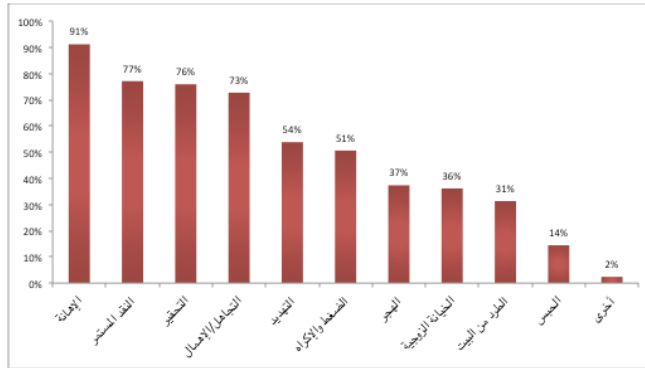
رسم بياني ٢٥: التعرض لنوع أو أكثر من العنف في عينة استبيان النساء المعنفات



رسم بياني ٢٦: أنواع العنف المرتكب في عينة استبيان النساء المعنفات

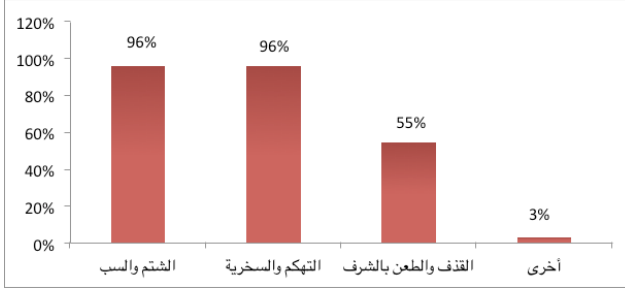
ومن الجدير بالذكر بأن كون أكثر من نصف العينة يتعرضن للعنف الجسدي هو أمر خطير حيث يعتبر العنف الجسدي من أقسى أنواع العنف لأنه يؤدي إلى أضرار صحية كبيرة قد تصل بعضها لحدوث تشوه أو إعاقة أو حياناً تؤدي للموت فضلاً عن الأضرار النفسية البالغة.

وفي تفصيل أشكال العنف الممارس في كل نوع على حدى، تبين أن العنف النفسي يمارس بشكل أكبر عبر الإهانة حيث شكلت نسبته ٩١٪، يليه النقد المستمر، فالتحقير، والتجاهل أو الإهمال بنسبة متقاربة وهي ٧٧٪، ٧٦٪، ٧٣٪ على التوالي. وقد تعرضت أكثر من نصف العينة المتعرضة للعنف النفسي للتهديد (٥٤٪) و الضغط والإكراه (٥١٪). وتبين أيضاً بأن ٢٧٪ من عينة العنف النفسي تعرضن للهجر فيما تعرضت ٣٦٪ منهن للخيانة الزوجية و ٣١٪ للطرد من البيت.



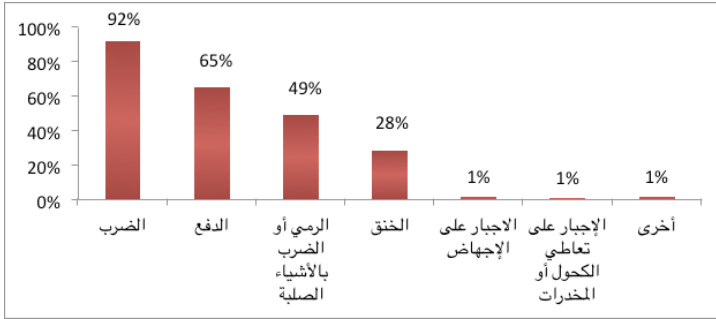
رسم بياني ٢٧: أنواع العنف النفسي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات

وبالنسبة للعنف اللفظي، تصدّر كلاً من السب والشتم، والتهكم والسخرية كأكثر شكلين لممارسة هذا النوع من العنف بنسبة ٩٦٪ لكليهما، بينما ٥٥٪ من عينة العنف اللفظي تعرضت للقذف والطعن بالشرف.



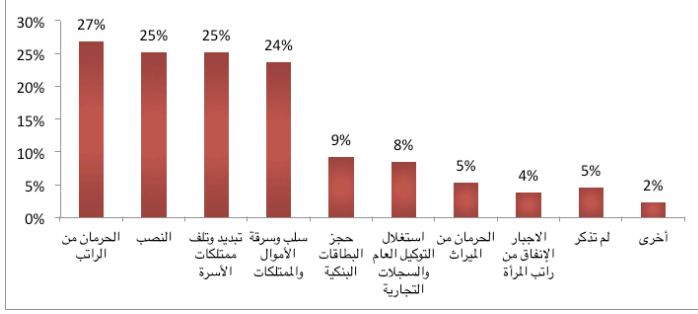
رسم بياني ٢٨: أنواع العنف اللفظي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات

وبالنسبة للعنف الجسدي، تبين أن الضرب باليد هو الشكل الأكثر ممارسةً على المرأة المعنفة عنفاً جسدياً بنسبة ٩٢٪، يليه الدفع بنسبة ٦٥٪ و الرمي بالأشياء الصلبة بنسبة ٤٩٪ ثم الخنق بنسبة ٢٨٪.



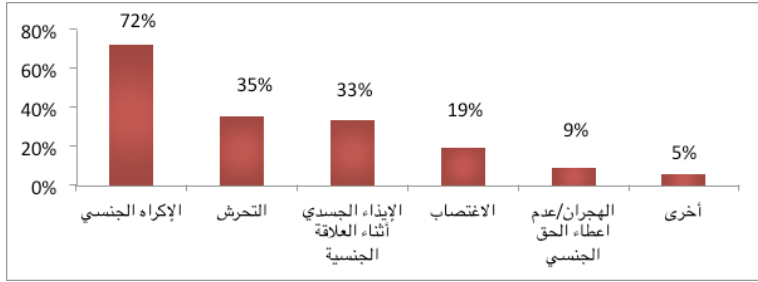
رسم بياني ٢٩: أنواع العنف الجسدي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات

أما بالنسبة للعنف الاقتصادي، فقد احتلت قضية الحرمان من النفقة النسبة الأكبر لممارسة هذا العنف بواقع ٧٥٪، فيما تراوحت نسب الأشكال الأخرى بين ٣١٪ للمنع من العمل أو التعليم، ٢٧٪ الحرمان من الراتب، ٢٥٪ للنصب، و ٢٥٪ لتبديد وتلف ممتلكات الأسرة و ٢٤٪ لسلب وسرقة الأموال والممتلكات.



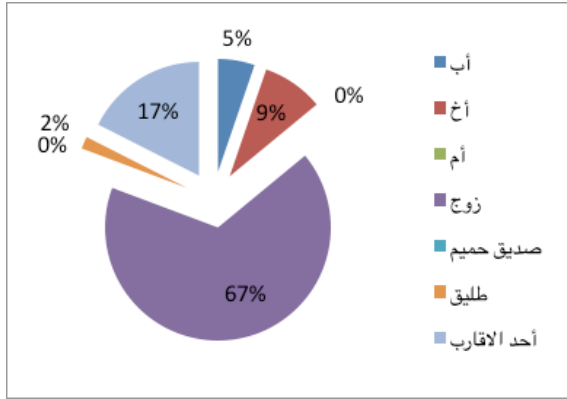
رسم بياني ٢٠: أنواع العنف الاقتصادي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات

وتمثل العنف الجنسي في الأغلب على الإكراه الجنسي بنسبة ٧٢٪، فيما شكّل التحرش الجنسي نسبة ٣٥٪ و الإيذاء في العلاقة الجنسية ٣٣٪، والاعتصاب ١٩٪ وأخيراً مثل الهجران وعدم اعطاء الحق الجنسي ٩٪ من ممارسة العنف الجنسي. وعلى الرغم من أن نسبة ممارسة العنف الجنسي على العينة الإجمالية هو ١٩٪ فقط، ولكن هذه النسبة أيضاً تشكل خطراً كبيراً على المرأة لما له من أضرار نفسية وصحية واجتماعية جسيمة تؤثر على حياة المرأة بأكملها.

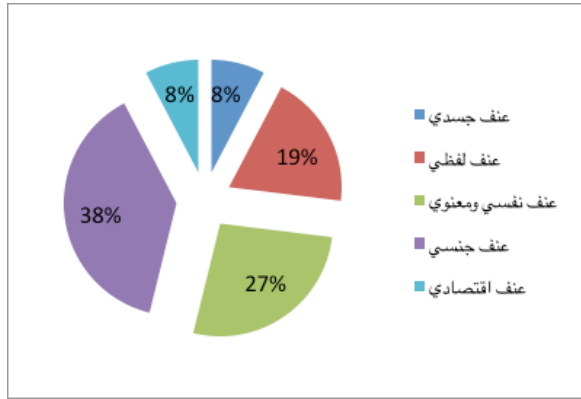


رسم بياني ٢١: أنواع العنف الجنسي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات

وعند النظر إلى نوعية العنف المرتكب مع صلة قرابة المرتكب للعنف، فقد تبين أنه على الرغم من أن «الزوج» يبقى الأكثر ارتكاباً للعنف بكل أنواعه الخمسة إلا أن الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة (مثل العم والخال وابن العم) يحتلون المرتبة الثانية (١٧٪) في ممارسة العنف الجنسي على عينة المتعرضات لهذا العنف، وأكثر ما يتم ممارسته هو التحرش الجنسي و يليه الاعتصاب.

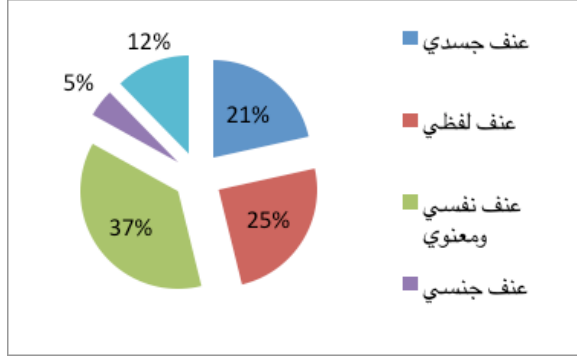


رسم بياني ٢٢: صلة قرابة المرتكب للعنف وممارسته للعنف الجنسي في عينة استبيان النساء المعنفات

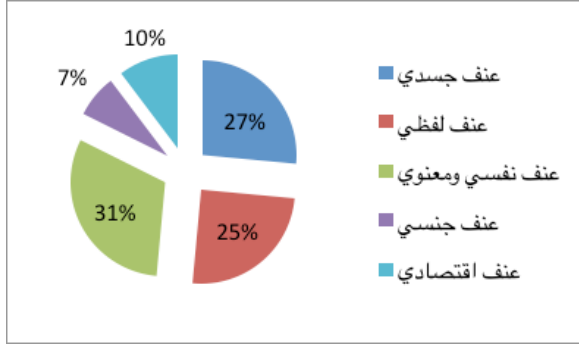


رسم بياني ٢٣: أنواع العنف الذي يمارسها أحد الأقارب في عينة استبيان النساء المعنفات

ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن كلاً من الأب والأخ يمارسون العنف الجسدي على المرأة بالدرجة الثانية من بعد العنف النفسي، والمؤسف أيضاً وجود حالات قليلة لعنف جنسي على الأخت والابنة متمثل بالأغلب عبر التحرش (حالتين لاغتصاب من الأخ).

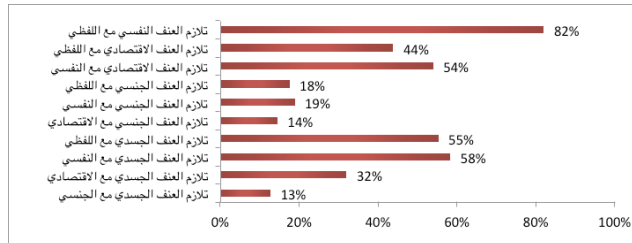


رسم بياني ٣٤: أنواع العنف الأسري الذي يمارسها الأب في عينة استبيان النساء المعنفات



رسم بياني ٣٥: أنواع العنف الأسري الذي يمارسه الأخ في عينة استبيان النساء المعنفات

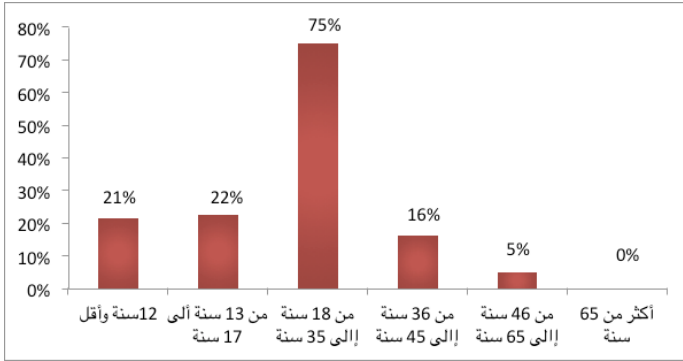
وعند النظر إلى عينة استبيان النساء المتعرضات لأكثر من نوع من أنواع العنف الأسري (٧٨٪ من العينة الكاملة)، نجد بأن أكثر الأنواع تلازماً في الحدوث مع بعضها هي العنف النفسي مع اللفظي بنسبة ٨٢٪ من هذه الفئة، يليها العنف النفسي مع الجسدي بنسبة ٥٨٪، ثم العنف الجسدي مع اللفظي بنسبة ٥٥٪، فالعنف الاقتصادي مع اللفظي بنسبة ٤٤٪.



رسم بياني ٣٦: تلازم حدوث أنواع العنف الأسري مع بعضها في عينة استبيان النساء المعنفات



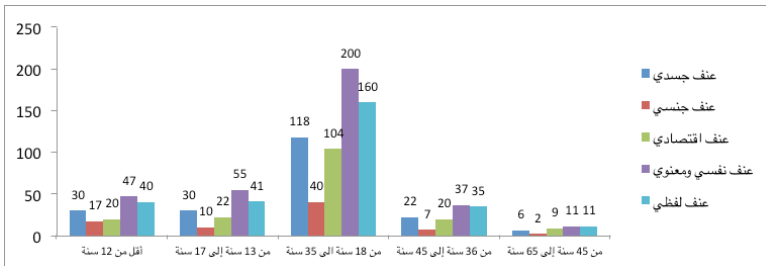
وقد كشف الاستبيان بأن أكثر المراحل العمرية عرضةً للعنف هي الفئة ما بين الـ ١٨ سنة و٣٥ سنة بنسبة ٧٥٪، يليها سن ١٣ إلى ١٧ سنة بنسبة ٢٢٪ وأقل من ١٢ سنة بنسبة ٢١٪. فيما يقل التعرض للعنف في المراحل العمرية المتقدمة حيث تنخفض النسبة إلى ١٦٪ بين ٣٦ سنة و٤٥ سنة، وإلى ٥٪ من ٤٦ سنة إلى ٦٥ سنة ولم توجد حالة تعرضت للعنف خلال الفئة العمرية الأكبر من ٦٥ سنة. وقد تكون هذه النتيجة أيضاً بسبب كون العينة فتيّة نسبياً (معدل العمر ٣٣ سنة).



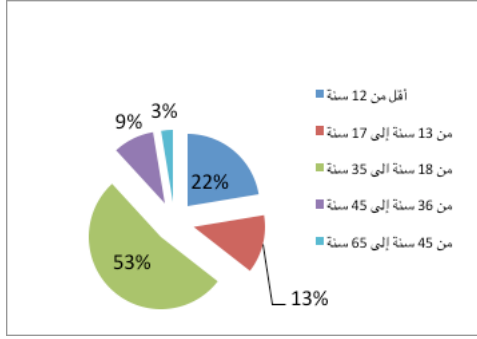
رسم بياني ٢٧: المراحل العمرية التي تعرضت للعنف خلالها عينة استبيان النساء المعنفات

ومن الملاحظ بأن ممارسة العنف ضد المرأة في الفئة العمرية بين ١٨ و٣٥ سنة يزداد حيث تصل النسبة إلى ٧٥٪ باعتباره أنها أوج فترة الزواج من جهة، ولما كان الزوج هو الأكثر ممارسة للعنف فمن الطبيعي أن تتعرض المرأة خلال هذا العمر للعنف بنسبة أكبر، ومن ناحية أخرى أن معدل عمر العينة هو ٣٣ سنة.

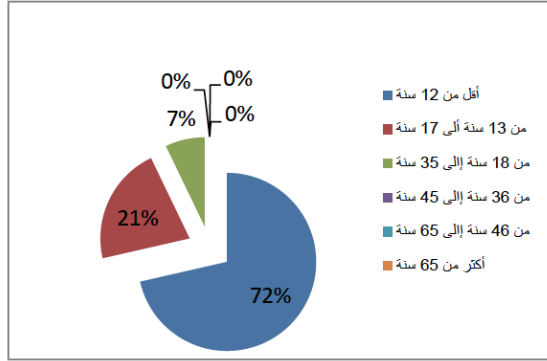
وعند تحليل أنواع العنف الأسري الممارس على هذه الفئات العمرية، نلاحظ بأن الفئة العمرية أقل من ١٢ سنة تتعرض للعنف الجنسي بالمرتبة الثانية (٢٢٪) بعد الفئة العمرية بين ١٨ و٣٥ سنة (٥٣٪)، وتتعرض الفتيات الأقل من ١٢ سنة لهذا العنف بالدرجة الأولى من أحد الأقارب.



رسم بياني ٢٨: أنواع العنف الأسري وعلاقتها بالفئة العمرية لدى حدوثها في عينة النساء المعنفات

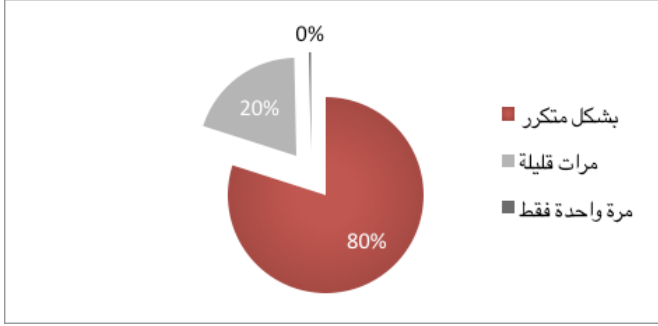


رسم بياني ٣٩: ممارسة العنف الجنسي على مختلف الفئات العمرية لعينة استبيان النساء المعنفات



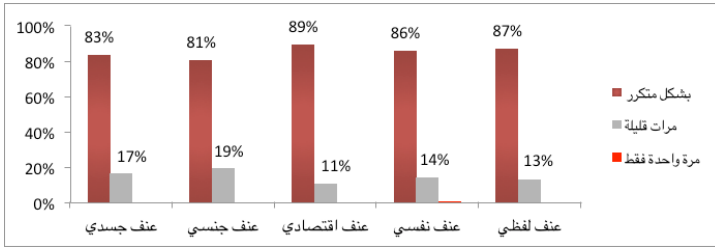
رسم بياني ٤٠: ممارسة أحد الأقارب العنف الجنسي على مختلف الفئات العمرية في إستبيان النساء المعنفات

ومن المؤسف أن ٨٠٪ من عينة الدراسة قد عانت ولازالت تعاني من العنف الأسري بشكل متكرر، في حين أن ٢٠٪ فقط تعرضت للعنف مرات قليلة، وحالة واحدة فقط ذكرت بأنها تعرضت للعنف مرة واحدة في حياتها حيث حسب سردها أنها تعرضت للعنف النفسي بعد زواجها بأسبوع عندما علمت زوجته الأولى بزواجه منها أرغمته على تطليقها وهو وافق بسبب ضعف شخصيته.



رسم بياني ٤١: تكرار حدوث العنف في عينة استبيان النساء المعنفات

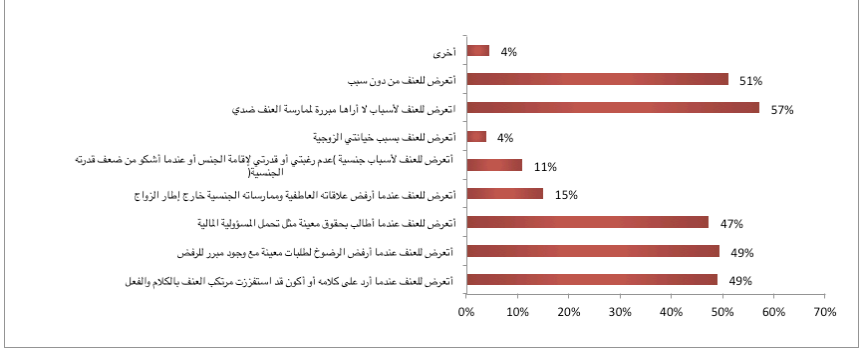
وعند دراسة مدى تكرار العنف على مختلف أنواعه، يظهر أن العنف الاقتصادي هو الأكثر تكراراً في الحدوث بنسبة ٨٩٪، وهو يمارس بالأغلب (بنسبة ٧٥٪) عن طريق الحرمان من النفقة وهو للأسف سلوك مستمر في معظم الأحيان من قبل مرتكب العنف. ويأتي في نسبة تكرار الحدوث العنف اللفظي بنسبة ٨٧٪، ثم العنف النفسي ٨٦٪، فالجسدي ٨٣٪ وأخيراً الجنسي ٨١٪. وإن تواني النساء في اتخاذ التدابير الصحيحة لردع العنف الأسري الواقع عليهن بأنواعه قد ساهم في تكرار حدوث هذه الأنواع لاسيما الجسدي والجنسي.



رسم بياني ٤٢: مدى تكرار حدوث العنف الأسري على اختلاف أنواعه في عينة استبيان النساء المعنفات

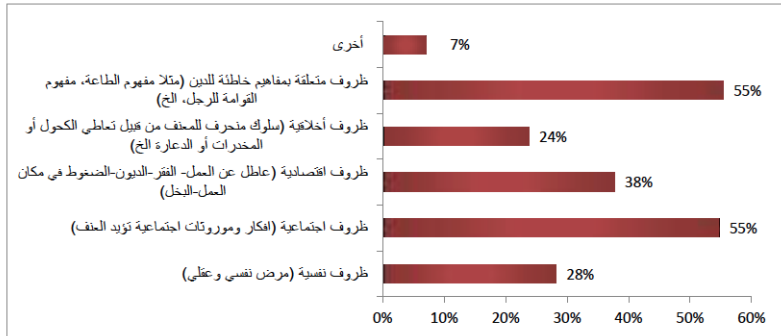
وبالبحث عن أسباب التعرض للعنف، فقد رأت ٥٧٪ من عينة النساء المعنفات أنهن يتعرضن للعنف لأسباب غير مبررة أو بدون سبب بنسبة ٥١٪. وأوضحت ٤٩٪ منهن أنهن يتعرضن للعنف عندما يرفضن تلبية طلبات المرتكب للعنف مع وجود مبرر للرفض أو عند الرد على كلامه أو استفزازه بالكلام أو الفعل. فيما تعرض ٤٧٪ منهن للعنف بسبب مطالبتهن بحقوق تحمل المسؤولية المالية. وشكلت الخيانة الزوجية من طرف المرتكب للعنف ١٥٪ من أسباب التعرض للعنف فيما اعترفت ٤٪ من العينة أنهن ترتكبن الخيانة الزوجية من طرفهن أيضاً، و ١١٪ منهم أعزت الأمر إلى أسباب جنسية

تكمن في تقصير أحد الطرفين في تلبية الحاجة الجنسية للآخر.



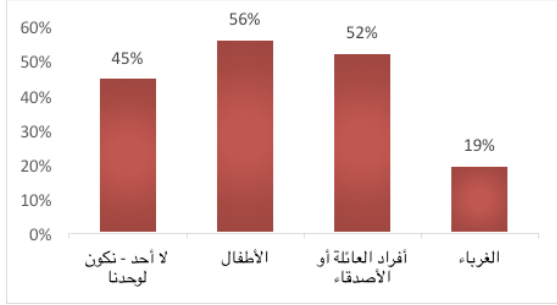
رسم بياني ٤٣: أسباب التعرض للعنف من وجهة نظر عينة استبيان النساء المعنفات

وللبحث أكثر عن الظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تساهم في ممارسة العنف الأسري على المرأة، أعربت نساء العينة بأن الموروثات الاجتماعية التي تنظر للمرأة بصورة دونية وتؤيد ارتكاب العنف كأمر طبيعي في الحياة الأسرية وكذلك الفهم والتطبيق الخاطئ للدين والشريعة الإسلامية هما أهم الأسباب التي تؤدي لارتكاب العنف ضد المرأة بنسبة ٥٥٪ لكليهما. وتأتي بالدرجة الثانية الظروف الاقتصادية المتمثلة في الفقر والديون والبطالة بنسبة ٣٨٪، وبالدرجة الثالثة الظروف النفسية للمرتكب للعنف من مرض عقلي أو نفسي بنسبة ٢٨٪ وأخيراً الفساد الأخلاقي المتمثل في تعاطي الكحول والمخدرات والدعارة وغيرها بنسبة ٢٤٪.



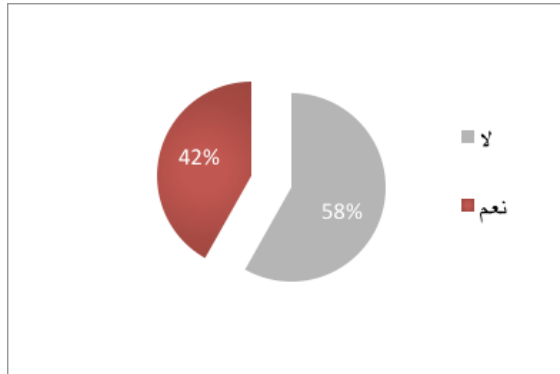
رسم بياني ٤٤: الظروف التي تساهم في ممارسة العنف الأسري ضد المرأة من وجهة نظر عينة النساء المعنفات

وللأسف، فإن ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة يحدث أغلب الأحيان أمام الأطفال بنسبة ٥٦٪ يليه الأهل والأصدقاء بنسبة ٥٢٪. وأيضاً، ٤٥٪ من الأحيان يمارس العنف ضد المرأة دون وجود أحد آخر، في حين أن ١٩٪ من الأحيان يحدث العنف أمام الغرباء.

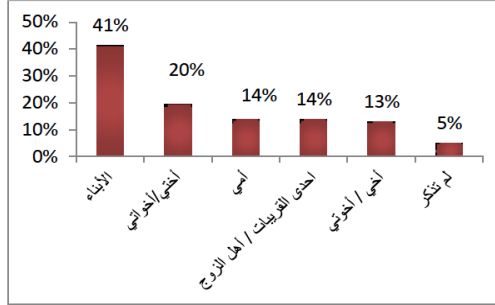


رسم بياني ٤٥: أمام من يحدث العنف في عينة استبيان النساء المعنفات

ومن جهة أخرى، أكدت ٤٢٪ من النساء المتعرضات للعنف بأن هناك شخص آخر من محيط الأسرة يتعرض للعنف الأسري من قبل نفس المرتكب العنف. وللأسف، فإن الضحية الأولى هنا هم الأبناء بنسبة ٤١٪ ممن يتعرضون للعنف مع المرأة من نفس الشخص، يليهم الأخوات بنسبة ٢٠٪، والأم بنسبة ١٤٪، والأخوة الذكور (الصغار) بنسبة ١٣٪. وقد ذكرت العينة أشخاص آخرين مثل أبناء الأخت، بنات العم والعممة، أم الزوج وأخت الزوج وغيرهم بنسبة ١٤٪ أيضاً، فيما ١١٪ منهن لم تذكر صلة القرابة للشخص المتضرر (حيث كان السؤال اختيارياً).

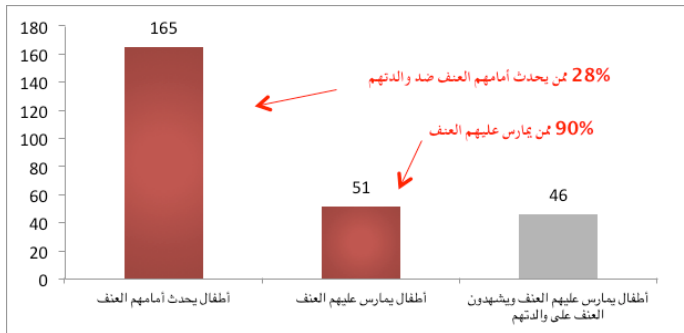


رسم بياني ٤٦: نسبة تعرض شخص آخر من محيط الأسرة للعنف من نفس المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات



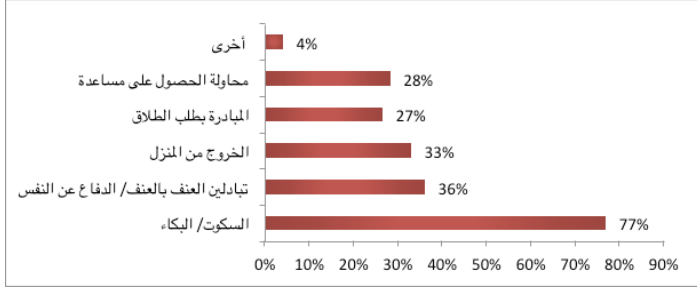
رسم بياني ٤٧: من للعنف من محيط الأسرة من نفس المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

و كما تبين، الأبناء هم الضحية الأكبر من بعد المرأة في التعرض للعنف من نفس مرتكب العنف بنسبة ٤١٪، ومن الجدير بالذكر بأن ٩٠٪ من الأطفال الذين مورس عليهم العنف قد شهدوا تعنيف والدتهم أيضاً، وهم بنفس الوقت يمثلون ٢٨٪ ممن إجمالي الذين يشهدون العنف على والدتهم.



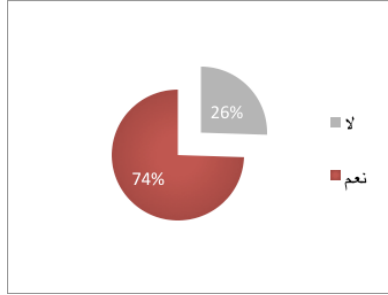
رسم بياني ٤٨: نسبة تعرض الأطفال للعنف الأسري في عينة النساء المعنفات

وما زالت الغالبية العظمى من النساء تلجأن للسكوت والبكاء عند التعرض للعنف بنسبة ٧٧٪ في حين أن ٣٨٪ فقط تدافع عن نفسها أو تبادل العنف بالعنف. وكذلك ذكرت نساء العينة بأن ٣٣٪ منهن قد خرجن من منازلهن، و ٢٨٪ منهن حاولن الحصول على المساعدة فيما بادرت ٢٧٪ منهن بطلب الطلاق.

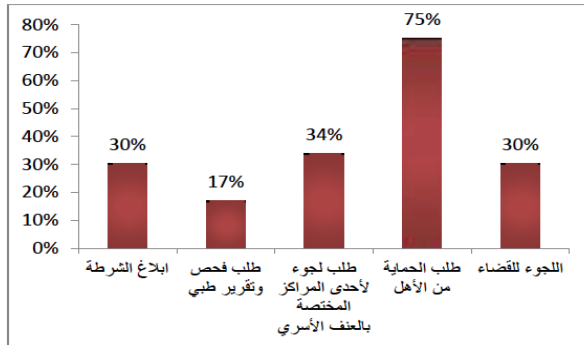


رسم بياني ٤٩: كيفية تصرف عينة استبيان النساء المعنفات حين التعرض للعنف

وقد تبين أن غالبية النساء المتعرضات للعنف بنسبة ٧٤٪ يخبرن أحداً ما بما يتعرضن له من عنف حتى ولو بعد فترة طويلة من السكوت. وأغلب من يخبرونه بما يتعرضون له هم الأهل من الدرجة الأولى والثانية المتمثلة في الأم والأب والأخوات والإخوة بنسبة ٧١٪، يليه ٢١٪ للصدقات المقربات ثم الجهات الرسمية (مثل مكتب المحامي أو الشرطة أو مراكز الحماية من العنف الأسري إلخ) ويليها ١١٪ من أهل الزوج ثم ٣٪ للأهل من الدرجة الثالثة والرابعة.

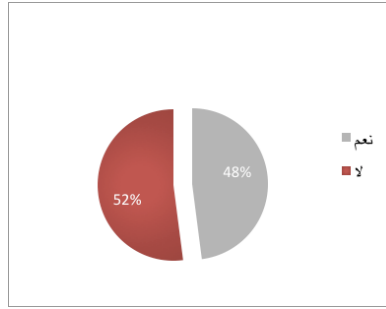


رسم بياني ٥٠: اخبار أحد ما عن التعرض للعنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات

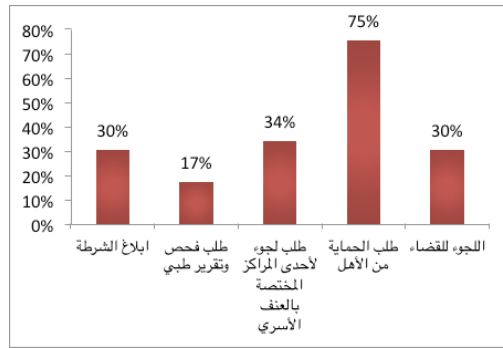


رسم بياني ٥١: صلة قرابة من تقوم المرأة بإخباره عما تتعرض له من العنف في عينة استبيان النساء المعنفات

وبالطبع، هناك فرقاً بين أن تخبر المرأة المعنفة أحداً عما تتعرض له من عنف وبين أن تتخذ تدابير حاسمة لحماية نفسها وأسررتها من العنف الأسري الواقع عليها. فقد بينت نتائج الاستبيان بأن ٥٢٪ أي أكثر من نصف النساء المعنفات لا يلجأن لاتخاذ أياً من التدابير الصحيحة. وأما بالنسبة للآتي أتخذن بعض من تدابير الحماية (٤٨٪ من العينة)، تبين أن ٧٥٪ منهن يلجأن لطلب الحماية من الأهل فقط. فيما لجأت ٣٤٪ لأحدى المراكز المختصة بالحماية من العنف الأسري، و٣٠٪ منهن لجأن للقضاء و٣٠٪ أخرى لجأن لإبلاغ الشرطة، فيما طلبت ١٧٪ منهن تقريراً طبياً لإثبات حالات الاعتداء.



رسم بياني ٥٢: هل لجأت عينة استبيان النساء المعنفات للتدابير الصحيحة للحماية من العنف الأسري الواقع عليهن؟

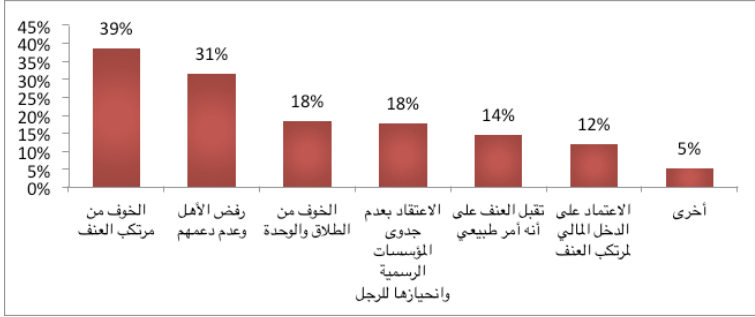


رسم بياني ٥٣: التدابير التي لجأت لها عينة استبيان النساء المعنفات حال تعرضهن للعنف الأسري

وبالنسبة للنساء اللاتي لم يتخذن أيّاً من التدابير المذكورة سابقاً واللاتي شكلن أكثر من نصف العينة (٥٢٪)، فيعود السبب الأكبر بنسبة ٦١٪ إلى الحفاظ على السمعة والخوف من الفضيحة، يليه الخوف على ضياع الأبناء ومستقبلهم بنسبة ٤٨٪. كذلك شكّل الخوف من مرتكب العنف نسبة ٣٩٪ كسبب مانع لاتخاذ تدابير الحماية، يليه ٣١٪ بسبب عدم دعم الأهل ورفضهم، ١٨٪ الخوف من الطلاق والوحدة، و١٨٪

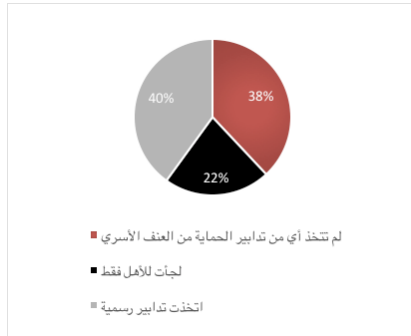


لاعتقادهن بعدم جدوى المؤسسات الرسمية وانحيازها للرجل. و تبين أن ١٤٪ من النساء تتقبل العنف على أنه أمر طبيعي، فيما أعزت ٢١٪ منهن الأمر إلى الاعتماد على دخل المرتكب للعنف.

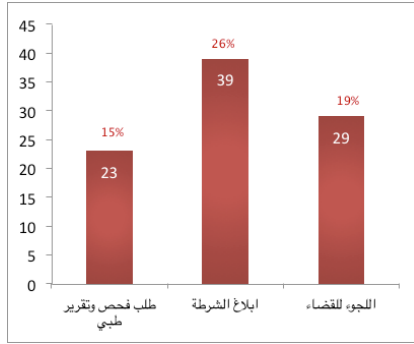


رسم بياني ٥٤: أسباب عدم اتخاذ أي من التدابير الصحية للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات

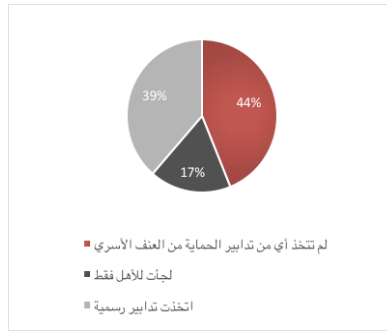
ومن المؤسف بأن الأغلبية العظمى من المتعرضات للعنف الجسدي والجنسي بالتحديد لا يلجأن للتدابير الرسمية للحماية من العنف ولاثبات واقعة الاعتداء عليهن عبر إبلاغ الشرطة وأخذ فحص وتقرير طبي واللجوء للقضاء. ففي حالة العنف الجسدي، بلغت ٢٦٪ فقط من النساء المتعرضات للعنف الجسدي الشرطة عن حالة الاعتداء و ١٥٪ منهن طلبت تقريراً طبياً و ١٩٪ منهن لجأت للقضاء حيال ذلك. وبالنسبة للمتعرضات للعنف الجنسي، ١٨٪ فقط أبلغن الشرطة و ١٢٪ طلبن فحصاً طبياً فيما لجأت ٢٥٪ منهم للقضاء. ويعزوا ذلك في الأغلب على الخوف على السمعة والخوف من مرتكب العنف وعدم دعم الأهل وأيضاً غياب الوعي لدى هؤلاء النساء والفتيات بحقوقهن.



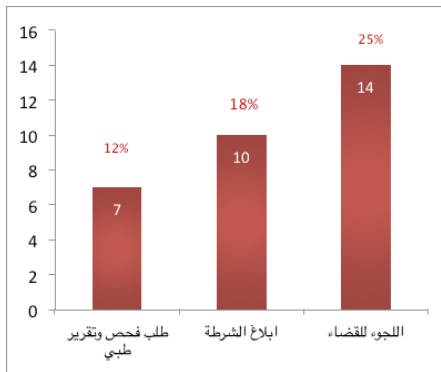
رسم توضيحي ٥٥: نسبة المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات



رسم بياني ٥٦: عدد ونسبة المتعرضات للعنف الجسدي الآتي اتخذن تدابير رسمية للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعتنفات

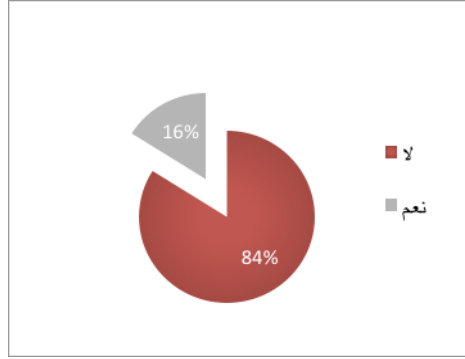


رسم بياني ٥٧: نسبة المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعتنفات

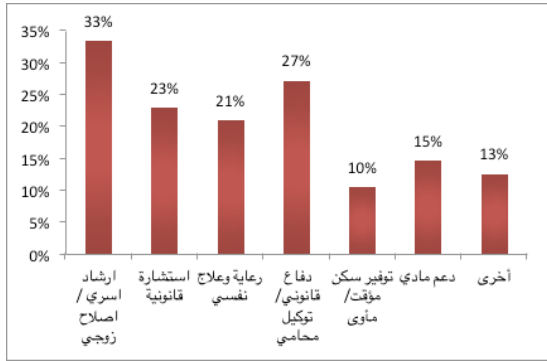


رسم بياني ٥٨: عدد ونسبة المتعرضات للعنف الجنسي الآتي أبلغن الشرطة أو طلبن فحصاً طبياً و لجأن للقضاء في عينة استبيان النساء المعتنفات

وبالنظر لنسبة النساء اللاتي لجأن لأحد مراكز الحماية من العنف الأسري مقارنة بالعيينة الكاملة فهي فقط ١٦٪، وأكثر خدمة تم الحصول عليها هي الإرشاد والإصلاح الزوجي بنسبة ٣٣٪، يليها خدمة الدفاع القانوني وتوكيل محامي بنسبة ٢٧٪، ثم ٢٣٪ أخذ استشارة قانونية و ٢١٪ الحصول على رعاية وتأهيل نفسي. وقد حصلت ١٥٪ من عينة اللاجئات لهذه المراكز على دعم مالي و ١٠٪ حصلن على مأوى مؤقت بالإضافة إلى ١٣٪ حصلن على خدمات متفرقة.

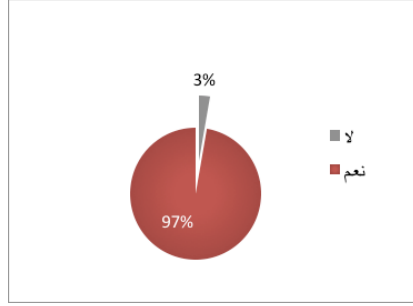


رسم بياني ٥٩: نسبة لجوء النساء المعنفات لمراكز الحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات

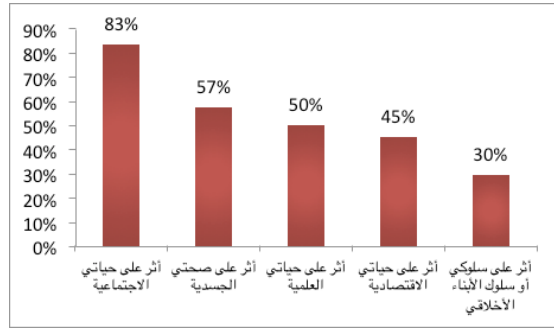


رسم بياني ٦٠: نوعية الخدمات التي حصلت عليها اللاجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات

ولقد أثر العنف الأسري على ٩٧٪ من نساء العينة على عدة جوانب في حياتهن بآن واحد. حيث بلغت نسبة تأثر الجانب النفسي ٩٧٪ من العينة، ونسبة تأثر الجانب الاجتماعي ٨٣٪. وبالنسبة للجانب الجسدي والصحي فقد بلغت نسبة التأثر بـ ٥٧٪ يليها تأثر الحياة العلمية للمرأة بنسبة ٥٠٪ والاقتصادية بنسبة ٤٥٪، فيما أثر العنف على الجانب السلوكي والأخلاقي للمرأة أو أبنائها - في حالة الزواج - بنسبة ٣٠٪.



رسم بياني ٦١: تأثير العنف الأسري على حياة المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات

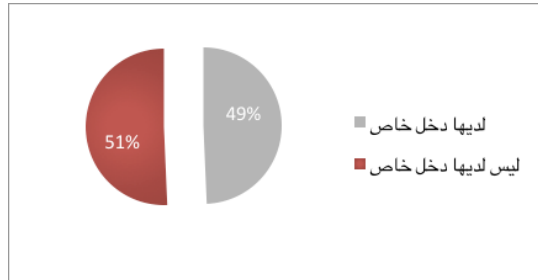


رسم بياني ٦٢: جوانب تأثير العنف الأسري على حياة المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات

### تحليلات إضافية في عينة استبيان النساء المعنفات

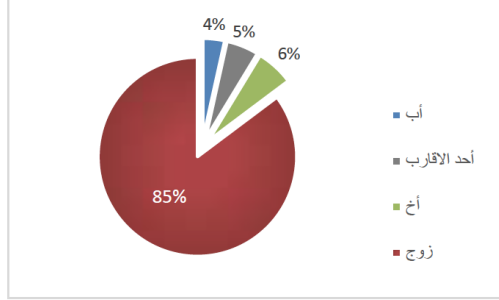
وباختبار علاقة السمات الديمغرافية للعينة بالتعرض للعنف الأسري وحيثياته، تتضح لنا الأمور التالية:

لم يقلل عمل المرأة وحصولها على دخل مالي بذاتها من تعرضها للعنف الأسري بشكل عام، فقد تبين أن المرأة التي تملك دخل ذاتي تتعرض للعنف (بغض النظر عن صلة المرتكب للعنف) بنسبة متقاربة لمن لا تملك دخل ذاتي (ربات البيوت/العاطلات والطلقات).

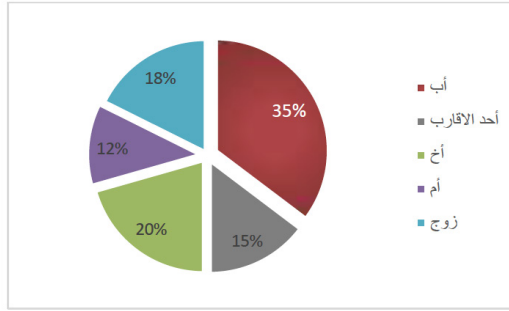


رسم بياني ٦٣: نسبة من تملك دخل خاص في عينة استبيان النساء المعنفات

غير أنه عند اختبار طبيعة عمل المرأة وشخصية المرتكب للعنف، فإنّضح بأن أن نسبة ممارسة الزوج للعنف في حال كانت المرأة من ربّات البيوت لتصل إلى ٨٥٪. ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن الأب هو ثاني أكثر مُمارس للعنف بنسبة ٩٪ على الإجمالية لاستبيان النساء المعنفات إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى ٣٥٪ ليكون المرتكب الأول للعنف بالنسبة للطالبات.

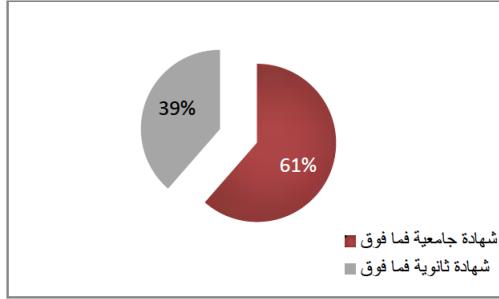


رسم بياني ٦٤: صلة قرابة المرتكب للعنف بالنسبة لربّات البيوت في عينة استبيان النساء المعنفات

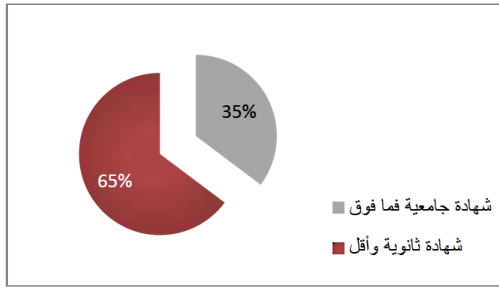


رسم بياني ٦٥: صلة قرابة المرتكب للعنف بالنسبة للطالبات في عينة استبيان النساء المعنفات

ومن جهة أخرى، لم يقلل المستوى التعليمي العالي للمرأة أيضاً من تعرضها للعنف الأسري. بل قد يكون الفارق في المستوى التعليمي بين المرأة والرجل سبباً غير مباشر في ممارسة العنف عليها. ففي حين أن غالبية "المتزوجات" من العينة هن من حملة الشهادات الجامعية فأكثر بنسبة ٦١٪، فإن الزوج المرتكب للعنف في العينة يحمل شهادة ثانوية وأقل على الأغلب بنسبة ٦٥٪.

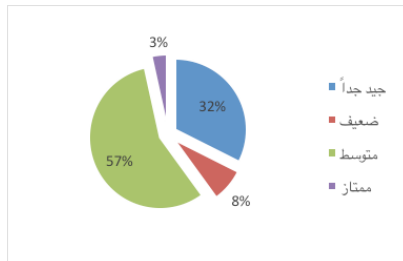


رسم بياني ٦٦: المستوى التعليمي للمتزوجات في عينة استبيان النساء المعنفات

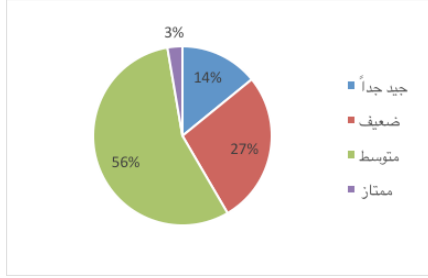


رسم بياني ٦٧: المستوى التعليمي للزوج المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

ولقد بينت النتائج بأن غالبية النساء هن من المستوى المعيشي المتوسط، وهو يتمثل في الطبقة الكادحة، فقد يسهم ذلك في تشكيل ضغوطات اقتصادية واجتماعية تؤدي بشكل غير مباشر لارتكاب العنف. ولكن من الجدير بالذكر بأن نسبة المستوى المعيشي الجيد جداً بالنسبة للعمالات ممن لديهن دخلهن الخاص ترتفع من ٢٣٪ (من إجمالي العينة) إلى ٣٢٪. فيما تزيد نسبة المستوى المعيشي الضعيف لربات البيوت والطالبات إلى ٢٧٪. وقد يفضي ذلك إلى أن تأثر المرأة غير العاملة اقتصادياً من العنف أكثر من العاملة حيث أن العاملة تستطيع اعاله نفسها حتى في ظل العنف الاقتصادي.

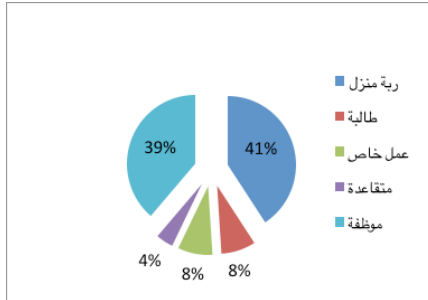


رسم بياني ٦٨: المستوى المعيشي للمرأة العاملة في عينة استبيان النساء المعنفات

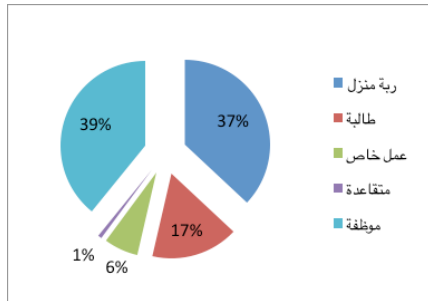


رسم بياني ٦٩: المستوى المعيشي للمرأة غير العاملة في عينة استبيان النساء المعتنفات

و على الرغم من أن العنف الاقتصادي تمثل بالأغلب بنسبة ٧٥٪ في الحرمان من (أو التقتير في) النفقة، فإنه يقع على ربة المنزل والموظفة على درجة قريبة من التساوي، غير أن الموظفة ستكون أفضل حالاً كونها ستعتمد على مدخولها من العمل لسد حاجاتها وحاجات أسرتها ولكن هذا بالتأكيد يمثل استغلالاً واضحاً. ومن ناحية أخرى تمثل العنف الجسدي بالأغلب في الضرب بنسبة ٩٢٪، ولكن لم يقلل عمل المرأة أيضاً من تعرضها للضرب مقارنة بربة الأسرة.

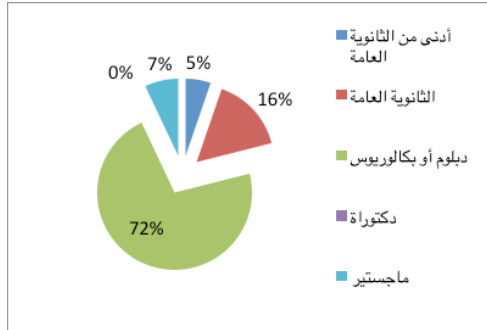


رسم بياني ٧٠: علاقة الحرمان من النفقة بطبيعة عمل المرأة في عينة استبيان النساء المعتنفات

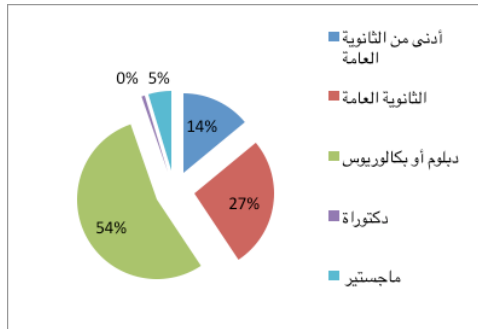


رسم بياني ٧١: علاقة ممارسة الضرب بطبيعة عمل المرأة في عينة استبيان النساء المعتنفات

وعند اختبار ممارسة العنف الجسدي والجنسي مقارنة بالمستوى التعليمي للمرأة، لم يلاحظ أيضاً أن مستوى التعليم العالي يقلل من التعرض لهذين النوعين أيضاً، بل من المؤسف أن نسبة المتعرضات للعنف الجنسي مرتفعة عند حاملات البكالوريوس لتصل إلى ٧٢٪، وقد يكون الفرق في المستوى التعليمي خاصة عن المتزوجات سبباً لممارسة الزوج «الجنس» بشكل عنيف متمثلاً في الإكراه أو الإيذاء أو الاغتصاب.



رسم بياني ٧٢: علاقة العنف الجنسي بالمستوى التعليمي للمرأة في عينة استبيان النساء المعنفات



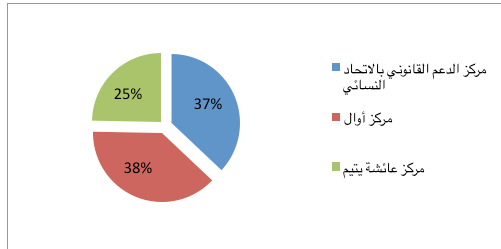
رسم بياني ٧٣: علاقة العنف الجسدي بالمستوى التعليمي للمرأة في عينة استبيان النساء المعنفات



## ثانياً: نتائج تحليل استمارات حالات النساء المتعرضات للعنف الأسري المسجلات في مراكز الحماية من العنف الأسري

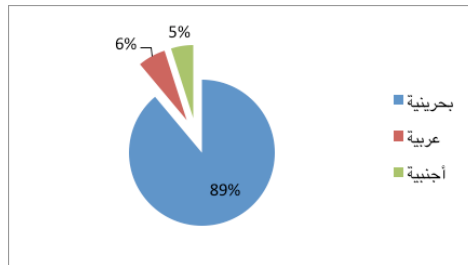
### حجم العينة وسماتها الديمغرافية

لقد تم استلام مجموع ٨١ استمارة حالة<sup>٢</sup> لنساء تعرضن للعنف الأسري ولجان لمراكز الحماية من العنف الأسري على النحو التالي: مكتب الدعم القانوني للمرأة التابع للاتحاد النسائي (قبل اغلاقه في يناير ٢٠١٦) بواقع ٣٠ حالة، مركز أوام للمساعدة القانونية والاجتماعية التابع لجمعية أوام النسائية بواقع ٣١ حالة، ومركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري التابعة لجمعية نهضة فتاة البحرين بواقع ٢٠ حالة.



رسم بياني<sup>٥</sup>: ٧: نسبة عدد الحالات التي تم استلامها من الثلاث مراكز المتعاونة للحماية من العنف الأسري والتي اعتمدت كـ «عينة المراكز»

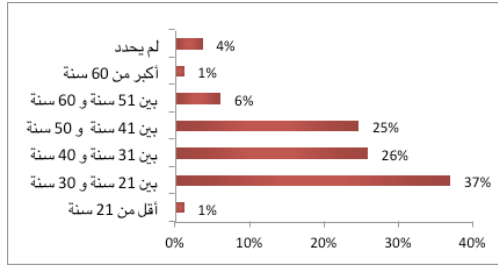
الغالبية العظمى لعينة المراكز من البحرينيات بنسبة ٨٩٪، غير أن العينة حوت نسبة أكبر من العربيات والأجنبيات مقارنةً بعينة «استبيان النساء المعنفات» حيث كانت نسبتهن ٦٪ و ٥٪ تبعاً، مما ساهم على التعرف أكثر على حيثيات العنف الأسري الواقع على هذه الفئات.



رسم بياني<sup>٥</sup>: ٧٥: جنسية حالات النساء المعنفات في عينة المراكز

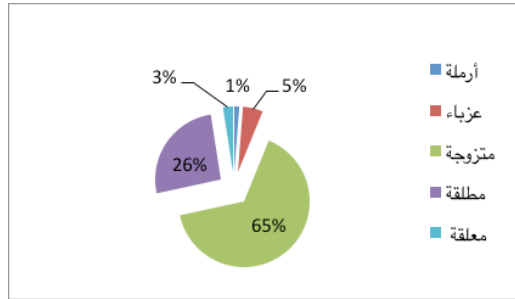
٣ استخدمت مفردة «عينة المراكز» في التحليل كاختصار لعينة حالات العنف الأسري التي تم استلامها من مراكز العنف الأسري المتعاونة

وتراوحت أعمار النساء في عينة المراكز بين ١٧ سنة إلى ٧٠ سنة، فيما كان معدل عمر العينة ٣٦ سنة. وكان أكثر فئة عمرية في العينة تتراوح بين ٢١ سنة و ٣٠ سنة بنسبة ٣٧٪، فيما كانت الفئة العمرية بين ٣١ إلى ٤٠ سنة و الفئة العمرية بين ٤١ سنة و ٥٠ سنة تشكل ٢٥٪ و ٢٦٪ تبعاً، وقد شكلت فئة ٥١ سنة إلى ٦٠ نسبة ٦٪ و فوق الـ ٦٠ سنة ١٪. وتعتبر عينة المراكز أيضاً فتيّة في العمر غير أنها أكبر مقارنة بعينة استبيان النساء المعنفات.

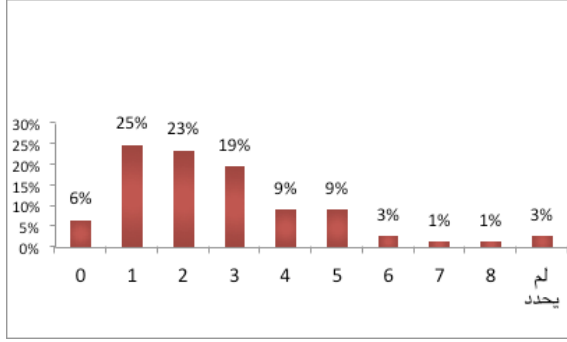


رسم بياني ٧٦: الفئات العمرية للنساء المعنفات في عينة المراكز

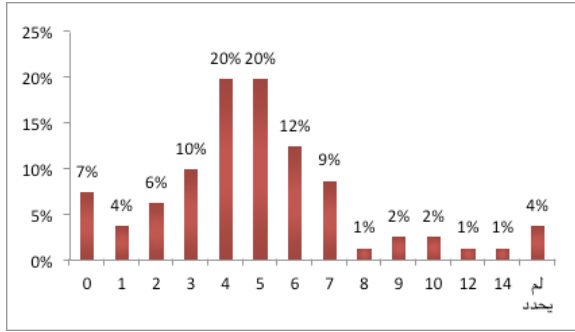
ومن ناحية الحالة الاجتماعية لعينة المراكز، فقد كان أغلب العينة من المتزوجات بنسبة ٦٥٪، يليها ٢٦٪ مطلقات، و ٥٪ من العازبات، و ٣٪ من الزوجات المعلقات وأخيراً ١٪ من الأرمال. ومقارنة بعينة استبيان النساء المعنفات، فقد حوت العينة ١٦٪ أكثر من الأرمال فيما حوت نسبة أقل من المتزوجات والعازبات والمعلقات. وبالنسبة لمعدل عدد القاطنين في أسرة النساء المعنفات في عينة المراكز فهو ٥ أفراد. أما بالنسبة للنساء المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة المراكز، فقد كان لديهن معدل طفلين لكل امرأة.



رسم بياني ٧٧: الحالة الاجتماعية للنساء المعنفات في عينة المراكز

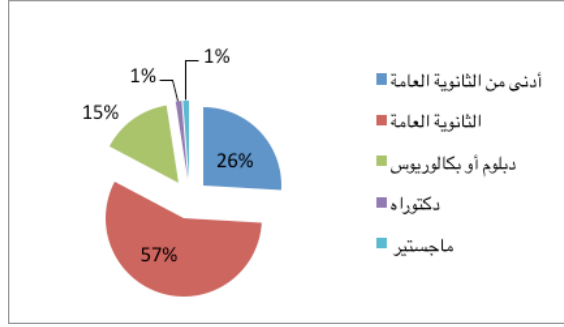


رسم بياني ٧٨: عدد أبناء النساء المعنفات المتزوجات او من سبق لهن الزواج في عينة المراكز

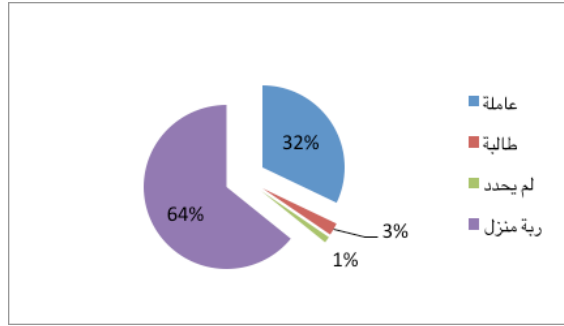


رسم بياني ٧٩: عدد القاطنون في منزل النساء المعنفات في عينة المراكز

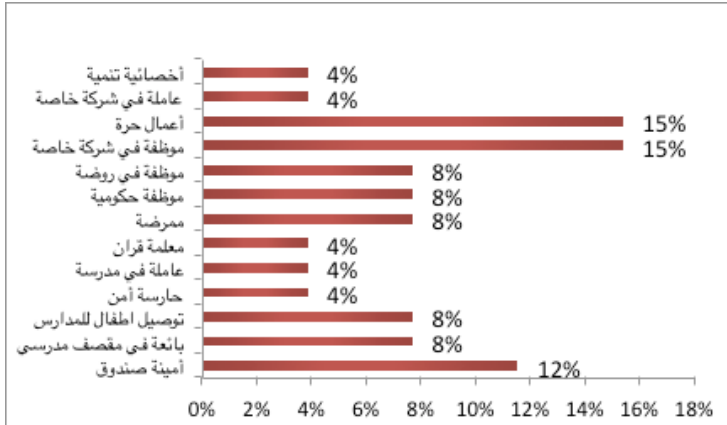
أما بالنسبة للمستوى التعليمي لعينة المراكز، فقد كانت غالبيتها بنسبة ٥٧٪ من حملة الشهادات الثانوية يليها ٢٦٪ من حملة شهادات دون الثانوية و ١٥٪ فقط من حملة الدبلوم والبيكالوريوس. ومن ناحية طبيعة العمل، فقد تبين أن غالبيتهن بنسبة ٦٤٪ من ربوات البيوت و ٣٢٪ هن من الموظفات ولكن في وظائف متدنية الأجر و ٣٪ فقط طالبات. وعليه، فإن غالبية النساء المعنفات من عينة المراكز هن من ذوات الدخل الضعيف أو المحدود بنسبة ٤٧٪، يليه مستوى الدخل المتوسط بنسبة ٤٠٪ و ١١٪ من الدخل الجيد و ٢٪ فقط من الدخل الممتاز. فبمقارنة النساء المعنفات في عينة المراكز بعينة الاستبيان السابق يتضح لنا أن أغلبية اللجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري هن من ذوات الدخل والتعليم المتدني حيث أنهن في أمس الحاجة إلى مساعدات نفسية ومادية وقضائية.



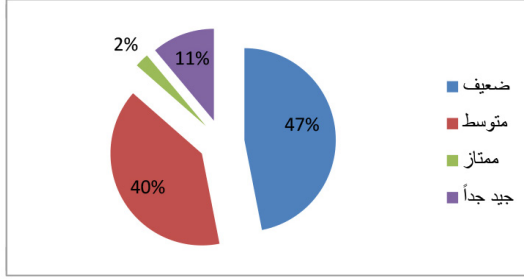
رسم بياني ٨٠: المستوى التعليمي للنساء المعنفات في عينة المراكز



رسم بياني ٨١: طبيعة عمل النساء المعنفات بعينة المراكز

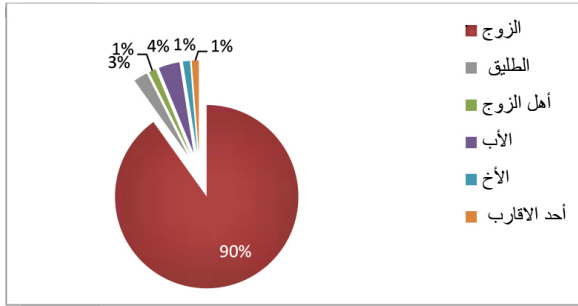


رسم بياني ٨٢: نوع الوظيفة للنساء المعنفات العاملات في عينة المراكز

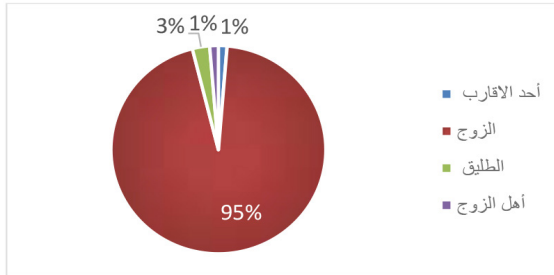


رسم بياني ٨٣: المستوى المعيشي للنساء المعنفات في عينة المراكز

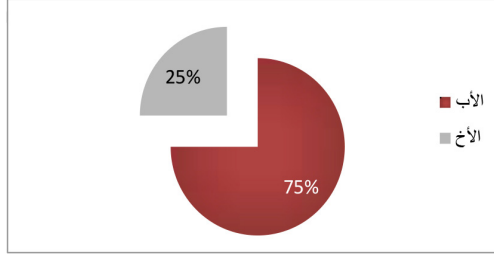
وبالنظر لمن يرتكب العنف في عينة المراكز، فقد تبين بأن ٩٠٪ من حالات العنف تُرتكب من قبل الزوج ويلحق بذلك أيضاً الزوج السابق (الطلاق) بنسبة ٣٪ ويليها الأب بنسبة ٤٪، ونسبة ١٪ لكل من أهل الزوج والأخ وأحد الأقارب. وترتفع نسبة ارتكاب الزوج للعنف في عينة المراكز على النساء المتزوجات أو من سبق لهن الزواج لتصل إلى ٩٥٪. وبالمقارنة بعينة الاستبيان، نجد أن ارتكاب الزوج للعنف على حالات عينة المراكز أكثر بنسبة ملحوظة. وبالنسبة للعازبات في عينة المراكز فالأب ويليها الأخ هما من يمارسان العنف عليهن، علماً بأن نسبتهن من مجموع عينة المراكز لا تتعدى ال ٥٪.



رسم بياني ٨٤: من يرتكب العنف على النساء في عينة المراكز

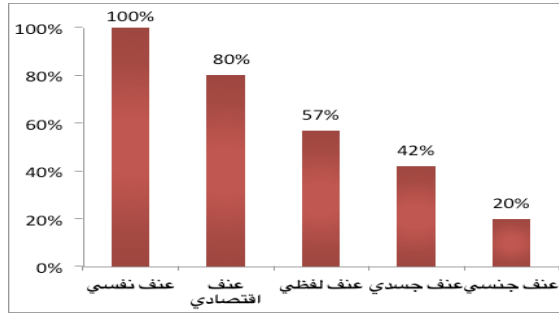


رسم بياني ٨٥: من يرتكب العنف على المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة المراكز

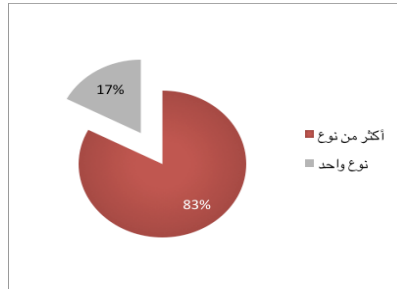


رسم بياني ٨٦: من يرتكب العنف على العازبات في عينة المراكز

وبالنسبة لأنواع العنف التي تتعرض له نساء عينة المراكز، نلاحظ بأن ٨٣٪ منهن تتعرضن لأكثر من نوع واحد من العنف الأسري. وأكثر الأنواع ممارسة عليهن هو العنف النفسي حيث أكدت كل نساء العينة تعرضهن لهذا النوع، متبوعاً بالعنف الاقتصادي بنسبة ٨٠٪. ومن ثم اللفظي بنسبة ٥٧٪. ويليه العنف الجسدي ٤٢٪ وأخيراً العنف الجنسي ٢٠٪. وبمقارنة هذه النتائج مع عينة استبيان النساء المعنفات، نجد أن النسب متقاربة نوعاً ما غير أن نسبة العنف الاقتصادي في عينة المراكز احتلت المرتبة الثانية من أنواع العنف المرتكبة ضد المرأة وهذا يرتبط بمستوى الدخل المحدود للمرأة في العينة مما يجعل هذا الجانب مؤثراً جداً في حياتها.

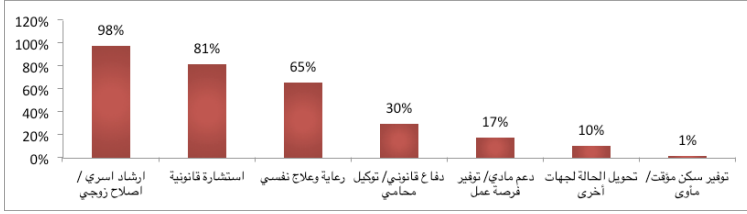


رسم بياني ٨٧: تأثير العنف الأسري على حياة المرأة المعنفة في عينة المراكز



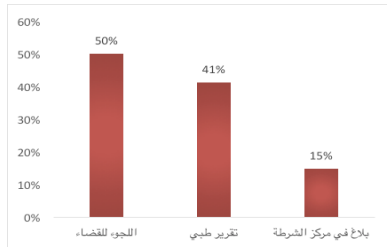
رسم بياني ٨٨: ممارسة نوع أو أكثر من العنف الأسري على النساء في عينة المراكز

وبالحديث عن الخدمات التي قدمتها المراكز للنساء المعنفات في العينة، يظهر بأن الإرشاد الأسري هي أكثر خدمة قدمت لهن بنسبة ٩٨٪، تليها الاستشارة القانونية بنسبة ٨١٪ فالرعاية النفسية بنسبة ٦٥٪. وقد قامت المراكز بالتكفل برفع دعوات قضائية للعينة لـ ٣٠٪ من الحالات، فيما تم مساعدة ٧٪ منهن مادياً أو توفير فرص عمل لهن، و ١٠٪ من الحالات تم تحويلها أو تحويل أطفالها لجهات أخرى مثل المستشفيات والمراكز والمتخصصة ومراكز أخرى للحماية من العنف الأسري.

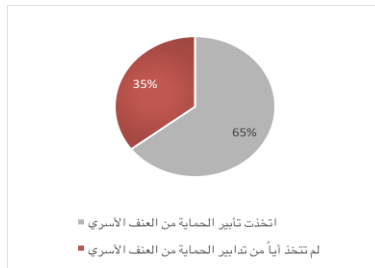


رسم بياني ٨٩: الخدمات التي تقدمها المراكز للنساء المعنفات في عينة المراكز

ومن اللافت أن ٦٥٪ ممن تعرضن للعنف الجسدي (نسبتهم ٤٢٪ من عينة المراكز) اتخذن تدابير للحماية من العنف الأسري، و ٥٠٪ منهم لجأن للقضاء ولديهن دعوات قضائية، فيما ٤١٪ لديهن تقارير طبية تثبت واقعة الاعتداء أو حالة المرتكب للعنف النفسية أو العقلية و ١٥٪ منهن أجرين بلاغ في مركز الشرطة.

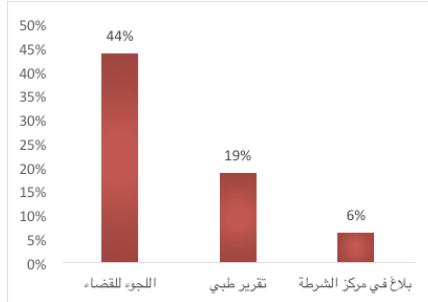


رسم بياني ٩٠: تدابير الحماية التي اتخذتها المتعرضات للعنف الجسدي في عينة المراكز

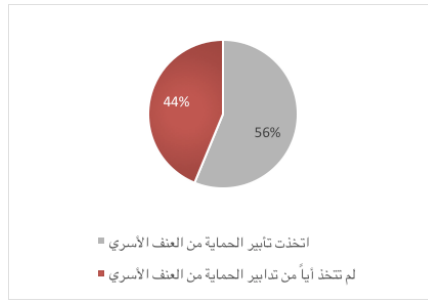


رسم بياني ٩١: نسبة المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير الحماية من العنف الأسري في عينة المراكز

وأما بالنسبة للمتعرضات للعنف الجنسي في عينة المراكز (نسبتهن ٢٠٪ من عينة المراكز)، فقد اتخذت ٥٦٪ منهن أحد تدابير الحماية من العنف، حيث لجأت ٤٤٪ منهن إلى رفع دعوات قضائية، و١٩٪ منهن لديهن تقارير طبية، فيما لجأت ٦٪ منهن لعمل بلاغ في مركز الشرطة. وتعزى هذه النسبة العالية نسبياً لاتخاذ تدابير الحماية من العنف الأسري إلى الدعم والتوجيه التي تحصل عليه النساء من لجوئهن لهذه المراكز فضلاً عن الاستشارات القانونية والدعم القضائي.



رسم بياني ٩٢: تدابير الحماية التي اتخذتها المتعرضات للعنف الجنسي في عينة المراكز

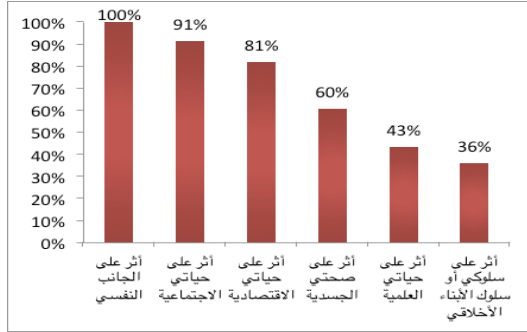


رسم بياني ٩٣: نسبة المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير الحماية من العنف الجنسي في عينة المراكز

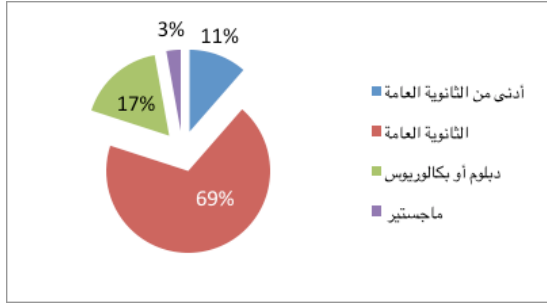
ومن الطبيعي والمتوقع أن تأثير العنف على الجانب النفسي قد طال كل النساء المعنفات في عينة المراكز بنسبة ١٠٠٪، وقد أثر على الجانب الاقتصادي بالدرجة الثانية على النساء بنسبة ٨١٪ حيث أن العنف الاقتصادي يحتل المرتبة الثانية في عينة المراكز، يليه التأثير على الجانب الجسدي بنسبة ٦٠٪. وقد لوحظ بأن تأثير العنف قد طال الحياة العلمية لنساء عينة المراكز بنسبة ٤٣٪، وقد تبين بأن ٦٩٪ منهن خريجات ثانوية فقط فعلى الأغلب لم يتمكن من اتمام دراستهن الجامعية متأثرات بالعنف الأسري. ومن المؤسف ان نجد ٣٦٪ من العينة قد أثر العنف الأسري سلباً على السلوك الأخلاقي



للأبناء وفي بعض الحالات على المعنفة نفسها .



رسم بياني ٩٤: تأثير العنف الممارس على حياة النساء في عينة المراكز



رسم بياني ٩٥: المستوى التعليمي لمن أثر العنف على حياتهن العلمية في عينة المراكز

### ثالثاً: نتائج تحليل الاستبيان الموجه لعموم الرجال

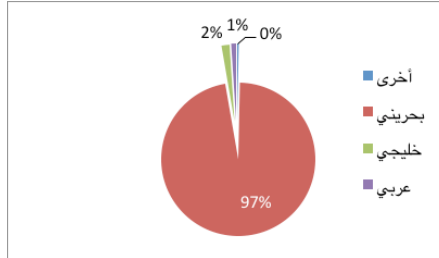
#### حجم العينة وسماتها الديمغرافية

بعد الاطلاع على نتائج استبيان النساء المعنفات و عينة حالات المراكز جاءت فكرة إثراء البحث عن طريق عمل استبيان إلكتروني موجه للرجال نستطلع من خلاله آرائهم وتجاربهم في مسألة العنف الأسري كونهم عنصر أساسي فيه ومن باب الحصول على نتيجة أشمل وأكثر موضوعية. فلقد تم إطلاق استبيان موجه للرجال القاطنين في مملكة البحرين باللغة العربية في ٩ أغسطس ٢٠١٦ وتم إغلاقه بعد ٣ أسابيع تقريباً حسب الخطة، وقد تم الحصول على عينة حجمها ٢٩٣ رجل مشارك؛ وذلك بعد التأكد من عدم وجود أي تكرار واضح في الاستبانات، وهي مساوية تقريباً لعينة استبيان النساء المعنفات (حجمها ٢٩٤).

تم استخدام مفردة «عينة الرجال» للدلالة على عينة استبيان الرجال

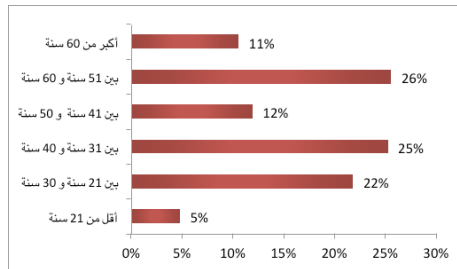
٤

وبالنظر للسمات الديمغرافية لعينة استبيان الرجال، فلقد كانت أغلبية الرجال بحريني الجنسية بنسبة ٩٧٪، يليهم الخليجين بنسبة ٢٪، فالعرب ١٪ ونسبة ضئيلة للأجانب ٣، ٠٪، وهي نسب مقارنة جداً لعينة استبيان النساء المعنفات.



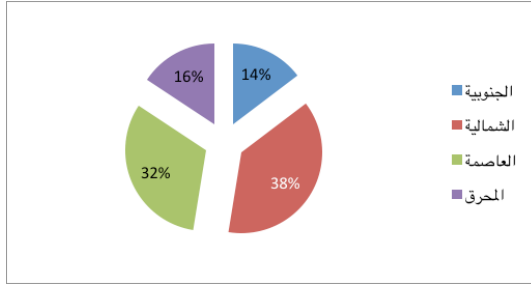
رسم بياني ٩٦: جنسية عينة الرجال

وبالنسبة للفئة العمرية لعينة الرجال فتراوحت أعمار المشاركين ما بين ١٧ سنة إلى ٧٣ سنة ومعدل عمر المشاركين ٤٢ سنة. أغلبية المشاركين كانوا في الفئة ما بين ٥١ سنة و ٦٠ سنة وبين ٣١ سنة إلى ٤٠ سنة بنسبة ٢٦٪ و ٢٥٪ تبعاً، ويليهما الفئة ما بين ٢١ إلى ٣٠ سنة بنسبة ٢٢٪، ثم بين ٤١ سنة إلى ٥٠ سنة بنسبة ١٢٪، وبين أكبر من ٦٠ سنة ١١٪ وأخيراً ٥٪ للفئة أقل من ٢١ سنة.



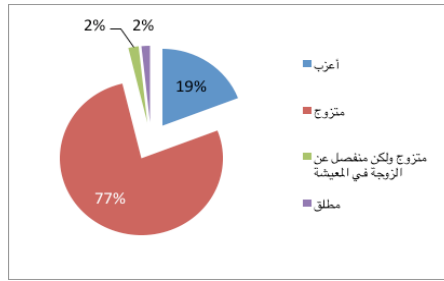
رسم بياني ٩٧: الفئات العمرية لعينة الرجال

وقد كان أغلب عينة الرجال يقطنون في المحافظة الشمالية لمملكة البحرين بنسبة ٣٨٪، تليها محافظة العاصمة ٣٢٪، فمحافظة المحرق بنسبة ١٦٪ وأخير المحافظة الجنوبية ١٤٪، وهي أيضاً نسب مقارنة لتوزيع عينة استبيان النساء المعنفات.

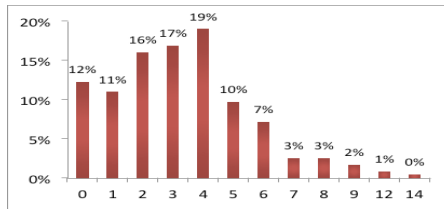


رسم بياني ٩٨: توزيع عينة الرجال على المحافظات

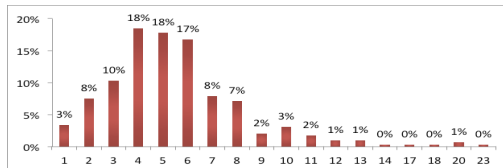
بالنسبة للحالة الاجتماعية لعينة الرجال، فأغلبهم من المتزوجين بنسبة ٧٧٪، يليهم العزاب بنسبة ١٩٪، بينما شكل المنفصلون عن زوجاتهم في المعيشة والمطلقون نسبة ٢٪ لكليهما. وتبين أن معدل عدد القاطنون في منزل عينة الرجال هو ٦ أفراد- كما هو الحال في عينة استبيان النساء المنفصلات- ومعدل عدد الأطفال للمتزوجين أو من سبق لهم الزواج ٣ أطفال فيما كان ١٢٪ منهم بدون أطفال.



رسم بياني ٩٩: الحالة الاجتماعية لعينة الرجال

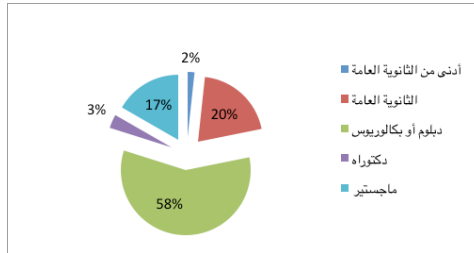


رسم بياني ١٠٠: عدد أبناء المتزوجون أو من سبق لهم الزواج في عينة الرجال



رسم بياني ١٠١: عدد الأفراد القاطنون بالمنزل في عينة الرجال

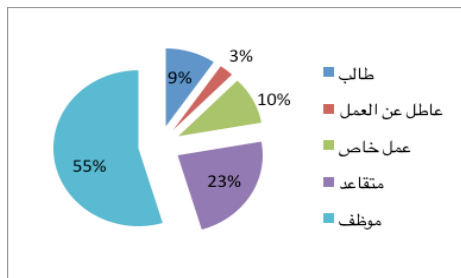
وتتسم عينة الرجال بارتفاع مستوى التعليم حيث أن ٧٨٪ هم من حملة الشهادات الجامعية فما فوق، متمثلة في ٥٨٪ من حملة البكالوريوس والدبلوم، ١٧٪ لحملة الماجستير ١٧٪ و ٣٪ لحملة الدكتوراه. وأما بالنسبة لحملة الشهادة الثانوية العامة فشكّلوا ٢٠٪ بينما لم تتجاوز نسبة من هم أدنى من حملة الشهادة الثانوية الـ ٢٪.



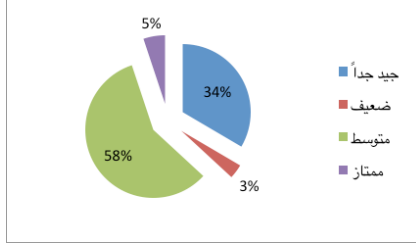
رسم بياني ١٠٢: المستوى التعليمي لعينة الرجال

غالبية عينة الرجال يعملون. فقد شكّل الموظفون نسبة ٥٥٪ من العينة فيما كان ٢٣٪ من المتقاعدين و ١٠٪ ممن لديهم عمل خاص. وحوث العينة أيضاً على ٩٪ من طلبة الجامعات والمدارس بينما كان ٣٪ منهم عاطلين عن العمل. وقد حوت عينة الرجال نسبة أكبر للمتقاعدين مقارنة بعينة استبيان النساء المعنفات فيما حوت الأخرى نسبة كبيرة من ربّات البيوت.

وبالنسبة للمستوى الاجتماعي لعينة الرجال، فقد كان أغلبهم من ذوي الدخل المتوسط بنسبة ٥٨٪، بينما ٣٤٪ هم من ذوي الدخل الجيد جداً يليه ٥٪ من الدخل الممتاز و ٢٪ من الدخل الضعيف، وهي نسب متقاربة من المستوى المعيشي لعينة استبيان النساء المعنفات.



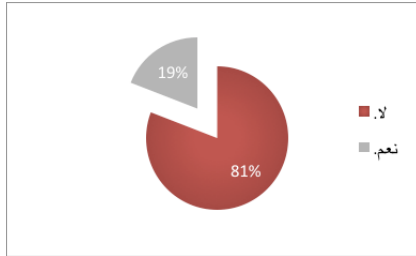
رسم بياني ١٠٢: طبيعة عمل عينة الرجال



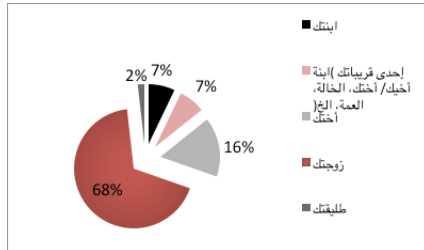
رسم بياني ١٠٤: المستوى المعيشي لعينة الرجال

وقد أقر ١٩٪ من عينة الرجال بممارستهم لنوع واحد على الأقل من أنواع العنف الأسري على امرأة في محيط أسرته. واتضح بأن الزوجة هي الضحية الأولى للعنف حيث أن ٦٨٪ ممن مورس عليهم العنف الأسري في عينة الرجال، يليها الأخت بنسبة ١٦٪ ثم إحدى القريبات والابنة بنسبة ٧٪ لكليهما وأخيراً الطليقة بنسبة ٢٪. وترتفع نسبة الزوجة كأول ضحية بالنظر لفئة المتزوجين أو من سبق لهم الزواج في عينة الرجال الذين مارسوا العنف إلى ٧٨٪ فيما تتمثل الضحية الأولى للعزاب في الأخت بنسبة ٦٧٪ والقريبات بنسبة ٣٣٪.

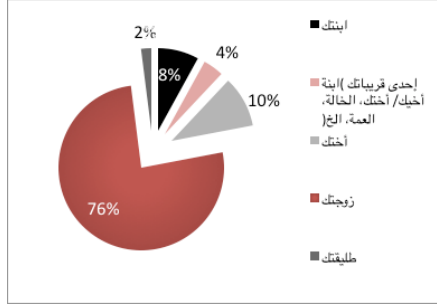
وتأتي هذه النسب في عينة الرجال منسجمة تماماً مع نتائج عينة استبيان النساء المعنفات وكذلك عينة المراكز حيث أن ترتيب ضحايا العنف هو نفس ترتيب صلة قرابة مرتكبي العنف مما يؤكد هذه النتيجة المهمة.



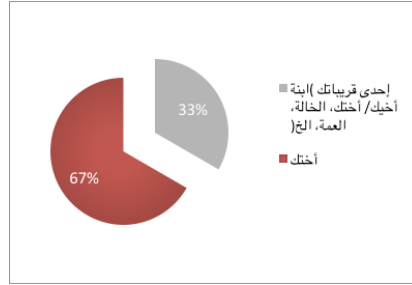
رسم بياني ١٠٥: ممارسة العنف على المرأة في عينة الرجال



رسم بياني ١٠٦: صلة قرابة المتعرضات للعنف في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

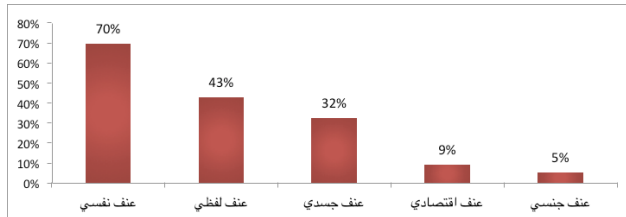


رسم بياني ١٠٧: صلة قرابة ضحايا العنف الأسري لدى المتزوجون أو من سبق لهم الزواج في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري



رسم بياني ١٠٨: صلة قرابة ضحايا العنف الأسري لدى العزاب في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

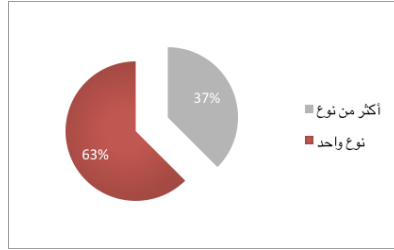
وبالنظر لأنواع العنف الممارس على المرأة من قبل الـ ١٩٪ الذين مارسوا العنف بعينة الرجال، نجد بأن العنف الأكثر ممارسةً هو العنف النفسي بنسبة ٧٠٪ متبوعاً بالعنف اللفظي بنسبة ٤٣٪ ثم الجسدي بنسبة ٣٢٪ فالاقتصادي بنسبة ٩٪ وأخيراً العنف الجنسي ٥٪. وعلى الرغم من أن هذه النسب أقل من التي تم إعطائها من قبل عينة استبيان النساء المعنفات إلا أنها احتفظت بنفس الترتيب مما يؤكد هذه النتيجة.



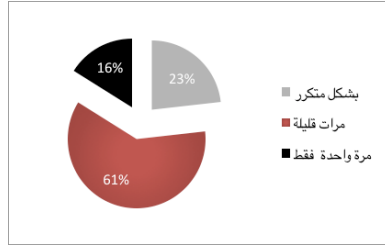
رسم بياني ١٠٩: أنواع العنف الممارس ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

ومن الملفت للنظر بأن غالبية عينة الرجال (ضمن الـ ١٩٪ من العينة) يمارسون نوع واحد من أنواع العنف على المرأة بنسبة ٦٣٪، بينما ٣٧٪ منهم يلجأون لأكثر من نوع.

وكذلك الغالبية منهم أيضاً بنسبة ٦١٪ قد استخدموا العنف لمرات قليلة فيما يمارس ٢٣٪ منهم العنف بشكل مستمر و١٨٪ مارسوه مرة واحدة فقط. وهنا نجد مفارقة واضحة بين عينة الرجال وعينة استبيان النساء المعنفات حيث أكدت النساء لتعرضهن لعنف متكرر لنسبة ٨٠٪ وعنف مركب بنسبة ٧٨٪.

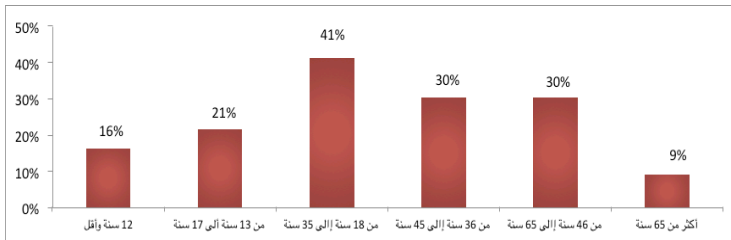


رسم بياني ١١٠: ممارسة نوع أو أكثر من العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري



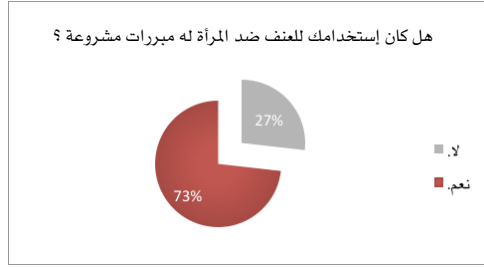
رسم بياني ١١١: مدى تكرار استخدام العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

وعن المراحل العمرية في عينة الرجال الذين مارسوا العنف، تبين أن غالبية العنف يمارس في الفئة العمرية بين ١٨ سنة إلى ٣٥ سنة بنسبة ٤١٪، ويليهما الفئات العمرية بين ٣٦ سنة و٤٥ سنة و بين ٤٦ سنة و٦٥ سنة بنسبة ٣٠٪ لكليةا. وقد مارس العنف بنسبة ١٦٪ من الرجال وهم في عمر ١٢ سنة وأقل و٩٪ منهم أكبر من ٦٥ سنة. والنسب تنسجم مع الفئات العمرية التي تتعرض خلالها النساء للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات.



رسم بياني ١١٢: المراحل العمرية التي مارس فيها الرجل العنف ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

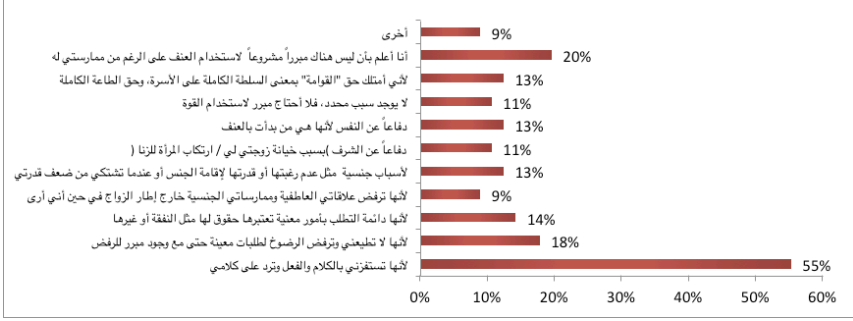
ويعتقد غالبية عينة الرجال الذين مارسوا العنف بنسبة ٧٣٪ بأن كان هناك مبررات مشروعة لارتكابهم العنف ضد المرأة في حياتهم. وهذه النسبة كبيرة جداً وهي تعكس دور البيئة الاجتماعية والفكرية والثقافة الدينية التي يتربى عليها الرجل لتصنع لديه هذه القناعة الداخلية التي هي بالفعل أساس ارتكاب العنف بغض النظر عن الأسباب المباشرة.



رسم بياني ١١٣: وجود مبررات مشروعة لممارسة العنف ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

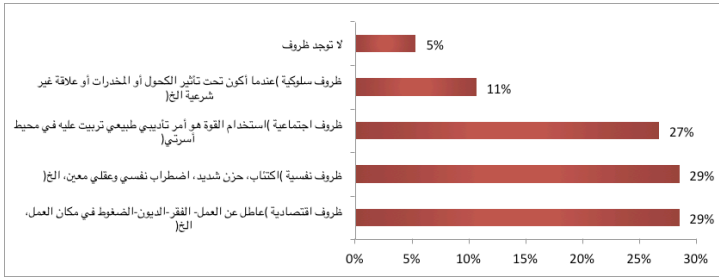
وبالنظر للأسباب المباشرة لارتكاب العنف والتي تبرر استخدامه من وجهة نظر الرجل، نجد بأن ٥٥٪ من الرجال الذين استخدموا العنف ضد المرأة أكدوا أنهم مارسوا العنف بسبب تعرضهم للاستفزاز بالكلام أو الفعل من قبل المرأة مما يفقدهم السيطرة على أنفسهم، وهذه النسبة تتناسب مع ما قالته النساء في عينة استبيان النساء المعنفات (٤٩٪). ومن الملفت للنظر بأن ٢٠٪ من الرجال الذين مارسوا العنف أكدوا أنهم يؤمنون بعدم وجود مبرر للعنف على الرغم من ممارستهم له في حين أن النساء المعنفات في عينة الاستبيان أكدن أنهن يتعرضن لعنف غير مبرر بنسبة ٥٧٪ وعنف بدون أي سبب بنسبة ٥١٪. ويلي في ترتيب أسباب ارتكاب العنف الأسري من وجهة نظر عينة الرجال الذين مارسوا العنف ١٨٪ لعدم خضوع المرأة لطلبات الرجل وطاعته، و١٤٪ لتطلب المرأة الدائم لأمر تعتبرها من حقوقها. وشكلت نسبة ١٣٪ لكل من الأسباب الجنسية المتمثلة في عدم قدرة المرأة على إقامة الجنس أو تشكيها من ضعف قدرة الرجل الجنسية، وإيمان الرجل الزوج بامتلاكه لحق القوامه وحق الطاعة، ودفاعاً عن نفسه عندما تبدأ المرأة باستخدام العنف. ويعقب في الترتيب بنسبة ١١٪ الدفاع عن الشرف عندما تقوم المرأة بعلاقة جنسية غير شرعية وعدم حاجة الرجل لوجود مبرر لاستخدام العنف. فيما كان هناك ٩٪ بسبب رفض الزوجة للعلاقات الجنسية للزوج خارج إطار الزواج و٩٪ أسباب أخرى.





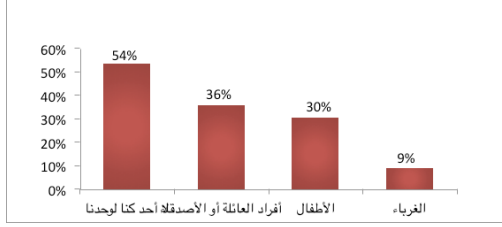
رسم بياني ١١: أسباب ومبررات استخدام العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف

وبالنظر لوجود ظروف محيطية بالرجل نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية تؤثر عليه وتدفعه لاستخدام العنف ضد المرأة، فقد أكد ٢٩٪ من عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري بأن لديهم ظروف نفسية من قبيل الاضطراب النفسي أو العقلي، و٢٩٪ أيضاً يَمرون بظروف اقتصادية مثل الديون والفقر والبطالة، فيما أعزى ٢٧٪ منهم ممارسة العنف بسبب الموروثات الاجتماعية في كون استخدام القوة أمر طبيعي في الحياة الأسرية، فيما أعرب ٥٪ أيضاً عن عدم وجود أي من هذه الظروف.



رسم بياني ١١٥: الظروف المحيطة التي أدت إلى ارتكاب العنف الأسري في عينة الرجال الذين مارسوا العنف

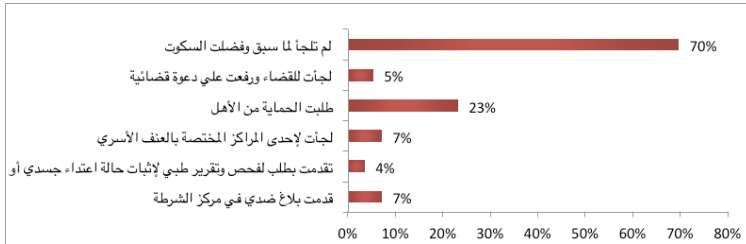
وتبين أن أغلب الذين يمارسون العنف الأسري ضد المرأة من عينة الرجال يفعلون ذلك عندما يكونون لوحدهم مع الضحية بنسبة ٥٤٪، ويمارسونه أمام أفراد العائلة والأصدقاء بنسبة ٣٦٪ يليه أمام الأطفال بنسبة ٣٠٪ وبعده الغرباء بنسبة ٩٪. وهناك مفارقة واضحة في نسبة حدوث العنف أمام الأطفال حيث أكدت النساء في عينة استبيان النساء المعنفات أن ٥٦٪ من حالات العنف تحدث أمامهم وهي نسبة أعلى بكثير من التي أدلى بها الرجال (٣٠٪).



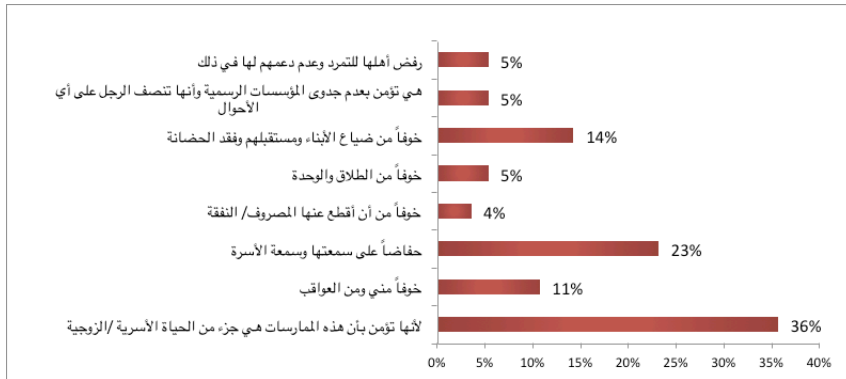
رسم بياني ١١٦: أمام من يحدث العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال

وعن اتخاذ تدابير الحماية من العنف الأسري، أكد ٧٠٪ من عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري أن المرأة المفضلة السكوت وعدم الجوء لأي من تدابير الحماية الرسمية، في حين أن ٢٣٪ من النساء المتضررات يلجأن لطلب الحماية من الأهل. واحتلت تقديم بلاغات في الشرطة والجوء لأحد مراكز الحماية من العنف الأسري نسبة ٧٪ فقط، والجوء للقضاء وطلب تقرير طبي ٥٪ و ٤٪ على التوالي. وتأتي هذه النسبة أقل بكثير مقارنة بعينة استبيان النساء المفضلة تعكس بأن النساء المتعرضات للعنف في عينة الرجال هن أكثر سلبية بحسب رواية الرجال.

وبالنظر لأسباب سكوت النساء وعدم اتخاذهن لأي من تدابير الحماية، فقد أكد ٣٦٪ من عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري بإيمان المرأة المتضررة أن ما يسمى عنفاً هو أمر طبيعي يحدث في الحياة الأسرية - وهذا في الحقيقة قد يعكس وجهة نظر الرجل نفسه عن العنف الذي يرتكبه- فيما أعزى ٢٣٪ من العينة بأن السكوت هو للحفاظ على سمعة المرأة نفسها وأسررتها فيما كان ١٤٪ أعزى ذلك للخوف من ضياع الأبناء ومستقبلهم وفقد الحضانة، و ١١٪ بسبب خوف المرأة المفضلة من الرجل المرتكب للعنف ومن العواقب التي قد تحصل إذا أخبرت بما يحدث لها. وأما الأسباب الأخرى فكانت بسبب عدم إيمان المرأة بجدوى المؤسسات الرسمية وانحيازها للرجل، وعدم دعم الأهل والخوف من الطلاق والوحدة بنسب ٥٪ و أخيراً الخوف من انقطاع المصروف أو النفقة عنها بنسبة ٤٪.

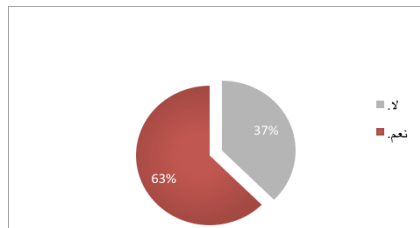


رسم بياني ١١٧: ما هي تدابير الحماية من العنف الأسري التي لجأت لها المرأة المفضلة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف

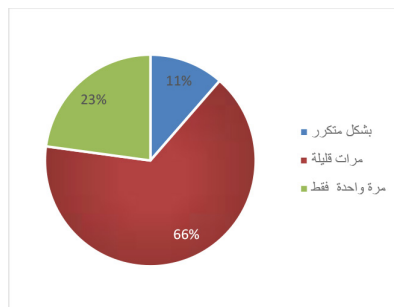


رسم بياني ١١٨: أسباب عدم لجوء المرأة لأي من تدابير الحماية من العنف الأسري في عينة الرجال الذين مارسوا العنف

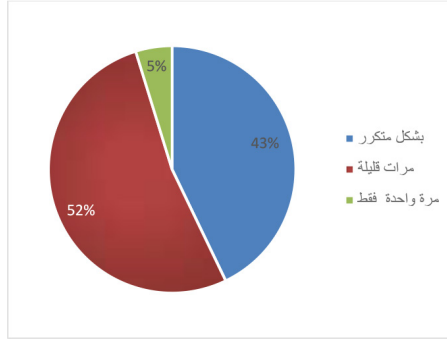
و في سؤال أخير في قسم من مارس العنف في عينة الرجال، أعرب ٦٣٪ منهم انهم يشعرون بالندم على ممارستهم للعنف، في حين أن ٣٣٪ أعربوا عن عدم شعورهم بالندم. وعند اختبار عينة من شعر بالندم من ممارسة العنف ومدى تكرار ممارسته له تبين أن غالبيتهم من الذين مارسوا العنف مرات قليلة أو مرة واحدة بنسبة ٦٦٪ و ٢٣٪، في حين الذين لم يندموا فتزيد نسبة الذين يمارسون العنف بشكل متكرر إلى ٤٣٪.



رسم بياني ١١٩: الشعور بالندم جراء ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال

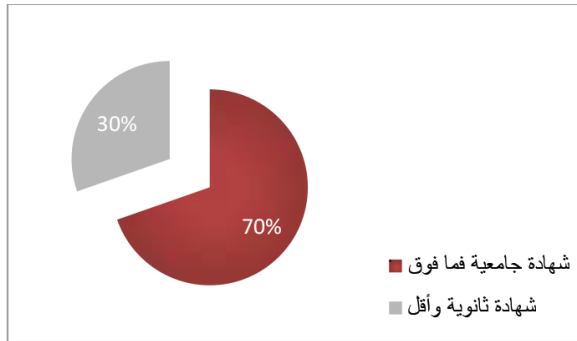


رسم بياني ١٢٠: مدى تكرار الندم من ممارسته في عينة الرجال

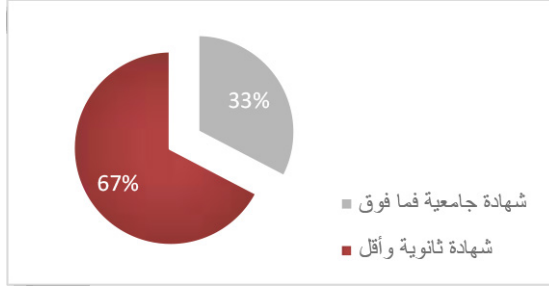


رسم بياني ١٢١: مدى تكرار العنف الأسري ضد المرأة لمن لا يشعر بالندم من ممارسته في عينة الرجال

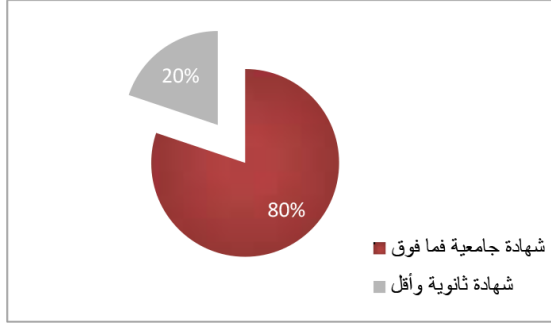
ومن الجدير بالذكر، بأن المستوى التعليمي لعينة الرجال الذين مارسوا العنف المتمثل في ٧٠٪ من حملة الشهادات الجامعية فما فوق هو أعلى بكثير من المستوى التعليمي لمرتكبي العنف في عينة النساء المتمثل في ٣٣٪ من حملة الشهادات الجامعية فما فوق. وحيث أن المرتكبي للعنف من عينة الرجال قد مارسوا العنف بشكل أقل من حيث تكرار حدوثه وشدة وطئته مقارنة بعينة المرتكبي للعنف في استبيان النساء فإنه ممكن أن يكون ارتفاع المستوى التعليمي للرجل سبباً في الحد من استخدامه كاسلوب حياة. وبالانتقال للرجال الذين لم يمارسوا العنف في حياتهم (ونسبتهم ٨١٪ من عينة الكاملة للرجال)، نجد أن المستوى التعليمي لهم المتمثل في ٨٠٪ من حملة الشهادات الجامعية فما فوق هو أعلى أيضاً ممن مارسوا العنف الأسري في العينة الكاملة، وعليه قد يؤكد ذلك العلاقة بين ارتفاع التعليم لدى الرجل والتخفيف من استخدام العنف الأسري ضد المرأة.



رسم بياني ١٢٢: المستوى التعليمي لمن مارس العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال



رسم بياني ١٢٣: المستوى التعليمي للمرتكبة للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

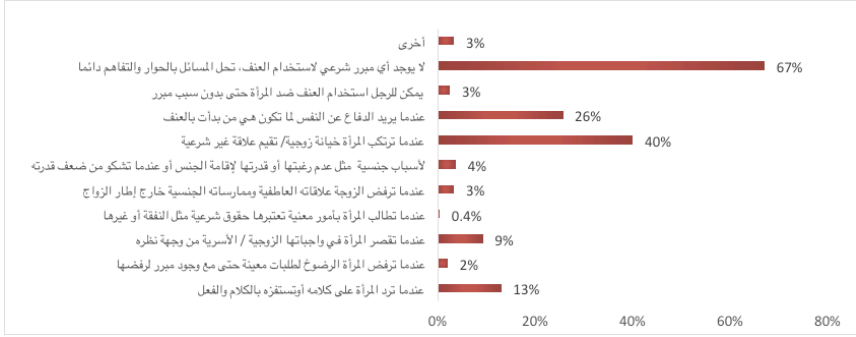


رسم بياني ١٢٤: المستوى التعليمي لمن لم يمارس العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال

ولقد تم سؤال عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ضد المرأة عن آرائهم عن الأسباب والدوافع «المشروعة» التي قد تؤدي لارتكاب الرجل العنف ضد امرأة في محيط أسرته. وقد أظهرت النتائج بأن ٦٧٪ من هذه العينة أكدت بأنه لا يوجد مبرر شرعي للعنف حيث أن المسائل تحل بالحوار والتفاهم دائماً. غير أن ٤٥٪ من عينة الرجال الذي لم يمارسوا العنف فقط هم من اعتقدوا بشكل «قطعي» بعدم وجود مبرر شرعي للعنف - وهذا مؤشر جيد عن وعي هذه الفئة ويؤكد بالفعل عدم ممارستهم للعنف كما أدلوا في السؤال الأول. (ملاحظة: بقية الـ ٢١٪ من الـ ٦٧٪ اختاروا مبررات أخرى مع هذا الخيار «عدم وجود مبرر» فتم استبعادهم في نسبة من يؤمنون بشكل قطعي بعدم وجود مبرر للعنف).

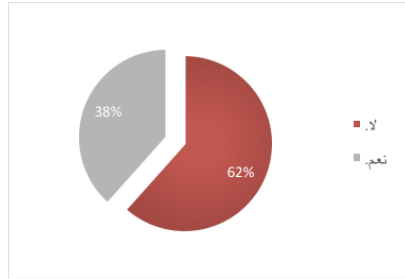
وقد أعرب ٤٠٪ من العينة أن ارتكاب المرأة للزنا وإقامتها لعلاقات غير شرعية هو مبرر شرعي للرجل لأن يرتكب العنف ضدها و٢٦٪ في حال أراد الرجل الدفاع عن نفسه إذا بدأت المرأة بالعنف. وقد بين ١٣٪ من العينة أن رد المرأة على كلام الرجل واستفزازه بالقول أو الفعل هو أيضاً من الأسباب المبررة للعنف، يليه ٩٪ عندما تقصر المرأة في واجباتها الأسرية. وتضمنت الأسباب الأخرى نسب قليلة، ٤٪ الأسباب جنسية من قبيل عدم رغبة أو قدرة الزوجة على إقامة الجنس أو شكوتها من ضعف قدرة

الرجل الجنسية، ٣٪ عندما ترفض الزوجة علاقات زوجها العاطفية خارج إطار الزواج و٤، ٠٪ عندما تطالب بحقوقها مثل النفقة وغيرها. غير أنه يوجد أيضاً ٣٪ من هذه العينة بينوا أنه يمكن للرجل استخدام العنف حتى بدون سبب مبرر. وتعكس هذه النسب الحاجة لنشر الوعي حول تجريم العنف بكافة صوره وآثاره السلبية على الأسرة ككل حتى للرجل الذي لم يمارس العنف - بحسب قوله - لأن الثقافة المغلوطة عن مشروعية العنف قد يخلق قابلية لممارسته في المستقبل إذا ما تحققت بعض من هذه الاسباب المذكورة.

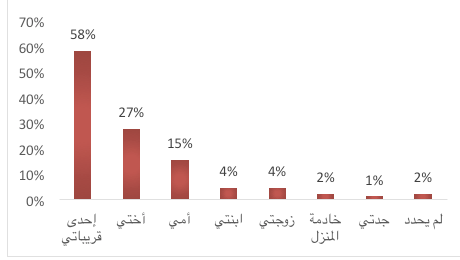


رسم بياني ١٢٥: الأسباب المشروعة للعنف من وجهة نظر عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف الأسري ضد المرأة

وعند سؤال عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ضد المرأة في حياتهم عن وجود امرأة من محيط أسرته تعرضت أو تتعرض للعنف، أجاب ٦٢٪ منهم بـ «نعم»، وهذه نسبة كبيرة بالفعل. وقد أضح أن ٥٨٪ من ٦٢٪ هن من أحد القريبات (الخالة، العمه، ابنة الخالة، إلخ)، تليها ٢٧٪ الأخخت، ثم ١٥٪ الأم، فالابنة والزوجة بنسبة ٤٪ لكليهما، ثم خادمة المنزل بنسبة ٢٪ وأخيراً الجدة ١٪، فيما ٢٪ لم يحددوا صلة القرابة.

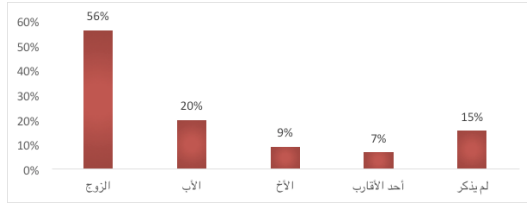


رسم بياني ١٢٦: وجود امرأة في محيط الأسرة تتعرض للعنف الأسري في عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف



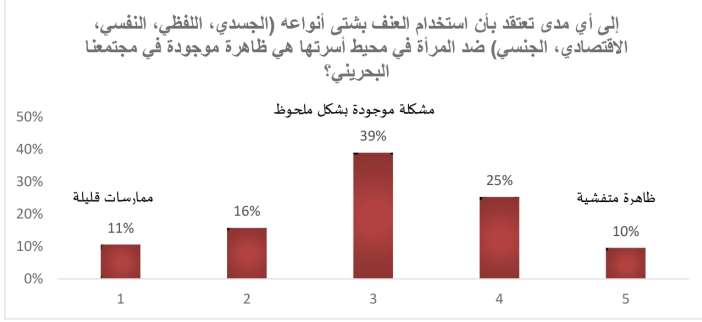
رسم بياني ١٢٧: صلة قرابة المرأة المتعرضة للعنف في محيط أسرة عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف

ويبقى الزوج هو المرتكب الأول للعنف، حيث أكد عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ولديهم قريبات يتعرضن للعنف الأسري بأن ٥٦٪ من حالات العنف ترتكب من الزوج يليها ٢٠٪ من الأب ثم ٩٪ من الأخ وأخيراً ٧٪ من أحد الأقارب. وترتيب النسب تتسجم مع كل النتائج السابقة في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز وكذلك عينة الرجال الذين مارسوا العنف بأنفسهم. وللأسف، ١٥٪ لم يحددوا هوية المرتكب للعنف على قريباتهم المعنفات حيث كان السؤال اختيارياً.



رسم بياني ١٢٨: صلة قرابة المرتكب للعنف على المرأة في عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ولكن لديهم قريبات معنفات

وفي القسم الثالث والأخير من استبيان الرجال، تم سؤال كل العينة عن وجهة نظرهم عن مدى وجود وانتشار العنف الأسري ضد المرأة في مجتمعنا البحريني، حيث طلب منهم تقييم شدة الانتشار على مقياس ٥ نقاط بحيث يرمز رقم «٥» لكون العنف الأسري «ظاهرة متفشية» ورقم «١» لكون العنف الأسري «ممارسات قليلة». وقد تبين أن غالبية عينة الرجال بنسبة ٣٩٪ تقييم شدة وجود العنف في المجتمع البحريني برقم «٣» فيما قيم ٢٥٪ من الرجال شدتها على رقم «٤»، و١٦٪ على رقم «٢». ورأى ١١٪ أنها مجرد ممارسات قليلة رقم «١» فيما رأى ١٠٪ من العينة أنها ظاهرة منتشرة رقم «٥». وعند أخذ المتوسط الحسابي يكون المعدل الناتج هو «٣»، وعليه ممكن القول بأنه من وجهة نظر عينة الرجال، العنف الأسري ليست ظاهرة متفشية في مجتمعنا البحريني إنما هي مشكلة جادة أو ملحمة موجودة بشكل ملحوظ وتحتاج إلى حل.

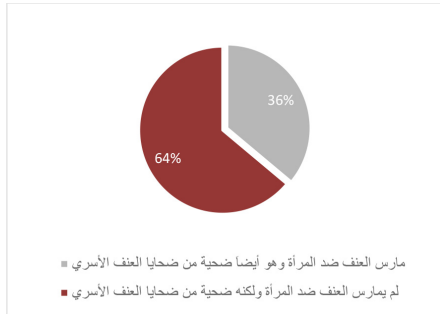


رسم بياني ١٢٩: تقيم عينة الرجال إلى مدى انتشار العنف الأسري ضد المرأة في البحرين

ومن الجدير بالذكر بأن الاستبيان قد أوضح بأن ٣٣٪ من عينة الرجال هم أنفسهم كانوا ضحايا للعنف في حياتهم، واتضح بأن ضمن هذه العينة (٣٣٪)، ٦٤٪ لم يمارسوا العنف ضد المرأة ولكنهم ضحايا للعنف الأسري وفي المقابل أن ٣٦٪ مارست العنف الأسري وهم أيضاً كانوا ضحايا عنف أسري.



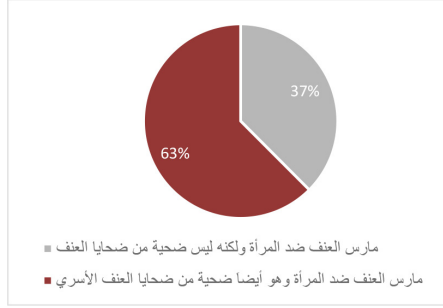
رسم بياني ١٣٠: نسبة ضحايا العنف الأسري من عينة الرجال



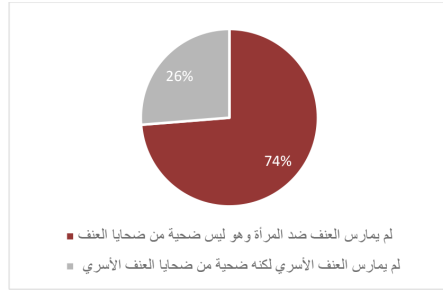
رسم بياني ١٣١: ضحايا العنف الأسري من عينة الرجال بين الذين يمارسون العنف والذين لا يمارسون



ولكن عند النظر لعينة الذين مارسوا العنف على المرأة (١٩٪ من عينة الرجال) نجد أن ٦٣٪ منهم ضحايا للعنف الأسري أيضاً، مما قد يدل بأن من آثار العنف الأسري هو توليد العنف عبر الأجيال في دائرة مستمرة. وبالنظر لعينة الذين لم يمارسوا العنف ضد المرأة (٨١٪ من عينة الرجال) نجد بأن ٢٦٪ منهم فقط هم بالأساس ضحايا للعنف.

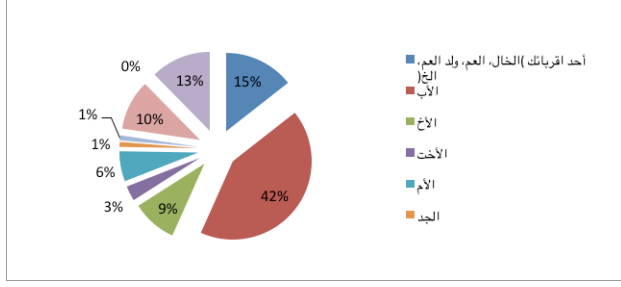


رسم بياني ١٣٢: علاقة الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة وكونهم ضحايا العنف الأسري بالأساس



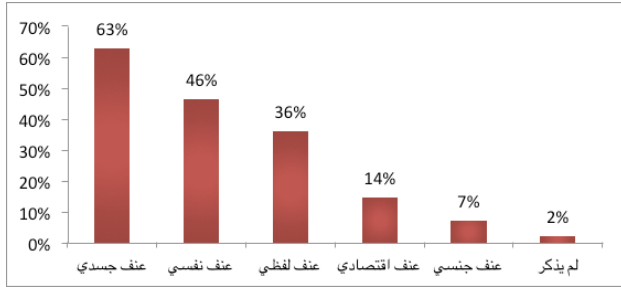
رسم بياني ١٣٣: علاقة الرجال الذين لم يمارسوا العنف وكونهم ضحايا العنف الأسري بالأساس

وليس غريباً أن يكون الأب هو المرتكب الأول للعنف ضد الرجال في عينة ضحايا العنف الأسري من الرجال (٣٣٪ من العينة) حيث أن العنف الزوجي على زوجته عادة ما يمتد إلى الأبناء مثل ما تبين في عينة استبيان النساء المعضات (العنف قد نال الأطفال بنسبة ٤١٪). والعنف يولد عنف، فعندما يمارس الأب وهو قدوة الأسرة العنف كأمر طبيعي في الأسرة يتخذ الأب منهجاً صحيحاً في حياته الأسرية ويمارسه في كبره على زوجته وبناته وأخوته. ويلي في ترتيب مرتكبي العنف على ضحايا الرجال أحد الأقارب مثل العم والخال وغيرهم بنسبة ١٥٪ / يعقبها الزوجة بنسبة ١٠٪، ومن ثم الأخ بنسبة ٩٪. وللأسف كان هناك نسبة ١٣٪ ممن لم يكشفوا عن هوية المرتكب للعنف حيث كان السؤال اختيارياً.



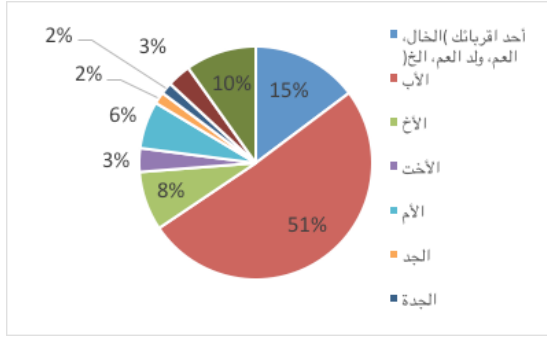
رسم بياني ١٣٤: صلة قرابة المرتكب للعنف على ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال

ومن اللافت بأن ضحايا العنف الأسري من الرجال قد تعرضوا للعنف الجسدي بالدرجة الأولى بنسبة ٦٣٪ وهي نسبة عالية ولكن من المعروف بأن العنف الجسدي المتمثل غالباً في الضرب كان جزءاً متعارفاً من أساليب التربية سابقاً ولم يكن ينظر له على أنه عنف بل جزءاً من التأديب والتربية السليمة للأطفال. ويأتي العنف النفسي بالدرجة الثانية في الترتيب من العنف الممارس على الرجال بنسبة ٤٦٪، ثم العنف اللفظي بنسبة ٣٦٪، فالاقتصادي بنسبة ١٤٪ وأخيراً الجنسي بنسبة ٧٪.

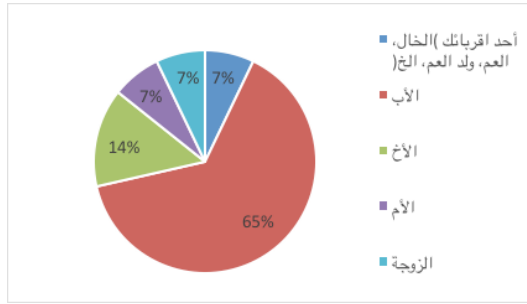


رسم بياني ١٣٥: أنواع العنف الأسري الذي تعرض له ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال

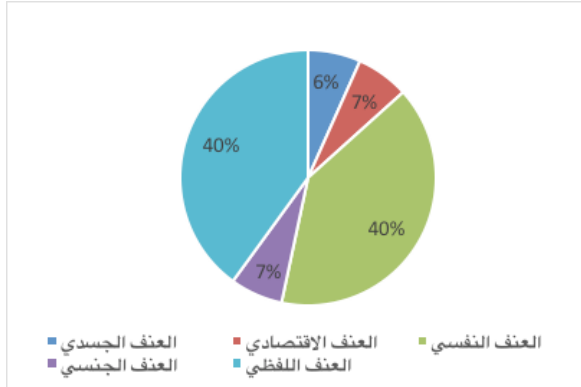
وبين الاستبيان أن ٥١٪ من العنف الجسدي على ضحايا الرجال يتم ممارسته من قبل الأب ويليهِ أحد الأقارب بنسبة ١٥٪ في حين أن العنف الاقتصادي يمارسه الأب بنسبة ٦٥٪ يليهِ الأخ - الأكبر - بنسبة ١٤٪. ومن الجدير بالذكر أن الزوجة تمارس العنف اللفظي والنفسي على الزوج في الأغلب بنسبة ٤٠٪ لكلا النوعين.



رسم بياني ١٣٦: من يمارس العنف الجسدي على ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال



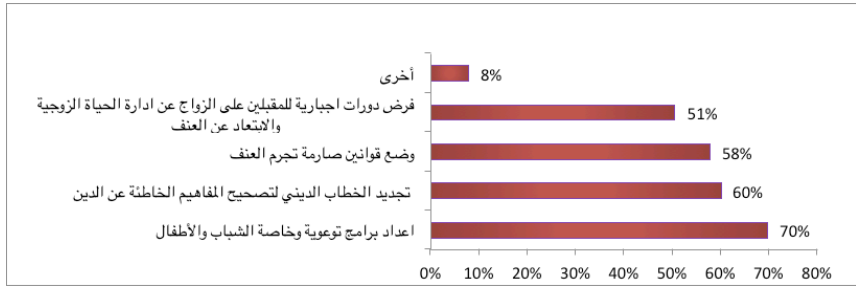
رسم بياني ١٣٧: من يمارس العنف الاقتصادي على ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال



رسم بياني ١٣٨: أنواع العنف الأسري التي تمارسها الزوجة على ضحايا عينة الرجال

وللتصدي لمشكلة العنف الأسري في البحرين أكد ٧٠٪ من عينة الرجال بأنه لا بد من اعداد برامج ضد العنف موجهة لكل شرائح المجتمع وخاصة الشباب والأطفال لخلق جيل يرفض ممارسة العنف بكافة أنواعه، فيما أكد ٦٠٪ من الرجال بأهمية تجديد

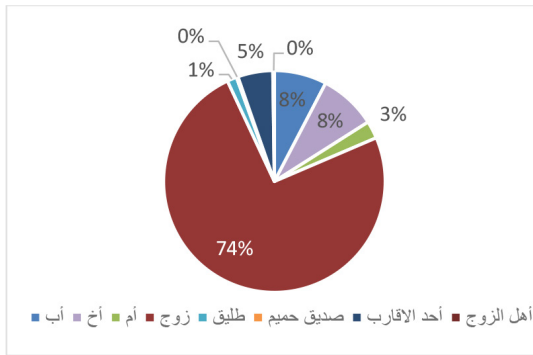
الخطاب الديني لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي بخصوص قوامة الرجل في الأسرة ومفهوم الطاعة والولاية والتأديب الشرعي وغيرها. و رأى أيضاً ٥٨٪ من الرجال أهمية وضع قوانين صارمة تجرم و تعاقب على أي ممارسة للعنف الأسري بكافة أشكاله من قبل الدولة و ٥١٪ أيد فكرة فرض دورات إجبارية للمقبلين على الزواج عن كيفية إدارة الحياة الزوجية والابتعاد عن ممارسة العنف الأسري بكل أنواعه. وتضمنت الحلول المقترحة الأخرى أهمية تحديث المنهاج الدراسية لتبذ العنف وترسخ ثقافة الحوار والتفاهم والاحترام بين كل أفراد الأسرة والتوعية بحقوق الإنسان بشكل عام، وفرض دورات تأهيلية لمن يصدر عليه حكم بسبب ممارسته للعنف، التأكيد على أهمية دور التربية في تجريم ونبذ العنف منذ الصغر لخلق جيل يرفض العنف، وغيرها من المقترحات التي تم الأخذ بمعظمها في فصل التوصيات.



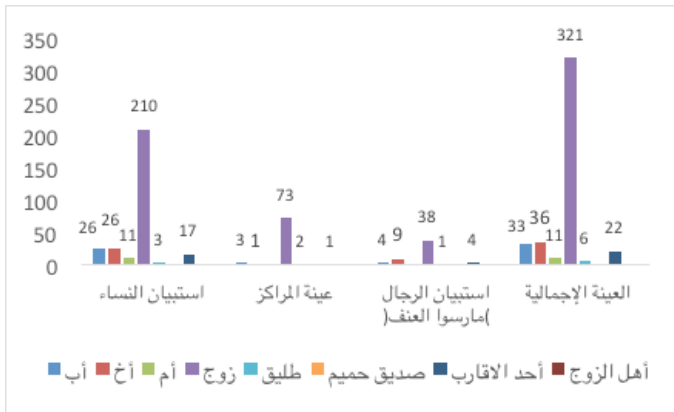
رسم بياني: كيف يمكن التصدي لمشكلة ممارسة العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين من وجهة نظر عينة الرجال

## رابعاً: ربط ومقارنة نتائج عينات البحث الثلاث

وبالنظر لنتائج البحث من العينات الثلاث (عينة استبيان النساء المعنفات ٢٩٤، عينة المراكز ٨١، وعينة استبيان الرجال الذين مارسوا العنف ٥٦ (من أصل ٢٩٣) كان بالإمكان ربطها ببعض في بعض الأسئلة الجوهرية المشتركة على مستوى «العينة الإجمالية» ٥ والتي تبلغ ٤٣١ حالة إمراة معنفة، كما تم عمل مقارنات جدلية للوصول لبعض الاستنتاجات النهائية. وأبرز نقاط الربط والمقارنة تتلخص في التالي:  
يبقى الزوج هو المرتكب الأول للعنف وتبلغ نسبة ممارسته للعنف على العينة الإجمالية ٧٤٪ وترتفع إلى ٨٧٪ في فئة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج (٣٧١ حالة).



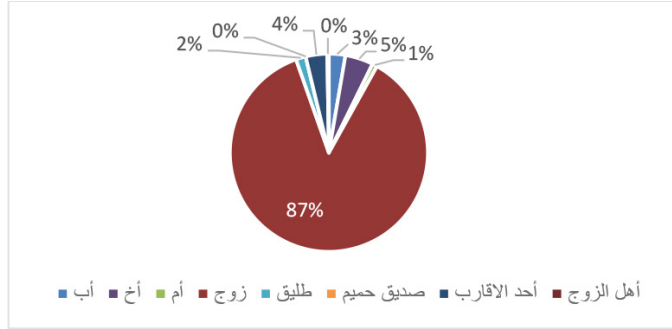
رسم بياني ١٣٩: المرتكب للعنف في العينة الإجمالية



رسم بياني ١٤٠: مقارنة المرتكب للعنف في العينات الثلاث

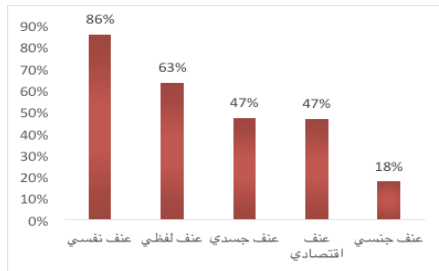
العينة الإجمالية تشمل مجموع العينات الثلاث في الأسئلة المشتركة

٥

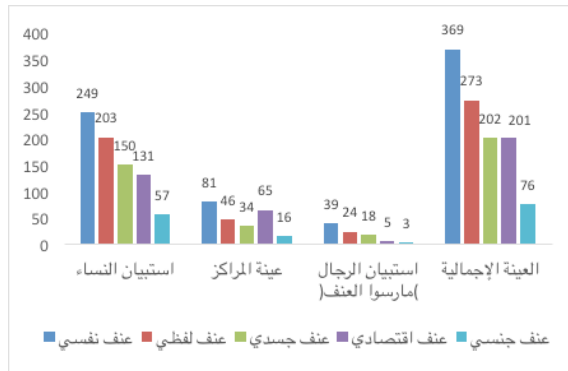


رسم بياني ١٤١: المرتكب للعنف في فئة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في العينة الإجمالية

ويبقى العنف النفسي متصديراً من حيث أكثر أنواع العنف الأسري ممارسة على المرأة في العينة الإجمالية بنسبة ٨٦٪، فيما يتساوى نسبة ارتكاب العنف الجسدي والاقتصادي على ٤٧٪. وذلك بسبب ارتفاع نسبة ممارسة العنف الاقتصادي في عينة المراكز.

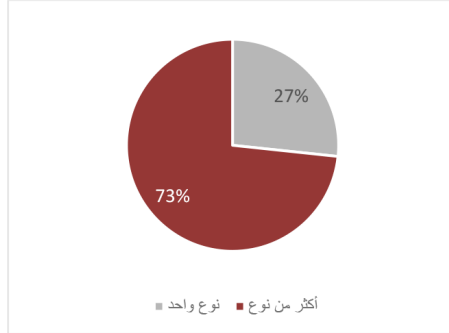


رسم بياني ١٤٢: أنواع العنف الأسري المرتكب ضد المرأة في العينة الإجمالية

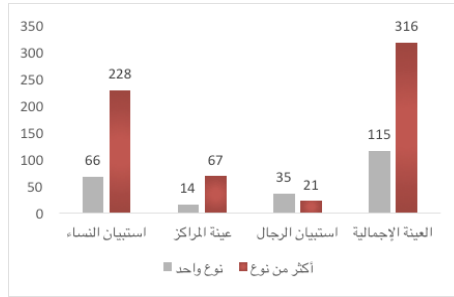


رسم بياني ١٤٣: أنواع العنف الأسري المرتكب ضد المرأة في العينات الثلاث

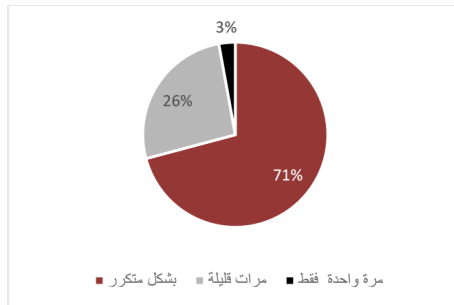
العنف الممارس على إجمالي العينة يبقى عنفاً مركباً بنسبة ٧٣٪ ويحدث بشكل متكرر بنسبة ٧١٪ من إجمالي عينة استبيان النساء وعينة الرجال الذين مارسوا العنف (لم يتضمن هذا السؤال للمراكز)، غير أن عينة الرجال أبدوا أنهم مارسوا نوعاً واحداً في الأغلب ومرات قليلة، وقد يعزى ذلك بشكل جزئي بأن العينة ذات مستوى تعليمي عال مما قد يخفف من نسبة ارتكاب العنف وتأكيد أغلبية الذين مارسوا العنف بشعورهم بالندم مما أقدموا عليه.



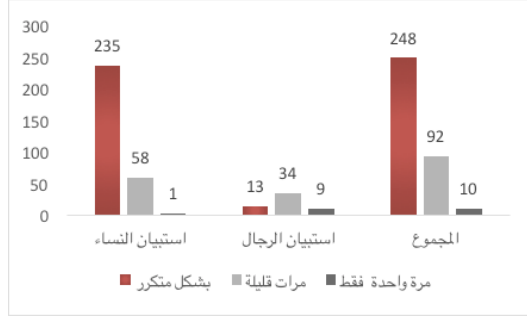
رسم بياني ١٤٤: نسبة العنف الأسري المركب في العينة الإجمالية



رسم بياني ١٤٥: حالات العنف ذو النوع الواحد والمركب في العينات الثلاث

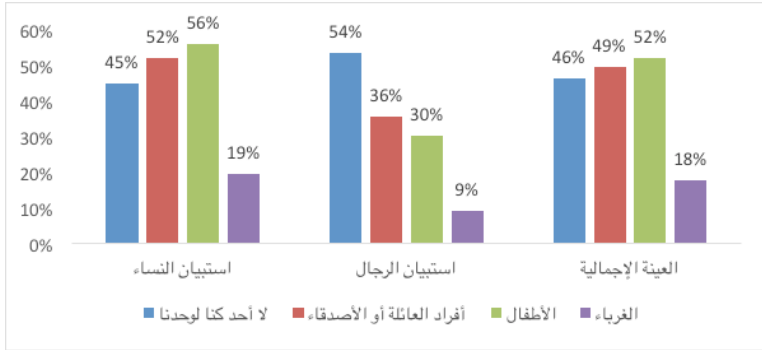


رسم بياني ١٤٦: نسبة تكرار العنف الأسري في عيني استبيان النساء المعنفات والرجال الذين مارسوا العنف



رسم بياني ١٤٧: مدى تكرار ممارسة العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات والرجال الذين مارسوا العنف

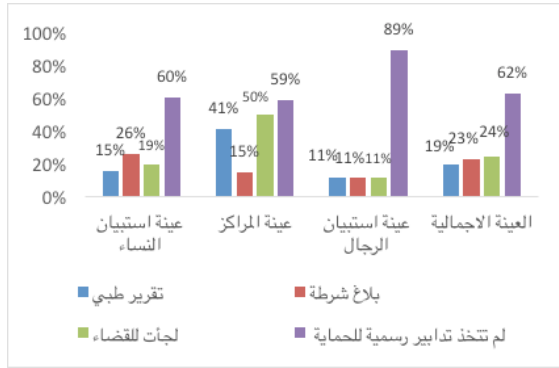
وعلى الرغم من أن الرجال أعطوا نسبة قليلة نسبياً لمسألة ممارسة العنف أمام الأطفال، فلازال الأطفال الشاهد الأول على العنف والمتضرر الأكبر منه بعد المرأة بنسبة ٥٢٪ من عينة استبيان النساء والرجال.



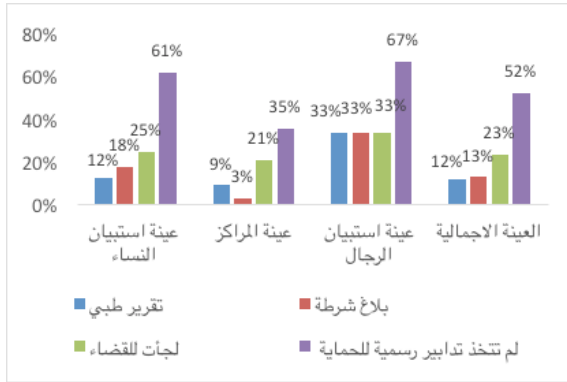
رسم بياني ١٤٨: ممارسة العنف الأسري تحدث أمام من في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة استبيان الرجال الذين مارسوا العنف

ويتضح جلياً بأن النساء المعنفات في عينة المراكز هُنَّ بالفعل أكثر اتخاذاً لتدابير الحماية الصحيحة وخاصة في فئة المتعرضات للعنف الجسدي والجنسي، وذلك بفضل الإرشاد والتوجيه. وتبلغ نسبة تبليغ المتعرضات للعنف الجسدي لمركز الشرطة في العينة الإجمالية ٢٣٪، ونسبة من يطلبن تقريراً طبياً ١٩٪ بينما من تلجأ للقضاء هي ٤٦٪ من العينة الإجمالية. وبالنسبة للمتعرضات للعنف الجنسي فقد بلغت النسب للعينة الإجمالية ١٢٪ بلغت مركز الشرطة، ١٢٪ أجرين فحصاً طبياً، و ٢٣٪ لجأت للقضاء.



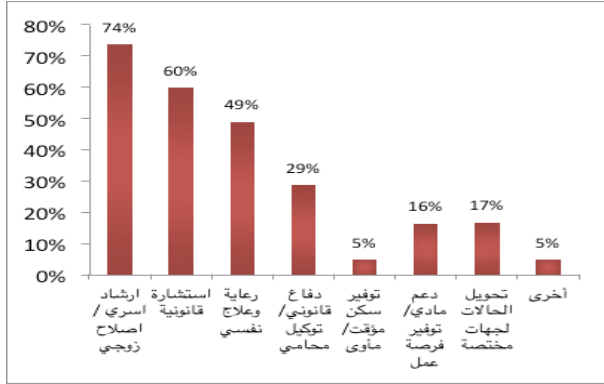


رسم بياني ١٤٩: المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير الحماية الرسمية في العينات الثلاث

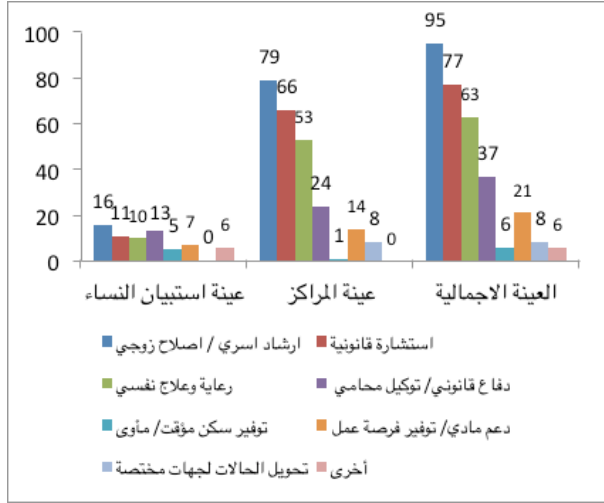


رسم بياني ١٥٠: المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير الحماية الرسمية في العينات الثلاث

وهناك تباين واضح في نسب التي أعطيت للخدمات التي توفرها المراكز بين عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز وخصوصاً في خدمة الإرشاد والتوجيه (٣٣٪ في عينة الاستبيان مقابل ٩٨٪ في عينة المراكز)، وقد يعزوا السبب لكون المعنفة لا تنظر لها كخدمة استشارية وإنما كجزء من النقاش والفضضة في حالتها، وبالنسبة لاختلاف النسب في بقية الخدمات قد يكون راجعاً لاختلاف المراكز التي لجأت لها نساء الاستبيان عن المراكز الثلاث التي تعاونت معنا في البحث. وعند ربط العينين للمقارنة فقط، تصح النسب كالتالي: خدمة الإرشاد والإصلاح الأسري/الزوجي بنسبة ٧٤٪، الاستشارة القانونية ٦٠٪، رعاية وعلاج النفسي ٤٩٪، دفاع قانوني ٢٩٪، توفير مأوى مؤقت ٥٪، دعم مادي أو توفير فرص عمل ١٦٪.

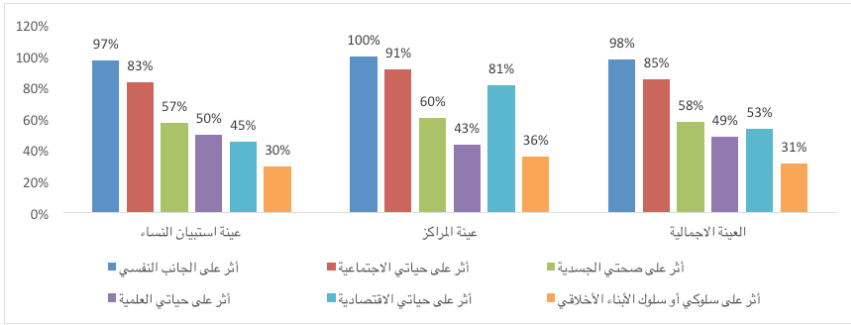


رسم بياني ١٥١: نسبة أنواع الخدمات التي استفادت منها النساء الممنعات اللاجئات لمراكز العنف الأسري في عينة استبيان النساء الممنعات وعينة المراكز



رسم بياني ١٥٢: أنواع الخدمات التي استفادت منها النساء الممنعات اللاجئات لمراكز العنف الأسري في عينة استبيان النساء الممنعات و عينة المراكز

وبالنسبة لتأثير العنف الأسري على المرأة، فلا يزال التأثير النفسي متصديراً بنسبة ٩٨٪ من إجمالي عينة استبيان النساء الممنعات وعينة المراكز، وأقل نسبة تأثير هي على السلوك الأخلاقي للمرأة والأبناء ٣١٪، غير أن النسبة تدعو للقلق.



رسم بياني ١٥٢: تأثير العنف الأسري على عينة استبيان النساء المعنفات و عينة المراكز



## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة



بعد الاطلاع على نتائج العينات الثلاث من الاستبيان الإلكتروني الموجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين (حجم عينة استبيان النساء المعنفات ٢٩٤ امرأة معنفة)، ونتائج استمارات حالات العنف الأسري للنساء اللاتي لجأن لمراكز الحماية من العنف التي تعاونت معنا في الدراسة (حجم عينة المراكز ٨١ امرأة معنفة)، ونتائج الاستبيان الإلكتروني الموجه لعموم الرجال القاطنين في مملكة البحرين (حجم عينة الرجال ٢٩٣ رجل)، وتحليلها بشكل كمي ونوعي ومقارنة وربط النتائج مع بعضها البعض بشكل علمي، نستخلص المخرجات النهائية التالية للدراسة:

١. الزوج هو المرتكب الأول للعنف الأسري ضد المرأة بنسبة ٧٤٪ من إجمالي عينة حالات العنف الأسري وتصل النسبة إلى ٨٧٪ في فئة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج: لقد تصدر الزوج المرتبة الأولى في ممارسة العنف الأسري ضد المرأة في العينات الثلاث، حيث بلغت نسبة ممارسته للعنف إلى ٧١٪ من حالات النساء في عينة استبيان النساء المعنفات و ٩٠٪ من حالات عينة المراكز، و ٦٨٪ من حالات عينة الرجال الذين مارسوا العنف، فيما أكد الرجال الذين لم يمارسوا العنف الأسري أن ٦٢٪ من قريباتهن يتعرضن للعنف الأسري من قبل أزواجهن. وترتفع هذه النسب إلى ٨٦٪ و ٩٥٪، و ٧٦٪ تبعاً عند النظر للمتزوجات ومن سبق لهن الزواج فقط. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف من قبل الزوج على إجمالي عينة حالات العنف للعينات الثلاث تكون ٧٤٪ وتصل إلى ٨٦٪ بالنظر لعينات المتزوجات أو من سبق لهن الزواج فقط.

٢. الأب و الأخ يمارسون العنف الاسري ضد المرأة في المرتبة الثانية من بعد الزوج بنسبة ٨٪ من إجمالي عينة حالات العنف الأسري: يحتل الأب والأخ المرتبة الثانية في ممارسة العنف الأسري ضد المرأة من بعد الزوج وتكون ممارستهما للعنف على الفتيات والنساء العازبات بصورة أكبر. فقد بلغت نسبة ارتكابهما للعنف ٩٪ من عينة استبيان النساء المعنفات وترتفع هذه النسبة عند النظر للعازبات فقط (ممن لم يسبق لهن الزواج) من العينة لتصل إلى ٤٠٪ للأب و ٢٨٪ للأخ. وفي استبيان الرجال بين الرجال الذين مارسوا العنف الأسري أن الأخت هي الضحية الثانية بعد الزوجة بنسبة ١٦٪ تليها الابنة بنسبة ٧٪، وترتفع هذه النسبة لدى العزاب من الرجال لتصل إلى ٦٧٪ للأخت. وأما بالنسبة للرجال الذين لم يمارسوا العنف الأسري فقد أكدوا بأن قريباتهن يتعرضن للعنف من أبيهم وأخيهم بنسبة ٢٠٪ و ٩٪ على التوالي، مما يؤكد هذه النتيجة. وبالنسبة لعينة المراكز كانت نسبة العازبات قليلة لا تتجاوز الـ ٥٪ من العينة الاجمالية، غير أن نسبة ارتكاب العنف على العازبات بالتحديد من قبل الأب هي ٧٥٪ و ٢٥٪ للأخ (٤٪ و ١٪ على العينة الاجمالية). وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف من قبل الأب والأخ على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون ٨٪ لكليهما.

٣. **العنف النفسي هو أكثر ممارسةً على المرأة بنسبة ٨٦٪ من إجمالي عينة حالات العنف الأسري:** العنف النفسي يحتل المرتبة الأولى بين أنواع العنف الذي يمارس على المرأة حيث أكدت ٨٥٪ من عينة استبيان النساء المعنفات تعرضهن للعنف النفسي و ٧٠٪ من عينة الرجال المعنفين مارسوا هذا النوع من العنف أيضاً، فيما بلغت النسبة ١٠٠٪ في عينة المراكز. وبحسب عينة استبيان النساء المعنفات فإن العنف النفسي يمارس في الأغلب عبر الإهانة بنسبة ٩١٪، يليه النقد المستمر ٧٧٪، ثم التحقير ٧٦٪، فالتجاهل ٧٣٪. وبالدرجة الثانية يأتي التهديد بنسبة ٥٤٪ والضغط والإكراه بنسبة ٥١٪. وفي الدرجة الثالثة يأتي الهجر بنسبة ٣٧٪ والخيانة الزوجية بنسبة ٣٦٪ ثم الطرد من البيت بنسبة ٣١٪. ولا بد من القول بأن على الرغم من الآثار الخطيرة لهذا النوع من العنف على الصحة النفسية والعقلية للمرأة المعنفة وكذلك الأبناء إلا انه يتسم بالنسبية وخاضع للتأويلات الشخصية للأطراف المعنية ومن الصعب إثبات الضرر الناتج منه أو قياس أثره بشكل ملموس في أغلب الأحيان. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف النفسي على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون ٨٦٪.

٤. **العنف اللفظي يأتي في المرتبة الثانية بعد النفسي في الممارسة ضد المرأة بنسبة ٦٣٪ من إجمالي عينة حالات العنف الأسري:** يحتل العنف اللفظي المرتبة الثانية من أنواع العنف الأسري الأكثر ممارسةً ضد المرأة حيث أكدت ٦٩٪ من عينة استبيان النساء المعنفات تعرضهن لهذا النوع من العنف فيما أكد ٤٣٪ من الرجال المرتكبي للعنف بأنهم مارسوا العنف اللفظي ضد المرأة. وفي الأغلب يشمل هذا العنف بحسب نتائج استبيان النساء المعنفات نسبة ٩٦٪ للسب والشتم وكذلك التهكم والسخرية، ويليها القذف والطعن بالشرف بنسبة ٥٥٪. ومن الجدير بالذكر أن العنف اللفظي قد أتى في المرتبة الثالثة في عينة المراكز بنسبة ٥٧٪ حيث سبقها العنف الاقتصادي بسبب الظروف الاقتصادية الخاصة لهذه العينة كما سيتم توضيحه. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف اللفظي على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون ٦٣٪.

٥. **العنف الجسدي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الممارسة ولكن نسبته تدعو للقلق حيث تصل إلى ٤٧٪ من إجمالي عينة حالات العنف الأسري:** للأسف، أكدت أكثر من نصف عينة استبيان النساء المعنفات بنسبة ٥١٪ تعرضهن للعنف الجسدي وهو يعتبر أفسى وأخطر أنواع العنف الأسري حيث أن أضراره تتعدى الجانب النفسي لتؤثر على صحة المرأة الجسدية وحياتها لأنها قد تصل للإعاقة أو التشوه أو أحياناً الموت. وقد بين الاستبيان بأن الضرب باليد هو الشكل الأكثر ممارسةً على المرأة المعنفة عنفاً جسدياً بنسبة ٩٢٪، يليه الدفع بنسبة ٦٥٪ والرمي بالأشياء الصلبة بنسبة ٤٩٪ ثم الخنق بنسبة ٢٨٪. وقد بلغت نسبة



العنف الجسدي على النساء في عينة المراكز ٤٢٪ بينما كانت النسبة ٣٢٪ في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الجسدي على المرأة. وهذه النسب مقلقة ومن المهم وضع حلول جذرية للحد من هذا النوع من العنف تحديداً وعلى رأسها وضع عقوبات جنائية رادعة للمرتكب للعنف. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف الجسدي على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون ٤٧٪.

٦. **العنف الاقتصادي أيضاً يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الممارسة بنسبة ٤٧٪** من إجمالي عينة حالات العنف الأسري ولكنه **عنف «خفي»** ويخضع للنسبية بين **نظرة المرأة ونظرة الرجل**: لفترة طويلة من الزمن، لم يكن العنف الاقتصادي مصطلح متعارف عليه بين الناس على أنه جزء من العنف الأسري، حيث أن كثير من النساء يتعرضن لهذا النوع ولكن يعتبرنه جزءاً من صعوبات الحياة الزوجية الاعتيادية. ولكن مع زيادة الوعي المجتمعي بماهية العنف وأشكاله، أصبحت المرأة والمجتمع أكثر تنبهاً لخطورة هذا النوع حتى أن قانون الحماية من العنف الأسري الذي تم إصداره في مملكة البحرين في أغسطس ٢٠١٥ شمل هذا النوع أيضاً. ومن المؤسف أن نرى بأن ٤٥٪ من عينة نساء الاستبيان يتعرضن للعنف الاقتصادي الذي يمارس في الأغلب عبر الحرمان من النفقة بنسبة ٧٥٪، يليه المنع من العمل أو التعليم بنسبة ٣١٪، ثم الحرمان من الراتب بنسبة ٢٧٪. غير أن نسبة ممارسته على نساء عينة المراكز كان بنسبة مرتفعة جداً وصلت إلى ٨٠٪ حيث أن ٤٧٪ من عينة المراكز هن من ذوات الدخل الضعيف و٦٤٪ هن من ربات البيوت فمن الطبيعي أن يكون العنف الاقتصادي هو أكثر ممارسةً وتأثيراً عليهن. ومن جانب آخر، النسبة التي أعطاها الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة للعنف الاقتصادي لا تتجاوز الـ ٩٪، وقد يعزو ذلك - ولو جزئياً - لارتباط «النفقة» بمسألة القوامة = وهي المصطلح الشرعي لواجب القيام بشؤون الأسرة المادية = فإن اعتراف الرجل بعدم القيام بها يهز من القوامة التي ارتبطت عرفاً بالرجولة. ومن ناحية أخرى هناك أيضاً نسبة بين نظرة الرجل والمرأة لمسألة كون الاتفاق مجزياً أو غير مجزياً. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف الاقتصادي على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون ٤٧٪.

٧. **العنف الجنسي أقل أنواع العنف الأسري ممارسةً على المرأة غير أن نسبته تقدر بـ ١٨٪ من إجمالي عينة حالات العنف الأسري وهي ليست بالضيئلة و تحتاج للمراقبة**: فقد بيّنت نتائج استبيان النساء المعنفات بأن ١٩٪ من العينة تعرّضن للعنف الجنسي الذي يمارس في الأغلب عبر الإكراه الجنسي بنسبة ٧٢٪، يليه التحرش بنسبة ٣٥٪ فالإيذاء الجسدي أثناء العلاقة الجنسية بنسبة ٢٣٪، ثم الاغتصاب بنسبة ١٩٪ وأخيراً مثل الهجران وعدم إعطاء الحق الجنسي ٩٪ فيما

شكل بقية الـ ٥٪ أسباب جنسية أخرى. وفي عينة المراكز شكل العنف الجنسي أيضاً أقل النسب في الممارسة وهو ٢٠٪ فيما وصلت النسبة لـ ٥٪ في عينة الرجال الذين مارسوا العنف = ولا بد من القول بأن هذه المسألة حساسة للرجل أيضاً لارتباطها بما يراه «حقاً شرعياً»، وعليه من الصعب النظر لأمر الإكراه أو الإيذاء في العلاقة الجنسية بين الأزواج بالتحديد على أنه عنف، حيث يعتبره الرجل على الأغلب بأنه واجب على المرأة. ولإزال المجتمع يتحفظ على هذا الجانب بشكل عام وقد يكون الاستبيان الإلكتروني عاملاً مساعداً للمرأة أن تفصح بتعرضها لهذا النوع وخاصة إذا كانت المسألة متعرضة بالتحرش والاعتصاب من أحد أفراد الأسرة (غير الزوج)، ويحتاج هذا الجانب للكثير من التوعية خاصة من مسألة اثبات الضرر والتبليغ عن واقعة العنف كما سيوضح لاحقاً. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف الجنسي على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون ١٨٪.

٨. الأقارب الرجال من الدرجة الثالثة والرابعة يمارسون العنف الجنسي على الأغلب بنسبة ٣٨٪ من عينة حالات العنف التي تمارسها هذه الفئة: عند النظر إلى نوعية العنف المرتكب مع صلة قرابة المرتكب للعنف في عينة النساء المعتقات، فقد تبين أنه على الرغم من أن «الزوج» يبقى الأكثر ارتكاباً للعنف بكل أنواعه الخمسة إلا أن الأقارب (مثل العم والخال وابن العم وغيرهم) يمارسون العنف الجنسي في المقام الأول مقارنة بالأنواع الأخرى التي يمارسونها (٢٨٪)، وبالتالي هم يحتلون المرتبة الثانية (من بعد الزوج) في ممارسة العنف الجنسي (١٧٪) على العينة المتعرضات لهذا العنف، وأكثر ما يتم ممارسته من قبلهم هو التحرش الجنسي ويليها الاعتصاب (٤٦٪ و ٣٠٪ من حالات الاعتصاب والتحرش تبعاً). أما في عينة المراكز فهذا النوع كان مرتكزاً على الزوج بنسبة ٩٤٪ و ٦٪ للآب، حيث أن نسبة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج عالية جداً ومن ناحية أخرى إدلاء المرأة لمراكز الحماية من العنف الأسري بوجود تحرش أو اعتصاب من خارج الحياة الزوجية أمرٌ صعب، وبالمثل في استبيان الرجال حيث أن نسبة العنف الجنسي المصرح به لا يتجاوز الـ ٥٪.

٩. العنف الأسري الذي يمارس على المرأة هو غالباً «عنف مركب» يصل إلى ٧٣٪ من إجمالي عينة حالات العنف الأسري: فقد تبين أن ٧٨٪ من عينة استبيان النساء المعتقات يعانون من العنف المركب حيث يمارس عليهم أكثر من نوع واحد في حياتهن، وقد تبين من الاستبيان أن أكثر أنواع العنف تلازماً في الحدوث مع بعضها هو العنف النفسي مع العنف اللفظي بنسبة ٨٢٪، يليه العنف النفسي مع العنف الجسدي ٥٨٪ فالعنف الجسدي مع العنف اللفظي ٥٥٪، ثم العنف النفسي مع الاقتصادي ٥٤٪، والعنف الاقتصادي مع العنف اللفظي بنسبة ٤٤٪. وفي عينة

المراكز، تصل نسبة ممارسة العنف المركب إلى ٨٣٪. أما في عينة الرجال، فقد تبين أن ٣٧٪ من المرتكبي للعنف يصرحون بأنهم مارسوا عنفاً مركباً. وعند ربط العينات الثلاث مع بعضها، نستنتج أن العنف المركب يمارس بنسبة ٧٣٪ من إجمالي حالات العنف الأسري من العينات الثلاث.

١٠. تعاني النساء المعضات من العنف بشكل متكرر وممنهج بمعدل ٧١٪، وأكثر العنف تكراراً في الممارسة هو العنف الاقتصادي بنسبة تصل إلى ٨٩٪: غالبية النساء المعضات أكدن عبر الاستبيان أنهن يتعرضن لعنف متكرر ومستمر خلال مراحل حياتهن بنسبة ٨٠٪ في حين أن ٢٠٪ تعرضوا للعنف مرات قليلة. وأكثر عنف من حيث تكرار حدوثه بحسب العينة هو العنف الاقتصادي الذي يصل إلى ٨٩٪، وذلك لأن ٧٥٪ منه مرتبط بالنفقة وعادة ما يكون التقدير في الصرف هو تصرف ممنهج ومستمر. ويمكننا القول أيضاً بأن تواني النساء في اتخاذ التدابير الصحيحة لردع العنف الأسري الواقع عليهن بأنواعه قد ساهم في تكرار حدوث هذه الأنواع لاسيما الجسدي والجنسي كما سيتبين في النتيجة رقم ١٨. غير أن هناك مفارقة في نتائج عينة الرجال الممارسين للعنف بأن ٦١٪ منهم أكدوا أن ممارستهم للعنف كانت قليلة في حين أن ١٦٪ مارسوه مرة واحدة و ٢٣٪ فقط بشكل متكرر. وقد يعود ذلك إلى أسباب تم توضيحها في النتيجة رقم ٢٣ و ٢٥. وعند ربط عينة استبيان الرجال والنساء مع بعض، فإن معدل نسبة ممارسة العنف بشكل متكرر هو ٧١٪ من إجمالي حالات العنف الأسري في العينتين (لم يتضمن استمارات حالة المراكز هذا السؤال).

١١. يبلغ ممارسة العنف الأسري ضد المرأة أوجه في عمر الشباب بنسبة تصل إلى ٧٥٪: اتضح من نتائج استبيان النساء المعضات أن أكثر مرحلة عمرية تتعرض فيها النساء للعنف هي فترة الشباب - حسب التعريفات العالمية - بين ١٨ سنة و ٣٥ سنة بنسبة ٧٥٪ وهي أيضاً مرحلة سن الزواج بمجتمعنا في الأغلب، يليها الفئة العمرية ما بين سن ١٣ إلى ١٧ سنة بنسبة ٢٢٪ وأقل من ١٢ سنة بنسبة ٢١٪. فيما يقل التعرض للعنف في المراحل العمرية المتقدمة حيث تتخفف النسبة إلى ١٦٪ بين ٣٦ سنة و ٤٥ سنة، وإلى ٥٪ من ٤٦ سنة إلى ٦٥ سنة. هذا وقد لوحظ أن الفتيات الأقل من ١٢ سنة يأتون في المرتبة الثانية من بعد فئة ١٨ إلى ٣٥ سنة في التعرض للعنف الجنسي، ويرتكبه أحد الأقارب عليهن بالدرجة الأولى. وفي المقابل، اتضح من عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة بأنهم يمارسون العنف بشكل أكبر بين سن الـ ١٨ وحتى سن الـ ٤٥ حيث يكونون بشبابهم وقوتهم وعنفوانهم، فيبلغ ارتكاب العنف أقصاه بنسبة ٤١٪ في الفئة بين ١٨ سنة و ٣٥ سنة وتنزل النسبة إلى ٣٠٪ بين فئة ٣٦ سنة و ٤٥ سنة و بين فئة ٤٦ سنة و ٤٥ سنة في كليهما، وتتخفف النسبة إلى ٢١٪ وأقل في المراحل الأصغر والأكبر

منها .

١٢. يحدث العنف الأسري بنسبة ٥٧٪ لأسباب لا تراها المرأة مبررة، في حين أن ٥٥٪ من الرجال يمارسون العنف ضد المرأة بسبب استفزاز المرأة لهم بالقول أو الفعل: عبرت النساء المعنفات عبر الاستبيان عن وجهة نظرهن في أن العنف الذي يمارس عليهن لأسباب غير مبرره بنسبة ٥٧٪ وبدون سبب معروف لهن بنسبة ٥١٪. وبالنسبة للأسباب المعروفة لهن، ٤٩٪ أكدن بأنهن يتعرضن للعنف أيضاً عند رفضهن لتلبية طلبات معينة من مرتكب العنف مع وجود مبرر ونفس النسبة عندما يتم الرد على كلام المرتكب للعنف أو استفزازه بالقول أو الفعل بنفس النسبة، فيما ٤٧٪ يكون بسبب مطالبتهن بحقوق معينة مثل تحمل المسؤولية المالية، ويليهن أسباب أخرى أقل أهمية. وفي المقابل، يعرب الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة عن وجهة نظرهم بأن ٥٥٪ يكون السبب هو استفزاز المرأة لهم بالقول أو الفعل، فيما أعرب ٢٠٪ منهم بأنهم يمارسون العنف على الرغم من أنهم يعلمون بأنه ليس هناك مبرراً مشروعاً لاستخدام العنف، وأكد ١٨٪ بأن السبب يعود لعدم طاعة المرأة ورفضها للرضوخ لطلبات معينة حتى مع وجود مبرر للرفض، وهناك أسباب أخرى كانت أقل أهمية.

١٣. حتى الرجال اللذين لم يمارسوا العنف ضد المرأة لديهم منظور بوجود بعض المبررات للعنف ضد المرأة وتصل نسبتهم إلى ٥٥٪: ففي حين أن ٨١٪ من عينة الرجال لم يمارسوا العنف ضد المرأة إلا أن ٤٥٪ منهم فقط يعتقدون بشكل قطعي بعدم وجود مبرر للعنف (في حين أن ٢١٪ اختاروا «عدم وجود مبرر» مع مبررات أخرى). وأعرب ٤٠٪ منهم أن الخيانة الزوجية أو ممارسة المرأة للزنا هو أهم مبرر لارتكاب العنف ضدها، يليه الدفاع عن النفس عندما تكون المرأة هي من بدأت بالعنف، فيما يعتقد ١٣٪ منهم بأن الاستفزاز بالقول أو الفعل من قبل المرأة قد يكون مبرراً أيضاً، وهناك مبررات أخرى بنسب أقل. ومن الجدير بالذكر بأنه أحياناً قد تخلط الأمور ويصعب التفريق فيما يسمى عنفاً وما يكون في دائرة المشادات الكلامية العادية والتأديب المشروع. فعلى سبيل المثال، في حين أن ارتكاب المرأة للزنا لا يبرر استخدام العنف الجسدي وخاصة الشديد منه، إلا أنه من المتوقع استخدام أساليب أخرى تكون في دائرة التأديب والتصويب مثل الخصام - لفترة معينة - واتخاذ موقف حاسم، إلخ.

١٤. في حين أن النساء يرون أن الفهم الخاطيء للدين ممزوجاً بالمفاهيم الاجتماعية المغلوطة تشكل ٥٥٪ من الظروف المؤدية لارتكاب العنف، يرى الرجال بأن الظروف النفسية والاقتصادية للرجل هي الأكثر تأثيراً على ارتكابه للعنف بنسبة ٢٩٪: عبرت النساء المعنفات عبر الاستبيان بأن الفهم والتطبيق الخاطيء للدين وخاصة

في الأمور المتعلقة بمسألة القوامة والطاعة والتأديب الشرعي وغيرها وكذلك الموروثات الاجتماعية المتمثلة بالرجولة والنظرة للمرأة هما السببان الرئيسيان في ارتكاب العنف عليهن. وتليها في الأهمية الظروف الاقتصادية المتمثلة في الديون والفقر والبطالة المتعلقة بالمرتكب للعنف بنسبة ٢٨٪، ومن ثم الظروف النفسية والعقلية مثل الاكتئاب أو الاضطراب العقلي بنسبة ٢٨٪، وأخيراً الظروف السلوكية من قبيل تعاطي المخدرات والكحول وممارسة الدعارة وغيرها بنسبة ٢٤٪. غير أن الرجال الذين مارسوا العنف رأوا بأن ما يدفعهم لارتكاب العنف على الأغلب هي الظروف الاقتصادية والظروف النفسية بنسبة ٢٩٪ لكليهما، وتليها الظروف والمفاهيم الاجتماعية والدينية بنسبة ٢٧٪، وأعزوا ١١٪ أيضاً للظروف السلوكية.

#### ١٥. ردة فعل المرأة الأولى بعد تعرضها للعنف تكون في الغالب السكوت والبكاء بنسبة

تصل إلى ٧٧٪: مازالت الغالبية العظمى من النساء تلجأ للسكوت والبكاء عند التعرض للعنف بنسبة ٧٧٪ بحسب ما بينه استبيان النساء المعنفات في حين أن ٢٨٪ فقط تدافع عن نفسها أو تبادل العنف بالعنف. وكذلك ذكرت النساء المعنفات في عينة الاستبيان بأن ٣٣٪ منهن قد خرجن من منازلهن، و ٢٨٪ منهن حاولن الحصول على المساعدة فيما بادرت ٢٧٪ منهن بطلب الطلاق. وقد تبين أيضاً بأن غالبية النساء المتعرضات للعنف بنسبة ٧٤٪ يخبرن أحداً ما بما يتعرضن له من عنف حتى ولو بعد فترة طويلة من السكوت. وأغلب من يخبرونه بما يتعرضون له هم الأهل من الدرجة الأولى والثانية المتمثلة في الأم والأب والأخوات والإخوة بنسبة ٧١٪، يليه ٢١٪ للصديقات المقربات ثم الجهات الرسمية (مثل مكتب المحامي أو الشرطة أو مراكز الحماية من العنف الأسري الخ) ويليها ١١٪ من أهل الزوج ثم ٣٪ للأهل من الدرجة الثالثة والرابعة. وطبعاً هناك فرقاً بين إخبار أحد ما بما تتعرض له من عنف وبين اتخاذ تدابير معينة لإثبات العنف ومنعه.

#### ١٦. الغالبية العظمى من المعنفات لا يتخذن أيّاً من تدابير الحماية من العنف الأسري

بنسبة ٥٥٪: بين استبيان النساء المعنفات بأن أكثر من نصف المتعرضات للعنف الأسري بنسبة ٥٢٪ لا يتخذن أيّاً من التدابير الصحيحة للحماية من العنف الأسري ويفضلن السكوت. ويكمن السبب الرئيس من وجهة نظرهن هو الخوف على السمعة بنسبة ٦١٪، يليه الخوف على ضياع مستقبل الأطفال وفقد الحضانة بنسبة ٤٨٪، و ثم الخوف من مرتكب العنف بنسبة ٣٩٪، وعدم دعم الأهل بنسبة ٣١٪، وهناك أسباب أخرى بنسبة ١٨٪ وأقل. وفي عينة الرجال الذين مارسوا العنف ضد المرأة تبين أن ٦٦٪ من ضحايا النساء لا يلجأ لتدابير الحماية ويرى الرجال المرتكبي للعنف أن السبب الرئيس يكمن في إيمان المرأة كون ما يسمى بالعنف هو أمر طبيعي وهو جزء من الحياة الأسرية - في حين أن النساء المعنفات

في الاستبيان لم يتعدى هذا السبب الـ ١٤٪ من أسباب السكوت - وقد يعكس هذا في الواقع نظرة الرجال أنفسهم للعنف الذي يمارسونه. ويلي في الأسباب أيضا من وجهة نظر الرجال المرتكبي للعنف حفاظ المرأة على سمعتها بنسبة ٢٣٪ يليه الخوف من ضياع الأطفال ومستقبلهم وفقد الحضانة بنسبة ١٤٪ ومن ثم الخوف من مرتكب العنف والعواقب بنسبة ١١٪، وتليهم أسباب بنسب ٥٪ وأقل. وعند ربط عينة استبيان النساء المعنفات وعينة الرجال الذين مارسوا العنف يكون معدل سكوت النساء عند تعرضهن للعنف بنسبة ٥٥٪ من الحالات.

١٧. أغلب تدابير الحماية من العنف التي تتخذها النساء تكون طلب الحماية من الأهل بنسبة تصل إلى ٧٥٪: وبالنسبة لعينة النساء اللاتي يتخذن بعض تدابير الحماية من العنف الأسري (٤٨٪ من عينة استبيان النساء المعنفات)، غالبيةهن يطلبون الحماية من الأهل بنسبة ٧٥٪، فيما يلجأ ٣٤٪ فقط منهن لمراكز الحماية من العنف الأسري، و ٣٠٪ منهن يلجأن للقضاء، و ٣٠٪ يلجأن لإبلاغ الشرطة و ١٧٪ يطلبن تقريرا طبيا لاثبات حالة العنف. وفي عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة بيتوا بأن ٢٣٪ من النساء يلجأن لطلب الحماية من أهاليهن، فيما تلجأ ٧٪ لمراكز العنف الأسري وتقدم ٧٪ بلاغا في مركز الشرطة بواقعة العنف وتقوم ٥٪ باللجوء إلى القضاء وأخيرا ٤٪ تطلب فحص وتقرير طبي لاثبات حالة.

١٨. أغلب المتعرضات للعنف الجسدي والجنسي لا يثبتن واقعة الاعتداء عليهن فنية الاثبات لا تتعدى الـ ٢٦٪، ولكن النسبة ترتفع عند الاستعانة بمراكز الحماية من العنف الأسري لتصل إلى ٤٧٪: من المؤسف أن ٢٦٪ فقط من المتعرضات للعنف الجسدي من عينة استبيان النساء المعنفات قد أبلغن الشرطة عن واقعة الاعتداء فيما ١٥٪ منهن طلبن فحصا طبيا. وبالنسبة للمتعرضات للعنف الجنسي فالنسبة تقل أيضا حيث ١٨٪ أبلغن الشرطة عن الاعتداء و ١٢٪ منهن طلبن فحصا طبيا. أما في عينة الرجال، فبحسب ما أكده المرتكبو للعنف فإن المتعرضات للعنف الجسدي لجأن لتبليغ الشرطة وطلب تقرير طبي ولجأن للقضاء لرفع دعوة قضائية بنسب لا تتجاوز الـ ١١٪ من الحالات فقط. وتعود هذه النسب المنخفضة في الأغلب لغياب الوعي وأيضا الخوف على السمعة ومن مرتكب العنف وأيضا غياب القوانين والعقوبات الرادعة للمرتكب للعنف التي تشجع المرأة للإيمان بجدوى التبليغ. أما بالنسبة لنساء عينة المراكز، فمن اللافت للنظر بأن ٤٧٪ ممن تعرضن للعنف الجسدي كانت بحوزتهن أوراق تثبت واقعة العنف عليهن في حين أن ٢٥٪ من نساء عينة المراكز اللاتي تعرضن للعنف الجنسي لديهن أوراق ثبت ذلك. وبالنسبة لنوع الأوراق الثبوتية، فإن ٦٧٪ منها تقارير طبية و ٢١٪ منها بلاغات في مركز الشرطة. وبمقارنة هذه النسب مع عينة استبيان النساء المعنفات، فنجد أن

النساء عبر المراكز قد اتخذن تدابير حاسمة أكثر وذلك بسبب الإرشاد والتوجيه والدعم الذي يحصلون عليه من المراكز.

١٩. نسبة قليلة من النساء المعنفات تلجأن لمراكز الحماية من العنف الأسري لا تتعدى الـ ١٦٪، وتتصدر الإرشاد الأسري قائمة الخدمات المقدمة للمعنفات بمعدل ٧٤٪، فيما تستفيد معدل ٢٩٪ من النساء من خدمة الدفاع القانوني المجاني؛ وعلى مستوى العينة الاجمالية لاستبيان النساء المعنفات، فلقد لجأت ١٦٪ من النساء إلى مراكز الحماية من العنف الأسري. وقد حصلت النساء المعنفات هناك في الأغلب على خدمة الإرشاد والإصلاح الأسري/الزوجي بنسبة ٢٣٪، يليه خدمة توكيل محامي ودفاع قانوني بنسبة ٢٧٪، ثم الاستشارة القانونية بنسبة ٢٣٪، فالعلاج النفسي بنسبة ٢١٪. وفي عينة المراكز أكدت المراكز المتعاونة الثلاث بأن الإرشاد الأسري والاصلاح الزوجي هي أكثر خدمة قد وفرها المركز للمعنفات بنسبة ٩٨٪، تليها استشارة قانونية بنسبة ٨١٪، ومن ثم ورعاية وعلاج نفسي ٦٥٪، تليها الدفاع القانوني بنسبة ٢٠٪، فالدعم المادي أو توفير فرص عمل بنسبة ١٧٪، وأخيراً ١٠٪ تحويل حالات لجهات مختصة أخرى. وقد يكون التباين في نسب الخدمات التي توفرها المراكز بين العينتين وخصوصاً في خدمة الإرشاد والتوجيه (٢٣٪ مقابل ٩٨٪) هو أن المعنفة لا تنظر لها كخدمة استشارية وإنما كجزء من النقاش والفضفضة في حالتها، وأيضاً اختلاف المراكز التي لجأت لها نساء الاستبيان عن المراكز التي تعاونت معنا في البحث قد تؤدي لاختلاف الخدمات المقدمة. وعند ربط العينتين للمقارنة فقط، تصبح النسب كالتالي: خدمة الارشاد والإصلاح الأسري/الزوجي بنسبة ٧٤٪، الاستشارة القانونية، رعاية وعلاج النفسي ٤٩٪، دفاع قانوني ٢٩٪، توفير مأوى مؤقت ٥٪ و دعم مادي أو توفير فرص عمل ١٦٪. ومن الجدير بالذكر بأن هناك فرق واضح في عينة نساء الاستبيان والمراكز من حيث مستوى التعليم والطبيعة عمل المرأة والمستوى المعيشي، حيث تبين بأن أغلب اللاجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري هنّ من ذوات التعليم المتوسط والمتدني ويعشن ظروف مادية صعبة حيث أن المرأة في هذه الظروف تكون في أمس الحاجة للمساعدة النفسية والاستشارية وكذلك الاقتصادية التي يمكن أن توفرها المراكز. وعلى الرغم من أن جميع الخدمات مجانية جزء كبير من النساء لا يعلمن بوجود هذه المراكز وخدماتها.

٢٠. العنف الأسري يحدث أمام الأطفال بنسبة ٥٢٪ من عينتي استبيان الرجال و النساء، ويطال نسبة ٤٢٪ ممن يتعرضون للعنف مع المرأة من نفس المرتكب للعنف؛ كشف استبيان النساء المعنفات بأن العنف الأسري الممارس على المرأة في أغلب الأحيان يحدث أمام الأطفال بنسبة ٥٦٪، يليه العائلة والأصدقاء بنسبة ٥٢٪، في حين أن ٤٥٪ من الأحيان تكون المرأة لوحدها مع المرتكب للعنف و ١٩٪ يحدث

أمام الغرباء. وأكدت ٤٢٪ من النساء المعنفات عبر الاستبيان وجود أشخاص آخرين من أفراد الأسرة يتعرضون للعنف من قبل نفس مرتكب العنف. وللأسف، الضحية الأولى من هذه النسبة هم الأبناء بنسبة ٤١٪ يليهم الأخوات بنسبة ٢٠٪ وتليه الأم وإحدى القريبات بنسبة ١٤٪ لكليهما وأخيرا الأخوات أو الأخوة الصغار بنسبة ١٣٪. وقد اتضح أيضاً أن ٢٨٪ من الأطفال الذين يمارس عليهم العنف قد شهدوا ممارسة العنف على والدتهم أمامهم. غير أن الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة أكدوا بأن العنف يحصل على الأغلب عندما يكونون لوحدهم بنسبة ٥٤٪، و٣٦٪ يحدث أمام الأهل والأصدقاء، و٣٠٪ أمام الأطفال ثم ٩٪ أمام الغرباء. غير أن نسبة ٣٠٪ أيضاً لا تعتبر قليلة على تضرر الأطفال بشكل كبير من العنف. وعند ربط عينة النساء وعينة الرجال الذين مارسوا العنف، تصبغ نسبة ممارسة العنف أمام الأطفال إلى ٥٢٪ من إجمالي العينتين.

**٢١. العنف الأسري يؤثر سلباً على السلوك الأخلاقي للمرأة و الأبناء بنسبة ٣١٪**  
فضلاً عن التأثير الكبير على الجانب الصحي والنفسي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي بنسب عالية جداً: ومن المتوقع أن أثر العنف الأسري النفسي على المرأة يؤثر في المقام الأول على الجانب النفسي للمرأة بنسبة ٩٧٪ ويليه في المقام الثاني الجانب الاجتماعي بنسبة ٨٣٪، ثم تأتي الصحة الجسدية بنسبة ٥٧٪ ثم الحياة العلمية بنسبة ٥٠٪، فالجانب الاقتصادي للمرأة بنسبة ٤٥٪ فيما أثر على السلوك الأخلاقي للأبناء أو المرأة بنسبة ٣٠٪ بحسب ما أكدته في عينة استبيان النساء المعنفات. وأما في عينة حالات المراكز، فقد كانت نسب تأثير العنف الأسري على المرأة المعنفة متقاربة مع الاستبيان غير أن نسبة التأثير على الجانب الاقتصادي للمرأة جاءت بالدرجة الثانية وبنسبة أعلى وهي ٨١٪ حيث أن العينة كانت من فئة المستوى المعيشي الضعيف حيث يغلب عليه ربات البيوت والعاملات في وظائف متدنية الأجور. ومن المؤسف أن نجد ٣٦٪ من هذه العينة قد أثر العنف الأسري سلباً على السلوك الأخلاقي للأبناء وفي بعض الحالات على المعنفة نفسها. ويربط حالات العينيتين مع بعضها، تنتج نسب متقاربة جداً متضمنة ٣١٪ للتأثير على الجانب السلوكي والأخلاقي للمرأة والأبناء.

**٢٢. المستوى التعليمي العالي للمرأة لم يقلل من وقوع العنف عليها: لم يقلل المستوى التعليمي العالي للمرأة من تعرضها للعنف بأنواعه المختلفة بشكل عام. فبالنظر لعينة استبيان النساء المعنفات من المتزوجات، في حين أن ٦١٪ من النساء المعنفات حاملات لشهادات جامعية فما فوق، ٣٥٪ من أزواجهن فقط كانوا يحملون شهادات جامعية فما فوق. وقد يكون هذا الفارق في المستوى التعليمي فيما بينهم هو أحد الأسباب غير المباشرة لارتكاب العنف. وعند اختبار ممارسة العنف الجسدي والجنسي بالتحديد مقارنة بالمستوى التعليمي للمرأة في عينة استبيان**



النساء المعنفات، لم يلاحظ أن مستوى التعليم العالي يقلل من التعرض لهذين النوعين أيضاً، بل من المؤسف أن نسبة المتعرضات للعنف الجنسي مرتفعة عند حاملات البكالوريوس لتصل إلى ٧٢٪، وقد يكون الفرق في المستوى التعليمي خاصةً عند المتزوجات سبباً لممارسة الزوج «الجنس» بشكل عنيف يتمثل في الإكراه أو الإيذاء أو الاغتصاب الزوجي حيث يكون أحياناً وسيلة لفرض «الرجولة» بحسب اعتقاداته. من الجدير بالذكر بأن ١٧٪ فقط من عينة المراكز هن من النساء المعنفات اللاتي يحملن شهادات جامعية فما فوق، غير أن نسب تعرضهن للعنف الجسدي والجنسي بالتحديد لم تختلف كثيراً عنهن أكثر تعليماً منهن في عينة استبيان النساء المعنفات.

### ٢٣. هناك مؤشراً بأن ارتفاع المستوى التعليمي للرجل قد يخفف من ارتكابه للعنف:

ومن ناحية أخرى، هناك مؤشر بأن ارتفاع المستوى التعليمي للرجل قد يخفف من نسبة ارتكابه للعنف، حيث تبين أن المستوى التعليمي لمن لم يمارس العنف الأسري ضد المرأة من عينة الرجال (تمثل في ٨٠٪ من حملة الشهادات الجامعية فما فوق) كان أعلى من مستوى الذين مارسوا العنف (تمثل في ٧٠٪ من حملة الشهادات الجامعية فما فوق). وأيضاً أعلى من المستوى التعليمي المرتكبي للعنف في عينة النساء (تمثل في ٣٥٪ من حملة الشهادات الجامعية فما فوق)، وقد تبين أن المرتكبي للعنف من عينة الرجال قد مارسوا العنف بشكل أقل من حيث تكرار حدوثه وشدة وطئته (من حيث النوع) مقارنة بعينة استبيان النساء.

### ٢٤. عمل المرأة وحصولها على دخل مادي شخصي لا يقلل من وقوعها في العنف

الأسري بكافة أنواعه ولكنه قد يقلل من وطئته تأثير العنف على حياتها: لم يقلل عمل المرأة وحصولها على دخل مالي بذاتها من تعرضها للعنف الأسري بشكل عام، فقد تبين في عينة استبيان النساء المعنفات أن المرأة التي تملك دخل مادي ذاتي تتعرض للعنف في كل أشكاله بنسبة متقاربة لمن لا تملك دخل مادي (ربات البيوت/العاطلات والطالبات). فمثلاً عند النظر للعنف الجسدي المتمثل في الضرب بنسبة ٩٢٪، لم يتبين أن عمل المرأة قلل من تعرضها للضرب مقارنة بربة الأسرة أو المرأة غير العاملة. وعلى الرغم من أن العنف الاقتصادي تمثل بالأغلب بنسبة ٧٥٪ في الحرمان من (أو التقدير في) النفقة، فإنه يقع على ربة المنزل والموظفة على درجة قريبة من التساوي، غير أن الموظفة ستكون أفضل حالاً كونها ستعتمد على مدخولها من العمل لسد حاجاتها وحاجات أسرته ولكن هذا بالتأكيد يمثل استغلاً واضحاً. ومما يؤكد هذه النقطة، عند النظر في عينة المراكز نجد بأن ٦٤٪ من العينة هن من ربات البيوت و٣٢٪ من العاملات في وظائف متدنية الأجر و٤٧٪ من العينة هن من ذوات المستوى المعيشي الضعيف، ووسط هذه الظروف المادية الصعبة تمثل العنف الاقتصادي كثنائي أكبر عنف

بواجهونه من بعد النفسي بنسبة ٨٠٪ و ٨١٪ ومن حيث التأثير على حياة المرأة. فحصول المرأة على دخل مادي مستقل حتى وإن لم يمنع ممارسة العنف عليها إلا أنه على الأقل يخفف من وطئته على حياتها.

**٢٥. غالبية الرجال المرتكبي للعنف يشعرون بالندم على ما أقدموا عليه من عنف بنسبة تصل إلى ٦٣٪:** لقد أعرب عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة بأن ٦٣٪ يشعرون بالندم على ما اقترفوه، في حين أن ٢٣٪ لا يشعرون بالندم. وعند النظر لفئة من شعر بالندم من ممارسة العنف، تبين أن غالبيتهم قد مارسوا العنف مرات قليلة أو مرة واحدة بنسبة ٦٦٪ و ٢٣٪، في حين الذين لم يندموا تصل نسبة ممارستهم لعنف بشكل متكرر إلى ٤٣٪.

**٢٦. الرجال هم أيضاً ضحايا للعنف الأسري بنسبة تصل إلى ٢٣٪، والأب هو المرتكب الأول عليهم بنسبة تصل إلى ٤٢٪:** لقد كشف استبيان الرجال بأن ٣٣٪ من عينة الرجال هم أنفسهم كانوا ضحايا للعنف في حياتهم بنسبة ٢٣٪. وليس غريباً أن يكون الأب هو المرتكب الأول للعنف ضد الرجال في عينة ضحايا العنف الأسري حيث أن عنف الزوج على زوجته عادة ما يمتد إلى الأبناء مثل ما تبين في عينة استبيان النساء المعنفات (العنف قد طال الأطفال بنسبة ٤١٪). والعنف يولد عنف، فعندما يمارس الأب وهو قدوة الأسرة العنف كأمر طبيعي في الأسرة يتخذ الأب منهجاً صحيحاً في حياته الأسرية ويمارسه في كبره على زوجته وبناته وأخوته. ومن الجدير بالذكر أن أحد الأقارب مثل العم والخال وغيرهم يأتون في المرتبة الثانية بعد الأب في ارتكاب العنف ضد الرجال بنسبة ١٥٪ يعقبها الزوجة بنسبة ١٠٪، ومن ثم الأخ بنسبة ٩٪.

**٢٧. ضحايا العنف الأسري من الرجال تعرضوا بالدرجة الأولى للعنف الجسدي بنسبة ٦٣٪، وأغلب الذين يمارسون العنف الأسري ضد المرأة هم في الأساس مُعْتَفِينَ بنسبة تصل إلى ٦٣٪ أيضاً:** عند النظر لعينة الذين مارسوا العنف على المرأة (١٩٪ من عينة الرجال) نجد أن ٦٣٪ منهم ضحايا للعنف أيضاً، مما قد يدل بأن من آثار العنف الأسري هو توليد العنف عبر الأجيال في دائرة مستمرة. وبالنظر لعينة الذين لم يمارسوا العنف ضد المرأة (٨١٪ من عينة الرجال) نجد بأن ٢٦٪ منهم فقط هم بالأساس ضحايا للعنف. ومن اللافت بأن ضحايا العنف الأسري من الرجال قد تعرضوا للعنف الجسدي بالدرجة الأولى بنسبة ٦٣٪ وهي نسبة عالية ولكن من المعروف بأن العنف الجسدي المتمثل غالباً في الضرب كان جزءاً متعارفاً من أساليب التربية سابقاً ولم يكن ينظر له على أنه عنف بل جزءاً من التأديب والتربية السليمة للأطفال. ويأتي العنف النفسي بالدرجة الثانية في الترتيب من العنف الممارس على الرجال بنسبة ٤٦٪، ثم العنف اللفظي بنسبة

٣٦٪، فالاقتصادي بنسبة ١٤٪/ وأخيراً الجنسي بنسبة ٧٪. وبين استبيان الرجال أيضاً أن ٥١٪ من العنف الجسدي على ضحايا الرجال يتم ممارسته من قبل الأب وبليه أحد الأقارب بنسبة ١٥٪ في حين أن العنف الاقتصادي يمارسه الأب بنسبة ٦٥٪ يليه الأخ - الأكبر - بنسبة ١٤٪. ومن الجدير بالذكر أن الزوجة تمارس العنف اللفظي والنفسي على الزوج في الأغلب بنسبة ٤٠٪ لكلا النوعين.

٢٨. في حين أن هذه عينات الدراسة لم تتمكن من تغطية حالات العنف الأسري الواقع على عاملات المنازل بشكل كاف، إلا أن تقارير جمعية حماية العمالة الوافدة تؤكد بأن أكثر أنواع العنف الممارس عليهن هو العنف الإقتصادي: وبحسب الحديث مع رئيسة جمعية حماية العمالة الوافدة ونوعية الحالات التي لجأت للجمعية عبر السنوات السابقة، فقد أكد أن عاملات المنازل تتعرضن بشكل رئيسي للعنف الاقتصادي يليه النفسي واللفظي ثم الجسدي وأخيراً الجنسي، حيث غالباً ما تترك عاملات المنازل أماكن عملهم لأنهم لم يحصلوا على رواتبهم أو بسبب أنهم تعرضوا لسوء المعاملة أو المضايقة. وعلى الرغم من أن العاملة المنزلية تقوم بالإبلاغ عن هذه الحالة، إلا أنه بمجرد انفصالها عن كفيها يجعل من إقامتها غير قانونية قد تعاقب عن طريق حبسها ومن ثم ترحيلها بدون صرف راتبها أو بدون أي تعويض عن سوء المعاملة أو المضايقة على الرغم من أن الكفيل هو الذي شكل خرقاً للاتفاقية بعدم دفع راتبها أو الإساءة لها. ومن الجدير بالذكر بأن جمعية حماية العمالة الوافدة تستقبل معدل ١٥٠ حالة في السنة من العاملات الأجنبيات في المأوى التابع للجمعية.

٢٩. من وجهة نظر الرجال، العنف الأسري في البحرين ليس «ظاهراً متفشياً» ولكن هي مشكلة ملحة «موجودة بشكل ملحوظ» يجب التصدي لها: لقد عبر الرجال عن وجهة نظرهم عن مدى وجود وانتشار العنف الأسري في مجتمعنا البحريني، حيث قِيموا شدة انتشاره على مقياس ٥ نقاط - رقم «٥» يرمز لكون العنف الأسري «ظاهرة متفشية» ورقم «١» لكون العنف الأسري «ممارسات قليلة». وقد تبين أن غالبية الرجال بنسبة ٢٩٪ قدروا شدة وجود العنف في المجتمع البحريني برقم «٣» فيما قِيم ٢٥٪ من الرجال شدتها على رقم «٤»، و١٦٪ على رقم «٢». ورأى ١١٪ أنها مجرد ممارسات قليلة رقم «١» فيما رأى ١٠٪ من العينة أنها ظاهرة منتشرة رقم «٥». فبالتالي يكون معدل تقييم الانتشار هو «٣» وعليه يمكن القول بأن العنف الأسري ليست ظاهرة منتشرة في مجتمعنا البحريني إنما هي مشكلة جادة أو ملحة موجودة بشكل ملحوظ وتحتاج إلى حل من وجهة نظر عينة الرجال.

٣٠. فيما أكد ٦٢٪ من الرجال الذين لم يمارسوا العنف الأسري معرفتهم بإمرأة من أسرته تتعرض للعنف الأسري، إنتشار أنواع العنف ليس بنفس الدرجة: ومن الجدير بالذكر بأنه عند سؤال الرجال الذين لم يمارسوا العنف على المرأة فيما إذا كانوا على معرفة بإمرأة من محيط أسرته تتعرض للعنف، فأجاب ٦٢٪ منهم بـ«نعم»، كانت على الأغلب ٥٨٪ من إحدى قريباته تليها ٢٧٪ للأخت و ١٥٪ للأم، الزوجة والابنة بنسبة ٤٪ لكليهما، و ٢٪ لخدم المنازل). وتعتبر هذه النسبة في حد ذاتها مؤشراً لانتشار العنف الأسري في البحرين بمعدل يتراوح ما بين ٤ إلى ٣ من مقياس ٥. لكن من المهم التأكيد بأن العنف الأسري المنتشر ليس بنفس الدرجات، فبالنظر لنسب ممارسة أنواع العنف التي ذكرت سابقاً، يمكننا القول إنه في حين أن العنف النفسي واللفظي قد يكونان على مؤشر «٤» في الانتشار والجسدي والاقتصادي على مؤشر «٣»، فإن العنف الجنسي لا يتعدى مؤشر «٢». غير أنه من الصعب تحديد نسبة ممارسة العنف الأسري الدقيقة إلا بعد عمل دراسة مسحية على مستوى مملكة البحرين للخروج بنسبة علمية لمدى انتشارها في البحرين.

٣١. وللتصدي لقضية العنف الأسري في البحرين، رأى ٧٠٪ من الرجال أهمية إعداد برامج توعوية ضد العنف فيما رأى ٦٠٪ أهمية تجديد الخطاب الديني لتصحيح المفاهيم الخاطئة المؤدية لارتكاب العنف ضد المرأة: لقد بين استبيان الرجال بأن ٧٠٪ من العينة يرون أهمية إعداد برامج ضد العنف موجهة لكل شرائح المجتمع وخاصة الشباب والأطفال لخلق جيل يرفض ممارسة العنف بكافة أنواعه، فيما أكد ٦٠٪ من الرجال بأهمية تجديد الخطاب الديني لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي بخصوص قوامة الرجل في الأسرة ومفهوم الطاعة والولاية والتأديب الشرعي وغيرها. ورأى أيضاً ٥٨٪ من الرجال أهمية وضع قوانين صارمة تجرم وتعاقب على أي ممارسة للعنف الأسري بكافة أشكاله من قبل الدولة و ٥١٪ أيد فكرة فرض دورات إجبارية للمقبلين على الزواج عن كيفية إدارة الحياة الزوجية والابتعاد عن ممارسة العنف الأسري بكل أنواعه.

## **الفصل الخامس**

### **توصيات الدراسة**



إن مشكلة العنف الأسري هي مشكلة معقدة ومتداخلة ولها تأثير عميق وخطير على المجتمع كما تبين في نتائج هذا البحث. وبعد التعرف عن كثب على حثيات ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة وأسبابه وآثاره السلبية التي تطال المجتمع ككل، فإننا نرفع التوصيات التالية للحد من هذه المشكلة التي تتطلب وجود برنامج وطني متكامل تتضافر فيه الجهود من كل مؤسسات الدولة المعنية، ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك الأسر والأفراد.

## توصيات على عاتق الدولة

لقد بدأت مملكة البحرين مؤخراً بخطوات متقدمة في مجال التصدي للعنف الأسري في مملكة البحرين عبر إصدار قانون الحماية من العنف الأسري في أغسطس ٢٠١٥ وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري والتي تعتبرها المجلس الأعلى خارطة الطريق للحد من مشكلة العنف الأسري في مملكة البحرين، وعليه فإن التوصيات التي يقع تطبيقها على عاتق الدولة تتلخص في الأمور التالية:

١. أهمية وضع خطة زمنية محددة و تخصيص ميزانية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري: لقد جاءت الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري بسنة محاور مهمة جداً لاحتواء مشكلة العنف الأسري في البحرين غطت فيها كل جوانبها الرئيسية من الوقاية، والحماية والخدمات، والتشريعات والقوانين، والتوعية والدعم الإعلامي، والدراسات والبحوث، والتقييم والمتابعة. وعليه، فإنه من المهم وضع خطة زمنية واضحة ومحددة مع تخصيص ميزانية من الدولة لتطبيق هذه الاستراتيجية لترى النور والإسراع في تطبيقها بالتعاون مع كل الجهات الرسمية والأهلية ذات الصلة وكذلك أهمية نشر الوعي بما تحويه من خطط وبرامج مستقبلية لتكون الصورة واضحة للجميع.

٢. التعجيل بعمل قاعدة بيانات إلكترونية موحدة للخروج بإحصائيات دقيقة وشاملة حول حالات العنف ضد المرأة: وعلى الرغم من أن هذه النقطة أيضاً احتوتها الاستراتيجية الوطنية في المحور الخامس المتعلقة بالدراسات والبحوث، إلا أنه وجب التأكيد على أهمية التعجيل في تطبيقها ضمن الأولويات، حيث أنها لن تساعد فقط في معرفة جزء مهم من حجم المشكلة في البحرين، بل أنها ستساهم أيضاً في مسألة توحيد والارتقاء بطريقة التوثيق والتعامل مع حالات العنف التي تلجأ للجهات الرسمية والمراكز الأهلية ذات الصلة وفق معايير وإجراءات ثابتة، تتضمن تصنيف الحالات حسب أنواع العنف المعتمدة، ونوعية الإجراءات المتبعة في كل نوع. ومن الجدير بالذكر بأن بناء قاعدة بيانات إلكترونية تربط ما بين كل مؤسسات الدولة والمراكز الأهلية المعنية ستمنع مسألة التداخل في تسجيل حالات العنف الأسري في البحرين خاصة وأن كثير من الحالات تسجل لدى أكثر

من مركز. ومن المهم طبعاً إيجاد الطريقة المناسبة للتعريف بالحالات المسجلة مع مراعاة خصوصيتها حيث أن كثير من المعنفات لا يرغبن بكشف اسمائهن.

### ٣. مراقبة وتقييم تطبيق قانون الحماية من العنف الأسري والعمل على سد الثغرات

**وتطويره:** لا شك أن إصدار قانون الحماية من العنف الأسري جاء بعد جهود كبيرة وفترة طويلة من النضال من قبل الاتحاد النسائي والجمعيات النسائية والمجلس الأعلى للمرأة وبتظافر جهود أعضاء السلطة التشريعية ليرى النور، فأصداره بالشكل الحالي هو مكسب حقيقي للمرأة ولكن يجب أن تصب جهود المؤسسات الرسمية الآن على الإشراف على تطبيقه ونشر الوعي فيه خاصة بين مراكز الشرطة وأعضاءها والقضاة والمحامين، والعمل على مراقبة أثره في خفض حالات العنف وانقاذ الحالات المتضررة. ففي لبنان مثلاً، تم تنفيذ «أمر الحماية» لـ ١٧٥ امرأة في غضون سنة ونصف من إصدار قانون «حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري»، وهذا مؤشر جيد لفاعلية القانون من التخفيف من معاناة النساء. ومن ناحية أخرى، يجب أن تتم دراسة بعض الجوانب التي اعتبرها المختصون في شؤون المرأة كنواقص في القانون - على ضوء فاعليته في التطبيق العملي وأيضاً تقبل المجتمع له - من قبيل ضم عاملات المنازل لمن يشملهم القانون ضمن أفراد الأسرة، وإضافة «الاعتصاب الزوجي» ضمن تعريف العنف الجنسي، وفرض عقوبات واضحة ضد جرائم العنف الأسري وليس فقط على أمر الحماية. ويمكن أيضاً النظر إلى أفراد بنود خاصة تنص على حماية المرأة - بدلاً من مساواتها بسائر أفراد الأسرة - باعتبارها الضحية الأولى للعنف الأسري وبالإمكان دراسة تعديل مسمى القانون ليحمل مفردة «حماية المرأة» بشكل صريح كما هو الحال في القانون اللبناني.

### ٤. دعم المراكز الأهلية وتمكينها من أداء دورها في تقديم الدعم النوعي المطلوب

**لضحايا العنف الأسري من النساء:** وعند النظر للمراكز الأهلية التي تقدم خدمات لضحايا العنف الأسري من النساء - وغيرهم من أفراد الأسرة - في مملكة البحرين نجد بأن هناك تفاوت واضح في مستوى وعدد الاختصاصيين والعاملين والإداريين في المراكز وكذلك مستوى الخدمات المقدمة والفئات التي تركز عليها. ومعظم هذه المراكز تواجه عدة تحديات من ضمنها عدم وجود الدعم المادي وتقص الكوادر المتخصصة وخاصة في جوانب التأهيل النفسي والاستشارات القانونية وغيرها. وعليه، فإن من المهم جداً تظافر جهود وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للمرأة في تمكين هذه المراكز بالدعم المادي والمعرفي والمساندة في تأهيل الكوادر العاملة في مجال العنف الأسري وتجويد الخدمات المقدمة وغيرها لزيادة استيعابهم لاستقبال أكبر عدد من ضحايا العنف الأسري في البحرين. ومن المهم جداً أن يتم أخذ هذه المراكز بعين الاعتبار كشريك أساسي في خطة تطبيق



الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري. ومن الجدير بالذكر بأن المكتب القانوني للمرأة التابع للإتحاد النسائي كان يقوم بعمل ممتاز حيث أنه كان يستقبل معدل ١١٣ امرأة سنوياً، ولكن مع توقف الدعم المالي من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للإتحاد النسائي، اضطر الإتحاد لإغلاق المكتب منذ يناير ٢٠١٦، ونتمنى أن يعاد النظر في هذه المسألة لتدعم هذا المكتب من جديد لما له من إسهامات مهمة في التخفيف من معانات ضحايا العنف من النساء.

٥. إعداد دراسة ميدانية مسحية على مستوى مملكة البحرين لمعرفة حجم العنف الأسري في البلد: أن هذه الدراسة تقدم مؤشرات ونتائج نعتقد = ونتمنى= أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن تكون لبنة أساس لعمل دراسة وطنية مسحية بحجم عينات أكبر يمكن من خلالها تحديد حجم ومدى انتشار مشكلة العنف الأسري ضد المرأة بشكل دقيق وأيضاً جمع إحصائيات حالات العنف الأسري بعد توحيد طريقة حسابها ومدتها من كل المراكز الرسمية والأهلية مما يساهم في مراقبة هذه المشكلة بشكل علمي عن كُتب وتقييم مدى فاعلية وكفاءة البرامج التي تطرح من أجل الحد منها.

٦. الارتقاء بصورة المرأة في الاعلام المرئي والمقرؤ والمسموع والابتعاد عن ترسيخ ثقافة العنف ضد المرأة في الدراما: لازالت صورة المرأة في الإعلام يشوبها الكثير من الرواسب الاجتماعية التي تحفز على التمييز ضد المرأة وترسخ ثقافة العنف الأسري ضد المرأة = ولو دون قصد = على أنه جزء من الحياة الأسرية وخصوصاً في الدراما البحرينية والخليجية. وعليه، يجب أن تضع وزارة الإعلام استراتيجية خاصة للارتقاء بصورة المرأة في الإعلام المرئي والمسموع والمقرؤ بحيث تخلو من أي نوع من أنواع التمييز ضد المرأة ولاسيما العنف الأسري. ويتمثل ذلك عبر تقيح المسلسلات التلفزيونية التي تبرز مشاهد العنف بطريقة مسيئة للذوق العام، والعمل على إنتاج مسلسلات وأفلام تشيع ثقافة الاحترام والمحبة داخل الأسرة، وإعداد برامج تلفزيونية وإذاعية تساهم في التوعية بأنواع العنف الأسري وآثاره وتجرمه بكل صوره، وتبين أهمية التبليغ عن حالات الاعتداء والإيذاء لحماية المرأة من العنف واتخاذ تدابير الحماية منه. ومن الضروري التنسيق مع المؤسسات الرسمية المعنية بالمرأة والجمعيات النسائية والناشطات لإيجاد برامج متميزة تتناول فيها القضايا الأسرية بطريقة جديدة وسلسلة للتأثير في مختلف فئات المجتمع البحريني. وبالنسبة للإعلام المقرؤ، فمن المهم تشجيع الصحف المحلية والصحفيين واعطائهم مساحة حرية أكبر للاهتمام بموضوع العنف الأسري ضد المرأة ونشر كل المعلومات والحقائق التي يمكنها أن تساعد في تجريم العنف ونبذه في المجتمع البحريني.

٧. مراجعة وتحديث المناهج التربوية في المدارس والجامعات لتدعم ثقافة احترام المرأة وأدوارها المجتمعية الواقعية ونبذ العنف ضدها بكل أشكاله: من المهم جداً أن ننشي جيل يحترم المرأة وينظر لها كإنسان متساوي في الحقوق والواجبات مع الرجل في الجوانب الإنسانية وأما الاختلاف بينهما فهو يكمن في التمايز البيولوجي الجنسي الذي ينتج عنه اختلاف في بعض الأدوار والمسؤوليات الحياتية (مثلاً الحمل والرضاعة إلخ) ولكن هذا التمايز لا يقلل من شأن المرأة وحصر دورها في المجالات التقليدية، بل إن المرأة والرجل جناحين لطائر واحد لا يحلق عالياً إلا عندما يرفرفان معاً. ولذا يجب العمل على تطوير المناهج التعليمية وإزالة كل الرواسب الاجتماعية الموجودة فيه والتي تحصر المرأة في مسألة التربية والرعاية للأطفال والتي تفضي - ولو بشكل غير مقصود- للنظر للمرأة على أنها «تبع» للرجل بدلاً من عنصر قيادي وعنصر مفكر وخالق وأنها شريكة للرجل في هذه الحياة. ومن المهم أيضاً أن يتم التأكيد في المناهج الدراسية منذ المرحلة الابتدائية على دور المرأة الحقيقي في المجتمع وإبراز النماذج الناجحة من النساء في البحرين وفي العالم وتجريم العنف ومدى خطورته على المجتمع. إن فكرة إضافة مواد لتعليم "أسس الحياة الأسرية السعيدة" في المدرسة وإضافة مادة حقوق الإنسان في الجامعة لا بد وأن تساهم في الحد من مشكلة ممارسة العنف لا سيما أن العنف هو ثقافة وممارسة مكتسبة وليس جزءاً من الفطرة الإنسانية. وأخيراً، من المهم جداً تأهيل القائمين على وضع المناهج التعليمية وكذلك المدرسين والمدرسات في مجال النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان للوصول للنتائج المرجوة.

٨. شن حملة وطنية لتوعية المجتمع حول العنف الأسري وآثاره ونبذته بكل أشكاله واتخاذ شهر نوفمبر ليكون شهر مناهضة العنف ضد المرأة: التوعية المجتمعية هي أحد أهم طرق إحداث التغيير في المجتمعات، وخاصة إذا تم التركيز على فئة الشباب. ولذا يجب أن تأخذ الدولة على عاتقها شن حملة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة بشكل سنوي وأن تتخذ شهر نوفمبر وقتاً مناسباً لذلك حيث أن ٢٥ نوفمبر يصادف اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة. ويجب أن تشمل الحملة الإعلانات المطبوعة في الشوارع وكذلك التواجد في المجمعات والجامعات وغيرها فضلاً عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فاعل. ولا بد من التركيز لتعريف المرأة والمجتمع بالعنف النفسي واللفظي والاقتصادي حيث أن هذه الأنواع تمارس بشكل كبير في مجتمعاتنا كما بينت الدراسة ولكن الكثير من الناس لا يعرف أن هذه الممارسات تتدرج تحت مسمى العنف أصلاً. وكذلك، يجب التركيز على وجود قانون للحماية من العنف الأسري وأهمية التبليغ عن واقعة الاعتداء والعنف عبر القنوات الصحيحة للحصول على أمر الحماية إذا لزم الأمر.

٩. **ترشيد وتجديد الخطاب الديني المقدم عبر المساجد والمآتم والبرامج التلفزيونية** وتشجيع الجيل الجديد من علماء الدين على دراسة المفاهيم التي تحمل صورة مغلوطة عن المرأة وطرح أفكار مستتيرة تتناسب مع التطور المجتمعي: لقد بيّنت الدراسة مدى تأثير الفهم المغلوط للدين على النظر للعنف بأنه جزء من حقوق الرجل -وبالأخص الزوج - المشروعة التي يمكن أن يستخدمها على زوجته أو وابنته أو والدته متى اصطدمت برغباته. فمثلاً، أغلب الناس يفهمون مسألة القوامة على أنها أفضلية مطلقة للرجل على المرأة في حين أنها تعني القيمومة على شؤون الأسرة الإدارية والمادية فهو تكليف على الرجل ومسؤولية وليس رخصة للتعالي والاستبداد في الأسرة كما يحصل في الكثير من البيوت. ولذا فمن المهم اشراك رجال الدين في تغيير هذه المفاهيم المشوهة وتغيير الفكر السائد عن العنف بأنه أمر يسمح به الدين بل إنه فعل يجرمه الدين ويعاقب عليه. وإن تشجيع الدولة لعلماء الدين الشباب المتحررين من سطوة التقاليد والأعراف الاجتماعية على الدراسة وعلى التجديد لطرق الطرح الجديدة سيساهم كثيراً في إحداث التغيير في سلوك المجتمع على المدى البعيد.

١٠. **السعي نحو فرض دورات للمقبلين على الزواج عن أساسيات العلاقة الزوجية والحقوق والواجبات في إطار الزواج:** يدرس مجلس الشورى الآن مشروع بقانون يلزم المقبلين على الزواج بالدخول في دورات تثقيفية تحمل اسم «العيش المشترك»، أسوة بالفحص الطبي قبل الزواج. ففكرة المشروع هي تدريب المقبلين على الزواج على أصول التعاون بين الطرفين، وتعريفهم بالحقوق والواجبات لكل طرف. ولقد تم تطبيق هذا القانون في ماليزيا وقد ساعد ذلك في خفض نسبة الطلاق من ٢٢٪ إلى أقل من ٨٪ خلال السنوات العشر الأخيرة (بنهدا ٢٠١٤). ولأزال المشروع في البحرين قيد الدراسة والنقاش بين مؤيد ومعارض، ونتمنى أن يرى هذا المشروع النور لما له من أثر على تخفيف المشاكل الزوجية وممارسة العنف والحد من حالات الطلاق. من الجدير بالذكر بأن ٥١٪ من عينة استبيان الرجال قد أيدوا فرض هذا النوع من الدورات للمقبلين على الزواج.

١١. **دراسة تخصيص جزء من المعونات المالية للنساء المصابات وخاصة من يصدر لهن أمر الحماية:** لقد تبين بأن الكثيرات ممن يلجأن لمراكز الحماية من العنف الأسري بالتحديد هن من ذوات المستوى المعيشي المحدود وأن ٨٠٪ تتعرضن للعنف الاقتصادي فضلاً عن الأنواع الأخرى أكثر من ٦٠٪. منهن لا يعملن والبقية يعملن في وظائف متدنية الراتب. وعليه، من المهم دراسة تخصيص معونات شهرية من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لبعض حالات النساء اللاتي لديهن اثباتات بوقوع العنف عليهن وتستدعي حالاتهن المساعدة المالية خاصة وإن لم ينطبق عليهن شروط المعونات الأخرى التي تعطى من قبل الوزارة.

١٢ . **فرض دورات تأهيلية للمرتكب للعنف:** ولتبع استمرار ارتكاب العنف من نفس الشخص، لا يكفي فقط إصدار عقوبات جنائية عليه بل من الأجدى أن يعقب الحكم حضور دورة إجبارية عن الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل وبشاعة ارتكاب العنف وإدارة الحياة بأسلوب حضاري يبتعد تماماً عن العنف بكافة صوره.

### **توصيات على عاتق مؤسسات المجتمع المدني**

ولأنها شريك مهم في صنع التغيير ونشر الوعي في المجتمع، فلا بد أن تشارك مختلف مؤسسات المجتمع المدني لاسيما النسائية المسؤولية في الحد من العنف الأسري الواقع على المرأة عن طريق التالي:

١٣ . **أهمية نشر الوعي بقانون الحماية من العنف الأسري وثقافة احترام المرأة ونبذ العنف بكل أشكاله:** وتقع مسؤولية التوعية على عاتق مؤسسات المجتمع المدني أيضاً من جمعيات نسائية وحقوقية وكذلك جمعيات ومراكز شبابية لنشر الوعي بقانون الحماية من العنف الأسري والقنوات التي يمكن لهن اللجوء إليها حال التعرض للعنف. كما ويجب استخدام كل الوسائل الحديثة من قبيل الصور الخلاقة والأفلام القصيرة والأعمال الفنية المختلفة والاستفادة من كل وسائل التواصل الاجتماعي لإيصال الرسائل التوعوية ببساطة وسهولة للمجتمع وخاصة فئة الشباب الذين هم لبنة التغيير. إن تجربة مركز تفوق لدعم قضايا النساء بالتعاون من جمعية ملتقى الشباب البحريني لاطلاق مشروع «نحترمها» لناهضة العنف الأسري ضد المرأة في سنة ٢٠١٥-٢٠١٦ تمثل تجربة ناجحة في عمل الشراكة بين المؤسسات النسائية والشباب ننصح بأن تقوم تقوم جمعيات أخرى بتجارب مماثلة لإحداث تغيير إيجابي في المجتمع.

١٤ . **الاهتمام بنوعية الخدمات التي تقدمها المراكز الأهلية للحماية من العنف الأسري وتخصيص ميزانية للتوعية والإعلان عن خدماتها:** من المهم جداً أن تواصل المراكز الأهلية التي تقدم خدمات لضحايا العنف الأسري عملها على تحسين وتجويد الخدمات التي يقدمونها ورفع الكفاءة وتطوير الأداء الإداري والفني بها عن طريق التدريب المتواصل. ومن الضروري أيضاً أن يخصص جزء من الميزانية للإعلان عن الخدمات التي يقدمها المراكز عبر اختيار القنوات الصحيحة التي يمكنها الوصول لأكبر عدد من النساء.

### **توصيات على عاتق الأسرة والفرد**

و لأن التغيير لا يتم إلا من داخل الإنسان نفسه كما في قوله تعالى «إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، فلا بد للأفراد أن يبدأوا بتغيير أنفسهم عن طريق التربية والتوعية ويشمل ذلك:

١٥ . التركيز على أسس التربية السليمة المبنية على الاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة و خلوها من أي تمييز وعنف: من أهم مسؤوليات الأم والأب هو تهيئة المناخ الأسري البعيد عن القلق والتوتر والشعور بالأمن والطمأنينة وتجنب التمييز بين البنين والبنات في التربية وفي الحقوق والواجبات. ولما بينت الدراسة أن نسبة ٥٥٪ من الرجال أكدوا بأنهم ارتكبوا العنف ضد المرأة بسبب استنزافها لهم بالقول أو الفعل، فمن المهم أن نربى أبنائنا وبناتنا على رحابة الصدر وإدارة النفس عند الغضب وبالأخص تجنب المشادات الكلامية أثناء الغضب لتفادي تفاقم الموقف إلى عنف، والرجوع للحوار الحضاري عندما يكون الطرفين في هدوء واتزان عقلي.

١٦ . الإرشاد والتوجيه للأبناء قبل الزواج وتقديم الدعم والمشورة لهم أثناء الزواج: ويمتد دور الآباء والأمهات في تقديم الإرشاد والتوجيه للأبناء والبنات المقبلين على أسس الحياة الزوجية وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وكذلك تقديم المساندة الاجتماعية والمشورة للأبناء بعد الزواج بشكل معتدل بما يشعرهم بالأمان ويساعدهم على تجاوز بعض التحديات دون أن يتعدى ذلك إلى التدخل في شؤونهم.

١٧ . السعي لحضور دورات لإدارة الحياة الزوجية للحصول على حياة سعيدة وخالية من العنف: من الجميل أن يبادر الزوجان بتثقيف نفسيهما أثناء فترة الزواج لتعلم المهارات اللازمة لتحقيق الاستقرار الأسري والسعادة الزوجية وأهم المهارات اللازمة لاستمرار الزواج والعلاقة الزوجية الناجحة مثل مهارات الاتصال كالإصغاء وفن الحوار وتجنب الجدل ومهارات التفاوض وحل الخلاف بالإضافة إلى مهارات الوعي بالذات والذكاء الاجتماعي، والذكاء العاطفي، والتحكم بالغضب وضبط المشاعر السلبية.

١٨ . تثقيف المرأة لنفسها بحقوقها وواجباتها وكيفية إدارة حياتها الأسرية وحماية نفسها من العنف: الكثير من النساء لازلن يجهلن ما لهن من حقوق ما عليهن من واجبات، وهذا هو سبب رئيس في الجهل بتعرضهن للعنف وبكيفية التصرف حيال ذلك. ومن الضروري أن تثقف المرأة نفسها بتدابير الحماية من العنف الأسري وأهمية التبليغ عن واقعة الاعتداء أو الإيذاء بدلاً من السكوت لان السكوت يولد التماذي في العنف ضدها.



## ملخص الدراسة

على الرغم من الأهمية البالغة لدور المرأة في تنمية ونهضة المجتمع، وتطور المفاهيم الدولية المرتبطة بالعدالة والمساواة الإنسانية، إلا أن المرأة لازالت تتعرض للعنف بمختلف صورهِ وأشكاله لاسيما العنف الأسري الذي يشكل الخطر الأكبر على المرأة وحياتها فضلاً عن تأثيره السلبي الكبير على تكوين الأسرة وسلامة الأطفال ومستقبلهم.

وقد كشفت دراسة لمنظمة الصحة العالمية بأن ثلث إجمالي عدد النساء في العالم يتعرضن للعنف الجسدي و/ أو الجنسي على يد شركائهن الحميمين. وعلى مستوى الوطن العربي، فقد تباينت الإحصائيات التي تؤكد على انتشار وتنامي العنف الأسري في مجتمعاتنا غير أن المنظومة القانونية لازالت قاصرة عن حماية المرأة وردع العنف عنها. وقد استعرضت هذه الدراسة لمحة عن قوانين الحماية من العنف الأسري الموجودة مع أبرز إحصائيات العنف لمجموعة من الدول العربية. ولقد اتخذت مملكة البحرين مؤخراً خطوات إيجابية في مكافحة العنف الأسري وذلك عبر إصدار قانون «الحماية من العنف الأسري»، وإطلاق «الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري» من قبل المجلس الأعلى للمرأة. ويوجد بمملكة البحرين ٨ جهات حكومية وأهلية تقدم خدمات لضحايا العنف الأسري وبالأخص النساء، غير أن غياب قاعدة بيانات موحدة تربط ما بينها يجعل من الصعب تحديد حجم المشكلة في البحرين. واستعرضت الدراسة أيضاً الإحصائيات المحلية المتوافرة بشكل فردي لتعطي مؤشراً عن حجم المشكلة.

ارتكزت الدراسة على ثلاث آليات، الأولى والرئيسية هي استبيان إلكتروني موجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين بعينة حجمها ٢٩٤ امرأة معنفة. والآلية الثانية هي استمارات حالة لنساء لاجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري في مملكة البحرين بعينة حجمها ٨١ حالة. أما الآلية الثالثة فهي استبيان إلكتروني موجه لعموم الرجال في مملكة البحرين وحجمها ٢٩٣ رجل (١٩٪ مارسوا العنف، ٨١٪ لم يمارسوا العنف).

وبعد عمل تحليل كمي ونوعي لنتائج عينات الدراسة الثلاث ومقارنتها وربطها مع بعضها بشكل علمي، فقد تم التوصل إلى ٣١ نتيجة مهمة. ومن أبرز النتائج، أن الزوج هو المرتكب الأول للعنف الأسري بنسبة ٧٤٪ من إجمالي عدد حالات العنف الأسري في العينات الثلاث وتصل النسبة إلى ٨٧٪ في فئة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج فيما يأتي الأب والأخ في المرتبة الثانية. وتبين أن العنف النفسي هو أكثر ممارسة

على المرأة ويصل معدل ممارستها إلى ٨٦٪ من إجمالي عدد حالات العنف الأسري في العينات الثلاث المتمثل بالأغلب عبر الإهانة بنسبة ٩١٪ بحسب استبيان النساء المعنفات، وفي المرتبة الثانية يأتي العنف اللفظي بمعدل ٦٣٪ من إجمالي العينات الثلاث المتمثل في الأغلب في السب والشتم والتهكم والسخرية بنسبة ٩٦٪، وفي المرتبة الثالثة يأتي العنف الجسدي ٤٧٪ ويتمثل بالأغلب في الضرب باليد بنسبة ٩١٪، ويأتي العنف الاقتصادي في نفس المرتبة بنسبة ٤٧٪ متمثلاً في الأغلب في الحرمان من النفقة بنسبة ٧٥٪، وأخيراً العنف الجنسي بنسبة ١٨٪ و يمارس في الأغلب عبر الإكراه الجنسي (الاغتصاب الزوجي) بنسبة ٧٢٪. وتبين أيضاً بأن ٧٣٪ من الحالات تعاني المرأة من "عنف مركب"، ويمارس العنف الأسري بشكل متكرر وممنهج على النساء بمعدل ٧١٪ من معدل نتائج استبيان النساء والرجال.

وبالنسبة للدوافع والأسباب التي تؤدي لارتكاب العنف فقد وجدنا تبايناً ملحوظاً بين وجهة نظر النساء والرجال في هذه المسألة، ففي حين أن النساء المعنفات عبر الاستبيان ينظرون بأن العنف الذي يمارس عليهن هو لأسباب غير مبرره بنسبة ٥٧٪ وبدون سبب معروف لهن بنسبة ٥١٪، يليه نسبة ٤٩٪ بسبب رفضهن لتلبية طلبات معينة من مرتكب العنف مع وجود مبرر وعندما يتم الرد على كلام المرتكب للعنف أو استفزازه بالقول أو الفعل بنفس النسبة، في المقابل يرى الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة بأن ٥٥٪ يكون السبب هو استفزاز المرأة لهم بالقول أو الفعل. وترى النساء أيضاً بأن الفهم الخاطيء للدين ممزوجاً بالمفاهيم الاجتماعية المغلوطة تشكل ٥٥٪ من الظروف المؤدية لارتكاب العنف، غير أن الرجال يرون بأن الظروف النفسية والاقتصادية للرجل هي الأكثر تأثيراً على ارتكابه للعنف بنسبة ٢٩٪ وتليها الظروف والمفاهيم الاجتماعية والدينية بنسبة ٢٧٪. وللأسف، الغالبية العظمى من المعنفات لا يتخذن أيّاً من تدابير الحماية من العنف الأسري بنسبة ٥٥٪ من عينتي استبيان النساء والرجال، وبالنسبة للمتعرضات لعنف جسدي بالتحديد، فقد تبين أن ٦٢٪ منهن ضمن العينة الإجمالية لم يلجأن لأي من تدابير الحماية الرسمية لاثبات واقعة الاعتداء عليهن حيث ٢٣٪ فقط أبلغوا الشرطة، ١٩٪ طلبن تقرير طبي، و ٢٤٪ لجأن للقضاء. غير أن هذه النسب ترتفع بشكل ملحوظ في عينة المراكز وذلك بسبب الارشاد والتوجيه والدعم الذي يقدمه المراكز لهن لاتخاذ ما يلزم. وقد بين استبيان النساء المعنفات بأن السبب الرئيس الذي يمنع المرأة المعنفة للجوء لتدابير الحماية من العنف الأسري يكمن في الخوف على السمعة بنسبة ٦١٪، يليه الخوف على ضياع مستقبل الأطفال وفقد الحضانه بنسبة ٤٨٪. ويحدث العنف الأسري أمام الأطفال بنسبة تصل إلى ٥٦٪ في عينة استبيان النساء المعنفات و يطال ٤٢٪ ممن يتعرضون للعنف مع المرأة من نفس المرتكب للعنف، ٤١٪ منهم للأسف الأبناء/الأطفال. وللأسف، يؤثر العنف الأسري سلباً على السلوك الأخلاقي للمرأة والأبناء بنسبة ٣١٪ فضلاً عن التأثير الكبير على الجانب الصحي والنفسي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي بنسب عالية جداً.



غالبية عينة الرجال اللذين ارتكبوا العنف أكدوا بأنهم يشعرون بالندم على ما أقدموا عليه من عنف بنسبة ٦٣٪ وتبين أن غالبية هذه الفئة قد مارسوا العنف مرات قليلة أو مرة واحدة بنسب ٦٦٪ و ٢٣٪ تبعاً. وقد تبين أيضاً من البحث أن ٣٣٪ من الرجال هم أيضاً ضحايا للعنف الأسري تعرضوا بالدرجة الأولى للعنف الجسدي بنسبة ٦٣٪، والأب هو المرتكب الأول للعنف عليهم. والعنف يولد عنف، فأغلب الذين يمارسون العنف الأسري ضد المرأة هم في الأساس مُعْتَبَرِينَ بنسبة تصل إلى ٦٣٪ أيضاً. أما بالنسبة لخدم المنازل، فقد بينت تقارير جمعية حماية العمالة الوافدة باستقبالهم معدل ١٥٠ حالة معنفة من العاملات الأجنبيات سنوياً وأن أكثر أنواع العنف الممارس عليهن هو العنف الاقتصادي.

وعلى الرغم من صعوبة الخروج بنسبة معتمدة لمدى انتشار ظاهرة العنف الأسري في مملكة البحرين، إلا أن عند سؤال عينة الرجال عن شدة انتشارها في المجتمع فقد قدروا ذلك بـ ٣ من مقياس ٥ نقاط (٥ ظاهرة متفشية، ١ ممارسات قليلة)، فيمكننا القول بأنهم يرون بأن العنف الأسري مشكلة ملحة و"موجودة بشكل ملحوظ" في البحرين. ومن الجدير بالذكر بأن ٦٢٪ من عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ضد المرأة أكدوا بأنهم على معرفة بامرأة من أسرته تتعرض للعنف الأسري مما يدلنا أن العنف الأسري موجود بمؤشر يتراوح ما بين ٤ إلى ٣ من مقياس ٥. لكن من المهم التأكيد بأن العنف الأسري المنتشر ليس بنفس الدرجات، فبالنظر لنسب ممارسة أنواع العنف التي ذكرت سابقاً، يمكننا القول إنه في حين أن العنف النفسي واللفظي قد يكونان على مؤشر «٤» في الانتشار والجسدي والاقتصادي على مؤشر «٣»، فإن العنف الجنسي لا يتعدى مؤشر «٢».

وللتصدي لقضية العنف الأسري في البحرين، قد تم الإستئناس بآراء عينة الرجال في بعض التوصيات فتبين أن ٧٠٪ من الرجال يرون أهمية إعداد برامج توعية ضد العنف موجهة لكل شرائح المجتمع، فيما أكد ٦٠٪ منهم بأهمية تجديد الخطاب الديني لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي بخصوص قِوامة الرجل في الأسرة ومفهوم الطاعة والولاية والتأديب الشرعي وغيرها. ورأى أيضاً ٥٨٪ من الرجال أهمية وضع قوانين صارمة تجرم وتعاقب على أي ممارسة للعنف الأسري بكافة أشكاله و ٥١٪ أيد فكرة فرض دورات إجبارية للمقبلين على الزواج عن كيفية إدارة الحياة الزوجية والابتعاد عن ممارسة العنف الأسري بكل أنواعه. واحتوت الدراسة على ١٨ توصية، متضمنة هذه الأربع، مقسمة من حيث مسؤولية تطبيقها على مستوى الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني، والأسر والأفراد.



## الفصل السادس

المصادر وفهرس الرسومات والجدول الإيضاحية



## المصادر

إسماعيل، زينب. « ٣٣٠ حالة واستشارة وردت لـ «بتلكو للعنف» خلال ٢٠١٤»، صحيفة أخبار الخليج، العدد ١٣٥٠٥، ١٥ مارس ٢٠١٥. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.akhbar-alkhaleej.com/13505/article/11636.html>

الجمعية العامة للأمم المتحدة، دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة/ تقرير الأمين العام، الدورة الحادية والستون، ٦ يوليو ٢٠٠٦

المحروس، هناء. «المرأة ضحية العنف الأسري»، صحيفة أخبار الخليج، العدد ١١٢٣٢، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨.

المحروس، هناء. «دراسة مقارنة بقوانين العنف العربية:قانون الحماية من العنف - الأسري البحريني»، صحيفة أخبار الخليج، ٣١ ديسمبر ٢٠١١. الموقع الإلكتروني:  
[http://www.akhbar-alkhaleej.com/13757/article\\_touch/54028.html](http://www.akhbar-alkhaleej.com/13757/article_touch/54028.html)

المسقطي، أمال. «٢٧٢ مغلقة لجأن إلى «شكاوى الأعلى للمرأة» في ٢٠١٠»، صحيفة الوسط، العدد ٣٠١٥، ٠٨ ديسمبر ٢٠١٠، الموقع الإلكتروني:  
<http://www.alwasatnews.com/news/514165.html>

المسقطي، أمال. «قصص مأساوية لأسر بحرينية سببها العنف ضد المرأة»، صحيفة الوسط، العدد ٤٨٢٧، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥، الموقع الإلكتروني:  
<http://www.alwasatnews.com/news/1049351.html>

بنهدا، طارق. « ماليزيا تخفض معدلات «الطلاق» وسط ساكنتها بـ«رخصة الزواج»»، صحيفة هيسبرس الإلكترونية، ١٣ يناير ٢٠١٤، المغرب. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.hespress.com/un-oeil-sur-un-pays/122881.html>

تقارير مأوى جمعية حماية العمالة الوافدة، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥. **MWPS SHELTER REPORTS**

توصيات جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS)، يناير ٢٠١٣، وثيقة مترجمة من قبل: يوسف أحمد المبارك - قسم المعلومات والترجمة، مجلس النواب في مملكة البحرين.

مرصد البحرين لحقوق الإنسان (المرصد البحريني)، «مناهضة العنف ضد المرأة في البحرين، ضوء في نهاية النفق»، ٢٠١١. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.bahrainmonitor.com/qadeyah/q-016-01.html>

سكاي نيوز العربية، «العنف ضد المرأة بالعالم العربي»، أبو ظبي، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.skynewsarabia.com>

عباس، نوال. «١٥٠ حالة عنف أسري زارت مركز بتلكو لرعاية حالات العنف»، صحيفة أخبار الخليج، العدد ٦٩٨٣١، ٠٩ أبريل ٢٠١٦. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.akhbar-alkhaleej.com/13896/article/15390.html>

علمي، أحمد. «البحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء»، المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، يناير ٢٠١١.

علي، ندى. «قوانين مكافحة العنف ضد المرأة، تشريع شكلي أم معالجة حقيقية؟»، شبكة نبأ المعلوماتية، ٢٦ مارس ٢٠١٦. الموقع الإلكتروني:  
<http://annabaa.org/arabic/community/5722>

صحيفة الأيام، «الفساد الأخلاقي والعنف الجسدي وسوء المعاملة أهم أسباب الطلاق»، العدد ٩١١٤، ٢٤ مارس ٢٠١٤.

صحيفة النصر، «تجريم العنف والتحرش ضد المرأة يصدر قريباً»، الجزائر، ٢ نوفمبر ٢٠١٤. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.annasronline.com>

صحيفة الوسط، «الإفتاء والتشريع: ٨٥٩ حالة عنف أسري في ٢٠١٦»، العدد ٥١٣١، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٦. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.alwasatnews.com/news/1162107.html>

صحيفة الوطن، «٢١٧٦ قضية بالمحاكم الابتدائية الشرعية و٥١٦ بـ (لاستئناف)»، العدد ٢٩٤٢، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.alwatannews.net/PrintedNewsViewer.aspx?ID=zhrv2FCu4BcBnRQQfW833338KZw933339933339>

الطنطاوي، آمال. العسكري، عبد النبي. فضل، عباس. دراسة «العنف الموجه للمرأة في مملكة البحرين»، مركز الدراسات والبحوث، اصدار المجلس الأعلى للمرأة، مايو ٢٠٠٥.

منظمة الصحة العالمية، العنف الممارس ضد المرأة، نوفمبر ٢٠١٤، الموقع الإلكتروني:  
<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/ar/>

منظمة كفى، «التقرير الوطني الأول حول وعي اللبنانيات/ين وسلوكياتهن/م إزاء العنف الأسري»، أبريل ٢٠١٦، الموقع الإلكتروني:  
<http://www.kafa.org.lb>

موقع وزارة العدل والشؤون الإسلامية بمملكة البحرين، «إحصائية بمعاملات الزواج والطلاق للدائرتين السنوية والجعفرية من ١-٢٠١٣ إلى ٣٠-٦-٢٠١٣»، الموقع الإلكتروني:  
<http://www.moj.gov.bh/default3261.html?action=category&ID=403>

موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، البيانات المفتوحة.  
<http://www.social.gov.bh/node/3344>

نمري، نادين. «قوانين المرأة غائبة في معظم البلدان العربية»، رصيف ٢٢، ١٥ أغسطس ٢٠١٥. الموقع الإلكتروني:  
<http://raseef22.com/life/2015/08/15/protection-from-domestic-violence-laws-are-absent-in-arab-countries/>

وكالة أنباء البحرين (بنا)، «الأعلى للمرأة يطلق الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري»، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥، البحرين. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.bna.bh/portal/news/697722>

## فهرس الرسومات البيانية

- رسم بياني ١: الإحصاءات الرسمية المسجلة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين من يناير إلى يونيو ٢٠١٦..... ١٥
- رسم بياني ٢: الإحصاءات الرسمية المسجلة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٥..... ١٦
- رسم بياني ٣: عدد حالات العنف الأسري من النساء بمأوى دار الأمان ٢٠١١ إلى ٢٠١٤... ١٧
- رسم بياني ٤: عدد حالات العنف الأسري من النساء المسجلات في مركز بتلكو لحالات العنف الأسري ٢٠١٤ و ٢٠١٥..... ١٨
- رسم بياني ٥: عدد حالات النساء المعنفات بمركز عائشة يتيم ما بين ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥..... ١٩
- رسم بياني ٦: إحصائيات الحالات المعنفة الواردة لمكتب الدعم القانوني للمرأة السابق بالاتحاد النسائي ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣..... ١٩
- رسم بياني ٧: حالات العنف الأسري من العاملات الأجنبية اللاجئات لجمعية حماية العمالة الوافدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥..... ٢٠
- رسم بياني ٨: جنسية عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣١
- رسم بياني ٩: الفئات العمرية لعينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٢
- رسم بياني ١٠: توزيع عينة النساء على المحافظات في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٢
- رسم بياني ١١: الحالة الاجتماعية لعينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٣
- رسم بياني ١٢: عدد أبناء المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٣
- رسم بياني ١٣: عدد الأفراد القاطنون بالمنزل في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٣
- رسم بياني ١٤: المستوى التعليمي لعينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٤
- رسم بياني ١٥: طبيعة عمل عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٤
- رسم بياني ١٦: المستوى المعيشي لعينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٥
- رسم بياني ١٧: صلة قرابة المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٥
- رسم بياني ١٨: الفئات العمرية للمرتكبي العنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٦
- رسم بياني ١٩: جنسية المرتكبي للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٦
- رسم بياني ٢٠: المستوى التعليمي لمرتكبي العنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٧
- رسم بياني ٢١: طبيعة عمل المرتكبي للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٧
- رسم بياني ٢٢: هوية مائل الاستمارة في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٨
- رسم بياني ٢٣: من يرتكب العنف على المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٨
- رسم بياني ٢٤: من يرتكب العنف على العازبات في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٩
- رسم بياني ٢٥: التعرض لنوع أو أكثر من العنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٣٩
- رسم بياني ٢٦: أنواع العنف المرتكب في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٤٠
- رسم بياني ٢٧: أنواع العنف النفسي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات..... ٤٠
- رسم بياني ٢٨: أنواع العنف اللفظي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات..... ٤١



- رسم بياني ٢٩: أنواع العنف الجسدي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات..... ٤١
- رسم بياني ٣٠: أنواع العنف الاقتصادي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات... ٤٢
- رسم بياني ٣١: أنواع العنف الجنسي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات.. ٤٢
- رسم بياني ٣٢: صلة قرابة المرتكب للعنف وممارسته للعنف الجنسي في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٤٣
- رسم بياني ٣٣: أنواع العنف الذي يمارسها أحد الأقارب في عينة استبيان النساء المعنفات.... ٤٣
- رسم بياني ٣٤: أنواع العنف الأسري الذي يمارسها الأب في عينة استبيان النساء المعنفات... ٤٤
- رسم بياني ٣٥: أنواع العنف الأسري الذي يمارسها الأخ في عينة استبيان النساء المعنفات... ٤٤
- رسم بياني ٣٦: تلازم حدوث أنواع العنف الأسري مع بعضها في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٤٤
- رسم بياني ٣٧: المراحل العمرية التي تعرضت للعنف خلالها عينة استبيان النساء المعنفات..... ٤٥
- رسم بياني ٣٨: أنواع العنف الأسري وعلاقتها بالفئة العمرية لدى حدوثها في عينة النساء المعنفات..... ٤٥
- رسم بياني ٣٩: ممارسة العنف الجنسي على مختلف الفئات العمرية لعينة النساء المعنفات. ٤٦
- رسم بياني ٤٠: ممارسة أحد الأقارب العنف الجنسي على مختلف الفئات..... ٤٦
- رسم بياني ٤١: تكرار حدوث العنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٤٧
- رسم بياني ٤٢: مدى تكرار حدوث العنف الأسري على اختلاف أنواعه في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٤٧
- رسم بياني ٤٣: أسباب التعرض للعنف من وجهة نظر عينة استبيان النساء المعنفات.... ٤٨
- رسم بياني ٤٤: الظروف التي تساهم في ممارسة العنف الأسري ضد المرأة من وجهة نظر عينة النساء المعنفات..... ٤٨
- رسم بياني ٤٥: أمام من يحدث العنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٤٩
- رسم بياني ٤٦: نسبة تعرض شخص آخر من محيط الأسرة للعنف من نفس المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٤٩
- رسم بياني ٤٧: من للعنف من محيط الأسرة من نفس المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٥٠
- رسم بياني ٤٨: نسبة تعرض الأطفال للعنف الأسري في عينة النساء المعنفات..... ٥٠
- رسم بياني ٤٩: كيفية تصرف عينة استبيان النساء المعنفات حين التعرض للعنف..... ٥١
- رسم بياني ٥٠: أخبار أحد ما عن التعرض للعنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات.. ٥١
- رسم بياني ٥١: صلة قرابة من تقوم المرأة بإخباره عما تتعرض له من العنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... ٥١
- رسم بياني ٥٢: هل لجأت عينة استبيان النساء المعنفات للتدابير الصحيحة للحماية من العنف الأسري الواقع عليهن؟..... ٥٢
- رسم بياني ٥٣: التدابير التي لجأت لها عينة استبيان النساء المعنفات حال تعرضها للعنف الأسري..... ٥٢

رسم بياني ٥٤: أسباب عدم اتخاذ أي من التدابير الصحية للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٣

رسم توضيحي ٥٥: نسبة المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٣

رسم بياني ٥٦: عدد ونسبة المتعرضات للعنف الجسدي الآتي اتخذن تدابير رسمية للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٤

رسم بياني ٥٧: نسبة المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٤

رسم بياني ٥٨: عدد ونسبة المتعرضات للعنف الجنسي الآتي أبلغن الشرطة أو طلبن فحصاً طبياً و لجأن للقضاء في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٤

رسم بياني ٥٩: نسبة لجوء النساء المعنفات لمراكز الحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٥

رسم بياني ٦٠: نوعية الخدمات التي حصلت عليها اللاجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٥

رسم بياني ٦١: تأثير العنف الأسري على حياة المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٦

رسم بياني ٦٢: جوانب تأثير العنف الأسري على حياة المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٦

رسم بياني ٦٣: نسبة من تملك دخل خاص في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٦

رسم بياني ٦٤: صلة قرابة المرتكب للعنف بالنسبة لربات البيوت في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٧

رسم بياني ٦٥: صلة قرابة المرتكب للعنف بالنسبة للطالبات في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٧

رسم بياني ٦٦: المستوى التعليمي للمتزوجات في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٨

رسم بياني ٦٧: المستوى التعليمي للزوج المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٨

رسم بياني ٦٨: المستوى المعيشي للمرأة العاملة في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٨

رسم بياني ٦٩: المستوى المعيشي للمرأة غير العاملة في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٩

رسم بياني ٧٠: علاقة الحرمان من النفقة بطبيعة عمل المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٩

رسم بياني ٧١: علاقة ممارسة الضرب بطبيعة عمل المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات.....٥٩

رسم بياني ٧٢: علاقة العنف الجنسي بالمستوى التعليمي للمرأة في عينة استبيان النساء المعنفات.....٦٠

رسم بياني ٧٣: علاقة العنف الجسدي بالمستوى التعليمي للمرأة في عينة استبيان النساء المعنفات.....٦٠

رسم بياني ٧٤: نسبة عدد الحالات التي تم استلامها من الثلاث مراكز المتعاونة للحماية من العنف الأسري في عينة المراكز.....٦١

- رسم بياني ٧٥: جنسية حالات النساء المعنفات من عينة المراكز.....٦١
- رسم بياني ٧٦: الفئات العمرية للنساء المعنفات في عينة المراكز.....٦٢
- رسم بياني ٧٧: الحالة الاجتماعية للنساء المعنفات في عينة المراكز.....٦٢
- رسم بياني ٧٨: عدد أبناء النساء المعنفات في عينة المراكز.....٦٣
- رسم بياني ٧٩: عدد القاطنون في منزل النساء المعنفات في عينة المراكز.....٦٣
- رسم بياني ٨٠: المستوى التعليمي للنساء المعنفات في عينة المراكز.....٦٤
- رسم بياني ٨١: طبيعة عمل النساء المعنفات بعينة المراكز.....٦٤
- رسم بياني ٨٢: نوع الوظيفة للنساء المعنفات العاملات في عينة المراكز.....٦٤
- رسم بياني ٨٣: المستوى المعيشي للنساء المعنفات في عينة المراكز.....٦٥
- رسم بياني ٨٤: من يرتكب العنف على النساء في عينة المراكز.....٦٥
- رسم بياني ٨٥: من يرتكب العنف على المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة المراكز.....٦٥
- رسم بياني ٨٦: من يرتكب العنف على العازبات في عينة المراكز.....٦٦
- رسم بياني ٨٧: تأثير العنف الأسري على حياة المرأة المعنفة في عينة المراكز.....٦٦
- رسم بياني ٨٨: ممارسة نوع أو أكثر من العنف الأسري على النساء في عينة المراكز.....٦٦
- رسم بياني ٨٩: الخدمات التي تقدمها المراكز للنساء المعنفات في عينة المراكز.....٦٧
- رسم بياني ٩٠: تدابير الحماية التي اتخذتها المتعرضات للعنف الجسدي في عينة المراكز.....٦٧
- رسم بياني ٩١: نسبة المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير الحماية من العنف الأسري في عينة المراكز.....٦٧
- رسم بياني ٩٢: تدابير الحماية التي اتخذتها المتعرضات للعنف الجنسي في عينة ال مراكز.....٦٨
- رسم بياني ٩٣: نسبة المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير الحماية من العنف الجنسي في عينة المراكز.....٦٨
- رسم بياني ٩٤: تأثير العنف الممارس على حياة النساء في عينة المراكز.....٦٩
- رسم بياني ٩٥: المستوى التعليمي لمن أثر العنف على حياتهن العلمية في عينة المراكز.....٦٩
- رسم بياني ٩٦: جنسية عينة الرجال.....٧٠
- رسم بياني ٩٧: الفئات العمرية لعينة الرجال.....٧٠
- رسم بياني ٩٨: توزيع عينة الرجال على المحافظات.....٧١
- رسم بياني ٩٩: الحالة الاجتماعية لعينة الرجال.....٧١
- رسم بياني ١٠٠: عدد أبناء المتزوجون أو من سبق لهم الزواج في عينة الرجال.....٧١
- رسم بياني ١٠١: عدد الأفراد القاطنون بالمنزل في عينة الرجال.....٧١
- رسم بياني ١٠٢: المستوى التعليمي لعينة الرجال.....٧٢
- رسم بياني ١٠٣: طبيعة عمل عينة الرجال.....٧٢
- رسم بياني ١٠٤: المستوى المعيشي لعينة الرجال.....٧٣

رسم بياني ١٠٥: ممارسة العنف على المرأة في عينة الرجال.....	٧٣
رسم بياني ١٠٦: صلة قرابة المتعرضات للعنف في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري.....	٧٣
رسم بياني ١٠٧: صلة قرابة ضحايا العنف الأسري لدى المتزوجون أو من سبق لهم الزواج في عينة الرجال الذين مارسوا العنف.....	٧٤
رسم بياني ١٠٨: صلة قرابة ضحايا العنف الأسري لدى العزاب في عينة الرجال الذين مارسوا العنف.....	٧٤
رسم بياني ١٠٩: أنواع العنف الممارس ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري.....	٧٤
رسم بياني ١١٠: ممارسة نوع أو أكثر من العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري.....	٧٥
رسم بياني ١١١: مدى تكرار استخدام العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري.....	٧٥
رسم بياني ١١٢: المراحل العمرية التي مارس فيها الرجل العنف ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري.....	٧٥
رسم بياني ١١٣: وجود مبررات شرعية لممارسة العنف ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري.....	٧٦
رسم بياني ١١٤: أسباب ومبررات استخدام العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف.....	٧٧
رسم بياني ١١٥: الظروف المحيطة التي أدت إلى ارتكاب العنف الأسري في عينة الرجال الذين مارسوا العنف.....	٧٧
رسم بياني ١١٦: أمم من يحدث العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال.....	٧٨
رسم بياني ١١٧: ما هي تدابير الحماية من العنف الأسري التي لجأت لها المرأة المعنفة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف.....	٧٨
رسم بياني ١١٨: أسباب عدم لجوء المرأة لأي من تدابير الحماية من العنف الأسري في عينة الرجال الذين مارسوا العنف.....	٧٩
رسم بياني ١١٩: الشعور بالندم جراء ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال.....	٧٩
رسم بياني ١٢٠: مدى تكرار العنف الأسري ضد المرأة لمن يشعر بالندم من ممارسته في عينة الرجال.....	٧٩
رسم بياني ١٢١: مدى تكرار العنف الأسري ضد المرأة لمن لا يشعر بالندم من ممارسته في عينة الرجال.....	٨٠
رسم بياني ١٢٢: المستوى التعليمي لمن مارس العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال.....	٨٠
رسم بياني ١٢٣: المستوى التعليمي للمرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات.....	٨١
رسم بياني ١٢٤: المستوى التعليمي لمن لم يمارس العنف الأسري ضد المرأة في عينة	

الرجال.....	٨١
رسم بياني ١٢٥: الأسباب المشروعة للعنف من وجهة نظر عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف الأسري ضد المرأة.....	٨٢
رسم بياني ١٢٦: وجود امرأة في محيط الأسرة تتعرض للعنف الأسري في عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف.....	٨٢
رسم بياني ١٢٧: صلة قرابة المرأة المتعرضة للعنف في محيط اسرة عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف.....	٨٣
رسم بياني ١٢٨: صلة قرابة المرتكب للعنف على المرأة في عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ولكن لديهم قريبات معنفات.....	٨٣
رسم بياني ١٢٩: تقييم عينة الرجال إلى مدى انتشار العنف الأسري ضد المرأة في البحرين.....	٨٤
رسم بياني ١٣٠: نسبة ضحايا العنف الأسري من عينة الرجال.....	٨٤
رسم بياني ١٣١: ضحايا العنف الأسري من عينة الرجال بين الذين يمارسون العنف والذين لا يمارسون.....	٨٤
رسم بياني ١٣٢: علاقة الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة وكونهم ضحايا العنف الأسري بالأساس.....	٨٥
رسم بياني ١٣٣: علاقة الرجال الذين لم يمارسوا العنف وكونهم ضحايا العنف الأسري بالأساس.....	٨٥
رسم بياني ١٣٤: صلة قرابة المرتكب للعنف على ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال.....	٨٦
رسم بياني ١٣٥: أنواع العنف الأسري الذي تعرض له ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال.....	٨٦
رسم بياني ١٣٦: من يمارس العنف الجسدي على ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال.....	٨٧
رسم بياني ١٣٧: من يمارس العنف الاقتصادي على ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال.....	٨٧
رسم بياني ١٣٨: أنواع العنف الأسري التي تمارسها الزوجة على ضحايا عينة الرجال.....	٨٧
رسم بياني ١٣٩: المرتكب للعنف في العينة الإجمالية.....	٨٩
رسم بياني ١٤٠: مقارنة المرتكب للعنف في العينات الثلاث.....	٨٩
رسم بياني ١٤١: المرتكب للعنف في فئة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في العينة الإجمالية.....	٩٠
رسم بياني ١٤٢: أنواع العنف الأسري المرتكب ضد المرأة في العينة الإجمالية.....	٩٠
رسم بياني ١٤٣: أنواع العنف الأسري المرتكب ضد المرأة في العينات الثلاث.....	٩٠
رسم بياني ١٤٤: نسبة العنف الأسري المركب في العينة الإجمالية.....	٩١
رسم بياني ١٤٥: حالات العنف ذو النوع الواحد والمركب في العينات الثلاث.....	٩١
رسم بياني ١٤٦: نسبة تكرار العنف الأسري في عيني استبيان النساء المعنفات والرجال الذين مارسوا العنف.....	٩١

رسم بياني ١٤٧: مدى تكرار ممارسة العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات والرجال الذين مارسوا العنف.....٩٢	٩٢
رسم بياني ١٤٨: ممارسة العنف الأسري تحدث أمام من في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة استبيان الرجال الذين مارسوا العنف.....٩٢	٩٢
رسم بياني ١٤٩: المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير الحماية الرسمية في العينات الثلاث.....٩٣	٩٣
رسم بياني ١٥٠: المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير الحماية الرسمية في العينات الثلاث.....٩٣	٩٣
رسم بياني ١٥١: نسبة أنواع الخدمات التي استفادت منها النساء المعنفات اللاجئات لمراكز العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز.....٩٤	٩٤
رسم بياني ١٥٢: أنواع الخدمات التي استفادت منها النساء المعنفات اللاجئات لمراكز العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز.....٩٤	٩٤
رسم بياني ١٥٣: تأثير العنف الأسري على عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز.....٩٥	٩٥
رسم بياني ١٥٤: الحالات المستفيدة من خدمات دار الأمان لعام ٢٠١٤ من حيث شكل العنف.....١٤٢	١٤٢
رسم بياني ١٥٥: إحصائيات حالات العنف الأسري التي لجأت لمركز عائشة يتيم الاستشاري ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١.....١٤٤	١٤٤
رسم بياني ١٥٦: حالات العنف الأسري من النساء بمركز عائشة يتيم بين ٢٠٠٧-٢٠٠٩.....١٤٥	١٤٥
رسم بياني ١٥٧: إحصائيات الحالات المعنفة الواردة لمكتب الدعم القانوني للمرأة بالاتحاد النسائي ٢٠٠٧-٢٠١٣.....١٤٥	١٤٥

### فهرس الجداول الإيضاحية

جدول ١: إحصائيات حالات النساء المعنفات المستفيدات من خدمات مأوى دار الأمان ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤.....١٤١	١٤١
جدول ٢: إحصائيات تفصيلية عن النساء اللاجئات بدار الأمان في سنة ٢٠١٤.....١٤١	١٤١
جدول ٣: الحالات المستفيدة من مأوى جمعية الحماية من العمالة الوافدة ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥.....١٤٢	١٤٢

# الفصل السابع

## مرفقات الدراسة





## مرفق رقم (١): الإحصائيات المحلية عن العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين

### إحصائيات دار الأمان التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية

عدد حالات النساء المعنفات المستفيدة من خدمات مأوى دار الأمان من سنة ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤ «١٠»:

اسم المركز	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
مأوى دار الأمان	٢٠٩	١٥٧	١٢٤	١٤٢	٢٠٦	٢٣٢

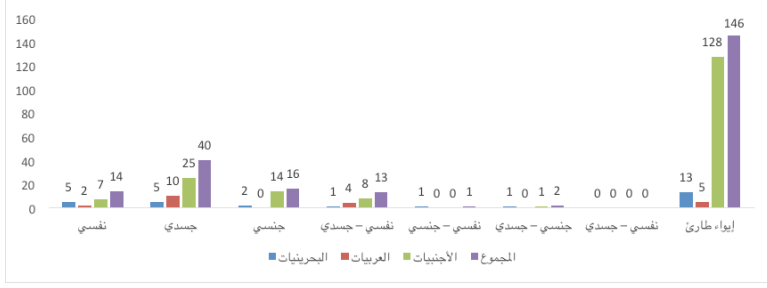
جدول ١: إحصائيات حالات النساء المعنفات المستفيدات من خدمات مأوى دار الأمان ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤

ولقد وصل عدد النساء المتعرضات للعنف اللاجئات بدار الأمان في سنة ٢٠١٤ الى ٢٣٢ حالة، ٣٣ منهم بحرينيات، ٢٨ عربيات و١٧١ من أجنبيات. وبينت الإحصائيات أيضاً بأن ٥٧٪ من المعنفات في الدار هن من فئة المتزوجات، وأن ٣٠٪ منهن من الفئة العمرية بين ٣٢ و٤١ سنة. (موقع وزارة التنمية الاجتماعية، وجريدة الوسط العدد ٤٧١٤، ٤ أغسطس ٢٠١٥)

الجنسيات	إيواء طارئ	نفسي - جسدي	جنسي - جسدي	نفسي - جسدي	نفسي - جسدي	جنسي - جسدي	نفسي - جسدي	نفسي - جسدي	المجموع
البحرينيات	١٣	٠	١	١	١	١	١	٥	٢٨
العربيات	٥	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٢	٣٣
الأجنبيات	١٢٨	٠	١	٠	٨	٠	٧	٧	١٧١
المجموع	١٤٦	٠	٢	١	١٣	١	١٤	١٤	٢٣٢

جدول ٢: إحصائيات تفصيلية عن النساء اللاجئات بدار الأمان في سنة ٢٠١٤

١٠ الأرقام في سنة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ تشمل حالات الاتجار أيضاً حيث لم تتوفر على الإحصاءات التفصيلية لاستبعادها من المجموع. المصدر: موقع وزارة التنمية الاجتماعية سنة ٢٠١٠ لم تصرح الوزارة بأي إحصائية لعدد الحالات في هذه السنة.



رسم بياني ١٥٤: الحالات المستفيدة من خدمات دار الأمان لعام ٢٠١٤ من حيث شكل العنف

## إحصائيات جمعية حماية العمالة الوافدة وأهم التوصيات التي أصدرتها عام ٢٠١٢ لتحسين وضع عاملات المنازل

تدير وتحافظ جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS) على مأوى صغير ومتواضع للعاملات الوافدات ضحايا الإساءة والاستغلال منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٥م، حيث احتضن هذا المأوى العديد من العاملات الوافدات معظمهم من عاملات المنازل (٩٥٪). وفيما يلي إحصائيات حالات العاملات الأجنبيات المستفيدات من خدمة المأوى بحسب تقارير الجمعية:

الجنسية	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الهندية	٨٠	٨٠	٥٦	٩٣
الاثيوبية	٥	١٩	٤٤	٣٠
السيريلانكية	٢٣	٤٧	٢٨	٣٢
اليوغندية	٠	١	٥	١
الكينية	٢	٣	٢	١
الاندونيسية	٠	٢	١	١
الفلبينية	٠	٠	١	٠
الفينية	٣	٣	٠	٦
ايفورية	٠	١	٠	٠
الباكستانية	٠	٠	٠	٢
البنغلاديشية	٠	٠	٠	١
النيجيرية	٠	٠	٠	١
النيبالية	١	٠	٠	٠
المجموع الكلي للحالات	١٢٤	١٥٦	١٤٧	١٦٨

جدول ٢: الحالات المستفيدة من مأوى جمعية الحماية من العمالة الوافدة ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥

وفيما يلي أهم التوصيات التي أوردتها الجمعية عام ٢٠١٢ لتحسين وضع العمالة الوافدة في البحرين، نقتطف منها التوصيات ذات العلاقة بعاملات المنازل:

١. توصي جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS) أنه ينبغي إشراك جميع الموظفين، بما في ذلك عمال المنازل، في إجراءات تجديد وإلغاء التأشيرة من أجل تجنب الحالات التي يكون فيها العامل يجهل أنه تم تجديد تأشيرته أو إلغاؤها.

٢. توصي جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS) بشدة أيضا على إدراج عمال المنازل في قانون العمل. كما توصي أيضا بأن توقع البحرين على اتفاقية منظمة العمل الدولية (ILO) رقم ١٨٩ التي تبنتها مؤخرا بشأن «العمل اللائق للعمالة المنزلية». ملاحظة: لقد أصدرت حكومة البحرين مؤخرا قانون عمل جديداً (يوليو ٢٠١٢م) يشمل عمال المنازل. لا يزال يتعين علينا أن نرى ترجمة رسمية باللغة الإنجليزية لهذا القانون الجديد. على الرغم من أننا نعتبر هذا «خطوة في الاتجاه الصحيح»، إلا أن المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أنه تم تضمين عمال المنازل في ١٣ مادة فقط من أصل حوالي ٢٠٠ مادة احتواها القانون.

٣. ترى جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS) أن كثير من ممارسات بعض وكالات القوى العاملة أمرا غير مقبول وسترحب بإصلاح ممارساتهم المجردة من الضمير في بعض الأحيان. ملاحظة: في بعض الوكالات لا تزال النساء محصورين في أماكن إقامة مكتظة، مع عدم كفاية الغذاء أو الماء، ببساطة محجوزون في أماكن إقامتهم. لا زال بعض الوكلاء يستخدم الإساءة البدنية أو التهديد لثني عاملات المنازل عن «الهروب» حيث لدينا العديد من حالات الاعتداء الجنسي المبلغ عنها التي يرتكها وكلاء القوى العاملة. في بعض الوكالات لدينا خبرة في خلق مناخ مملوس من الخوف يتم فيه تشجيع الموظفين على المشاركة في الممارسات التعسفية تجاه عاملات المنازل الذين من المفترض أن يكونوا تحت «رعايتهم».

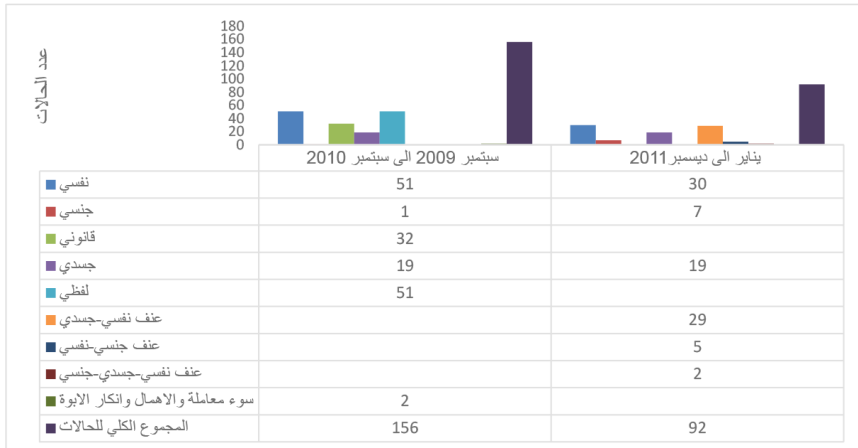
٤. توصي جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS) الأقرار بانتهاك حقوق عاملات المنازل على هذا النحو. ملاحظة: غالبا ما تترك عاملات المنازل أماكن عملهم لأنهم لم يحصلوا على رواتبهم أو بسبب أنهم تعرضوا لسوء المعاملة أو المضايقة. على الرغم من أن العمالة المنزلية تقوم بالإبلاغ عن هذه الحالة، إلا أنه بمجرد انفصالها عن كفيلها يجعل من إقامتها غير قانونية. قد تعاقب عن طريق حبسها ومن ثم ترحيلها بدون صرف راتبها أو بدون أي تعويض عن سوء المعاملة أو المضايقة على الرغم من أن الكفيل هو الذي شكل خرقا للاتفاقية تضاف بعدم دفع راتبها أو الإساءة لها.

٥. توصي جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS) أن يتم رفع الحد الأدنى للأجور المطلوبة من قبل الأسر لتأهلهم تقديم طلب الحصول على تأشيرة عاملة منزلية من -/٣٥٠ دينار بحريني فما فوق، في الشهر. ملاحظة: ترى جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS) أن الرقم المنخفض هذا قديسهم في ارتفاع معدلات عدم دفع الرواتب أو دفع رواتب أقل للعامل المنزلي.

## إحصائيات مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين

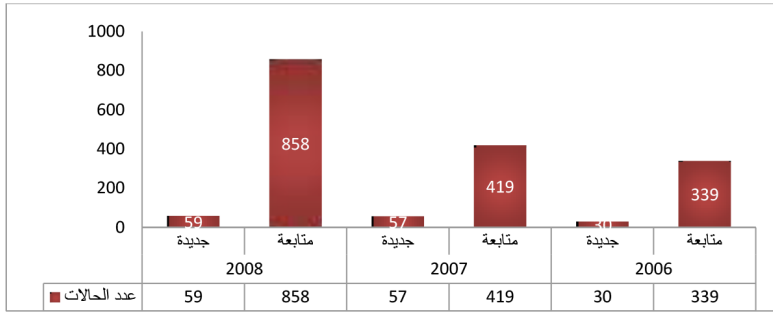
فيما يلي بعض الإحصائيات التفصيلية لمركز عائشة يتيم التي تم الحصول عليها من المركز وفيها تفاصيل أنواع العنف المرتكب على الحالات:

٢٠١٥	٢٠١٤	
٧١	٥٩	عدد حالات مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري
٪١٧		نسبة الزيادة السنوية
٪٨٠	٪٨٣	نسبة العنف النفسي
٪١٧	٪٣١	نسبة العنف الجسدي
٪٢٧	٪١٨	نسبة العنف الاقتصادي
٪١	٪١	نسبة العنف اللفظي
٪٤	٪٠	نسبة العنف الجنسي



رسم بياني ١٥٥: إحصائيات حالات العنف الأسري التي لجأت لمركز عائشة يتيم من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١

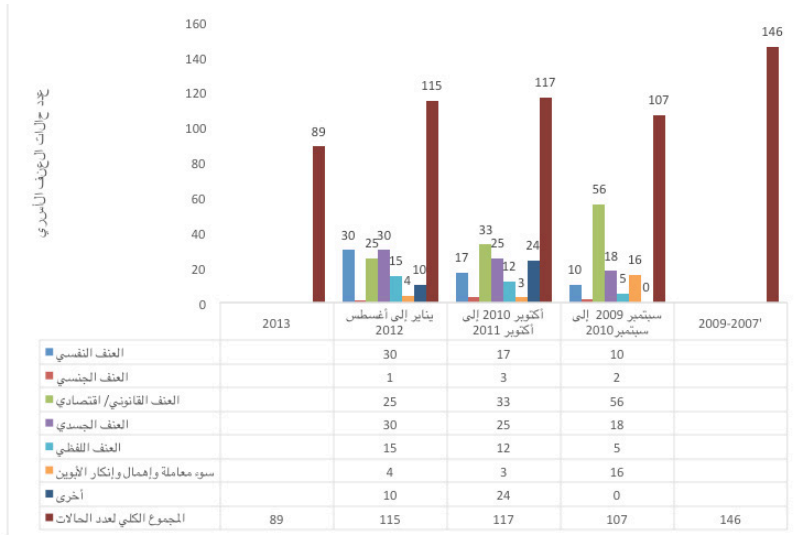
وهناك بعض الإحصائيات لسنوات سابقة صرح بها المركز لصحيفة أخبار الخليج (المحروس، ٢٠٠٨):



رسم بياني ١٥٦: حالات العنف الأسري من النساء بمركز عائشة يتيم بين ٢٠٠٧-٢٠٠٩  
المصدر: صحيفة أخبار الخليج، العدد ١١٢٢٢، ديسمبر ٢٠٠٨

## إحصائيات مركز الدعم القانوني للمرأة السابق بالاتحاد النسائي

فيما يلي الإحصائيات التفصيلية التي تم الحصول عليها من مركز الدعم القانوني وتصريحات المركز في الصحافة المحلية:



رسم بياني ١٥٧: إحصائيات الحالات المنعفة الواردة لمكتب الدعم القانوني للمرأة بالاتحاد النسائي ٢٠٠٧-٢٠١٣  
« ١١ »

١١ المصدر لسنة ٢٠١٣ من صحيفة الأيام، العدد ٩١١٤، مارس ٢٠١٤. المصدر لسنوات الأخرى من مكتب الدعم القانوني للمرأة بالاتحاد النسائي.

## مرفق رقم (٢) نسخة من الاستبيان الإلكتروني الموجه للنساء المتعرضات لعنف أسري في مملكة البحرين



نسيم  
Naseem  
رسائل تلامس القلوب

### استبيان عن واقع العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين

هذا الاستبيان خاص بالنساء القاطنات في مملكة البحرين اللاتي يُرحن لشكل من أشكال العنف (الجسدي، النفسي، اللفظي، الاقتصادي، الجنسي) في حياتهن في محيط الأسرة، ويملى من قبل المرأة المعنفة بنفسها أو من هو على معرفة قريبة بها.

**Required \***

أولاً: بيانات المُعْتَفَّة (المعتدى عليها)

**\* العمر**

**\* الجنسية**

- بحرينية  
 خليجية  
 عربية  
 أخرى

**\* المحافظة**

- الشمالية  
 العاصمة  
 الجنوبية  
 المحرق

**\* الحالة الاجتماعية**

- حياء  
 متزوجة  
 مطلقة  
 متهورة/مطلقة  
 أرملة

**عدد الأولاد (إن وجد)**

**\* عدد أفراد الأسرة القاطنون في المنزل**

**\* المستوى التعليمي للمرأة \***

- أدنى من الثانوية العامة  
 الثانوية العامة  
 دبلوم أو بكالوريوس  
 ماجستير  
 دكتوراه

**\* طبيعة العمل \***

- مطالبة  
 ربة منزل  
 موظفة  
 عمل خاص  
 متقاعدة

**ثانياً: بيانات مرتكب العنف (المعتدي)**

**\* صلة قرابة مرتكب العنف \***

في حال تعدد مرتكبي العنف الرجاء ملئ استمارة لكل حالة أو تسجيل الملاحظات في أسفل الاستبيان

- زوج  
 أب  
 أخ  
 ابن  
 أحد الأقارب (عم ، خال، ولد العم، الخ)

:Other

**\* العمر \***

**\* الجنسية \***

- بحريني  
 خليجي  
 عربي

:Other

**\* المستوى التعليمي \***

- أدنى من الثانوية العامة  
 الثانوية العامة  
 دبلوم أو بكالوريوس  
 ماجستير  
 دكتوراه

**طبيعة العمل \***

- طالب  
 عامل  
 موظف  
 عمل خاص  
 متقاعد

**الأمثلة**

**1) ما نوع العنف الذي تعرضت له \***

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- عنف جنسي  
 عنف جنسي  
 عنف اقتصادي  
 عنف نفسي ومعنوي  
 عنف لفظي

**في حال تعرضت لعنف جنسي، ما هي الأمور التي تعرضت لها**

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- الضرب  
 الرمي أو الضرب بالأكواب السليمة  
 الخنق  
 الدفع  
 الإكراه على الإجماع  
 الإكراه على تعاطي الكحول أو المخدرات  
 Other:

**في حال تعرضت لعنف جنسي، ما هي الأمور التي تعرضت لها**

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- الإغتصاب  
 الإكراه الجنسي  
 التحرش  
 الإذاء الجنسي أثناء العلاقة الجنسية  
 Other:



في حال تعرضتي لعنف اقتصادي، ما هي الأمور التي تعرضتي لها  
(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- الحرمان من الراتب
- منع من مزاولة العمل أو التعليم
- سلب وسرقة الأموال و الممتلكات
- النصب
- حجز البطاقات البنكية
- الحرمان من الميراث
- الحرمان من النفقة
- استغلال التوكيل العام والسجلات التجارية
- تبيد وتلف ممتلكات الأسرة

:Other

في حال تعرضتي لعنف نفسي ومعنوي، ما هي الأمور التي تعرضتي لها  
(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- الإهانة
- التحقير
- الخصام
- الضغط والإكراه
- النقد المستمر
- الطرد من البيت
- الهجر
- الحبس
- التهديد
- الخيانة الزوجية
- التجامل \ الإهمال

:Other

في حال تعرضتي لعنف لفظي، ما هي الأمور التي تعرضتي لها  
(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- التشتيم والسب
- اللذف والطنين بالترف
- التهكم والسخرية

:Other

**(2) في أي من المراحل العمرية التالية تعرضت لأي شكل من أشكال العنف \***  
(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

أقل من 12 سنة

من 13 سنة إلى 17 سنة

من 18 سنة إلى 35 سنة

من 36 سنة إلى 45 سنة

من 45 سنة إلى 65 سنة

أكثر من 65 سنة

**(3) ما مدى تكرار تعرضك لأي من ممارسات العنف: \***

مرة واحدة فقط

مرات قليلة

بشكل متكرر

**(4) هل هناك أسباب وراء تعرضك للعنف \***

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

تعرض للعنف عندما أurd على كلامه أو أكون قد استفزرت مرتكب العنف بالكلام والعمل

تعرض للعنف عندما أرفض الرضوخ لمطالب معينة مع وجود مبرر للرفض

تعرض للعنف عندما أطلب حقوق معينة مثل تحمل المسؤولية المالية

تعرض للعنف عندما أرفض علاقته العاطفية وممارسته الجنسية خارج إطار الزواج

تعرض للعنف لأسباب جنسية (عدم رضيتي أو قدرتي لإقامة الجنس أو عندما أشكر من ضعف قدرته الجنسية)

تعرض للعنف بسبب خيائتي الزوجية

تعرض للعنف لأسباب لا أراها مبررة لممارسة العنف ضدي

تعرض للعنف من دون سبب

Other:

**(5) هل هناك أسباب محددة في شخصية مرتكب العنف تدفعه لممارسة العنف ضدك \***

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

أسباب نفسية (مرض نفسي وعقلي)

أسباب اجتماعية (الكثر وموروثات اجتماعية تؤيد العنف)

أسباب اقتصادية (عامل عن العمل- الفقر-الديون-الضغوط في مكان العمل-البخل)

الفساد الأخلاقي (سلوك منحرف للمتعنف من قبيل تعاطي الكحول أو المهدرات أو الدخنة الخ)

أسباب متعلقة بمفاهيم خاطئة للدين (مثلا مفهوم الطاعة، مفهوم القوامة للرجل، الخ)

Other:

**(6) عندما تتعرضين للعنف يحدث ذلك أمام \***

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

لا أحد - تكون لوحدها

الأصدقاء

أفراد العائلة أو الأصدقاء

الغرباء

**(7) كيف تتصرفين عادة بعد تعرضك للعنف \***

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

السكوت \ البكاء

تبادلين العنف بالعنف \ الدفاع عن النفس

الخروج من المنزل

المبادرة بطلب الطلاق

محاولة الحصول على المساعدة

:Other

**(8) هل هناك شخص آخر في محيط أسرتك يتعرض لعنف مشابه من قبل مرتكب العنف نفسه؟ \***

مثلا : الأبناء - الأخوة - العائلة

نعم

لا

إذا اجبتي بنعم في سؤال (8)، فمن هو :

**(9) هل تقومين \ قمت باختيار أحد بما تتعرضين له من عنف؟ \***

نعم

لا

إذا اجبتي بنعم في سؤال (9)، من تقومين باختياره

إذا اجبتي بـ لا في سؤال (9)، ما هو السبب

**(10) في حال تعرضك للعنف هل لجنت للتدابير التالية \***

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

إبلاغ الشرطة

طلب فحص وتقرير طبي

طلب لجوء لأحدى المراكز المختصة بالعنف الأسري

طلب الحماية من الأهل

اللجوء للقضاء

لا لم الجأ لما سبق

11) في حال اختيار الإجابة في السؤال السابق هو عدم لجونك لأي من التدابير المذكورة، اذكر سبب عدم إبلاغك عن تعرضك للعنف

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- الخوف من مرتكب العنف
- الحفاظ على السمعة
- الاعتماد على الدخل المالي لمرتكب العنف
- الخوف من الطلاق والوحدة
- الخوف من ضياع الأبناء ومستقبلهم
- الاعتقاد بعدم جدوى المؤسسات الرسمية وانحيازها للرجل
- رفض الأهل وعدم دعمهم
- تنقل العنف كونه أمر طبيعي

12) في حال لجونك للمراكز المختصة بالحماية من العنف الأسري ما نوع الخدمات التي حصلت عليها

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- ارتداد أسري / اصلاح زوجي
- استشارة قانونية
- رعاية وعلاج نفسي
- دفاع قانوني (توكيل محامي)
- مأوى / توفير سكن مؤقت
- دعم مادي

Other:

13) الأسئلة الستة التالية تدور حول تأثير العنف الذي تعرضت له على حياتك

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

أ. أتر على صحتي الجسدية \*

متأثر: (عاقبة دالمة أو مؤقتة - تشوهات - صدمات - آلام - مرض)

نعم

لا

ب. أتر على حياتي الاجتماعية \*

متأثر: فقد حضنة الأطفال - تشتت الأسرة - الانطوائية - الرجة من الزواج مرة ثانية - انعدام الثقة بالآخرين)

نعم

لا

ت. أتر على حياتي العلمية \*

متأثر: تأخر دراسي - التوقف عن الدراسة وانعدام الرغبة في التلم - التفكير على مستوى التحصيل العلمي - اختيار تخصص لا أرغبه)

نعم

لا

**ت. أتر على حياتي العلمية \***

متأثر: (تأخر دراسي - التوقف عن الدراسة و انعدام الرغبة في التعلم - التكتير على مستوى التحصيل العلمي - اختيار تخصص لا أرويه)

نعم

لا

**ت. أتر على الجانب النفسي \***

متأثر: (اكتئاب - خوف - شعور بالظلم والرغبة في الانتقام - احتكار الذات - رهاب اجتماعي)

نعم

لا

**ج. أتر على حياتي الاقتصادية \***

متأثر: (فقد الوظيفة والبطالة - عدم قدرة على الحصول على احتياجاتي الأساسية - عدم قدرة على الحصول على عمل - اضطرار للحصول على المال بطرق غير شرعية كالالتسول والسرقة)

نعم

لا

**ح. أتر على سلوكي أو سلوك الأبناء الأخلاقي \***

متأثر: (الانجراف الى الدعرة - الاندماج على الكحول والمخدرات - اللجوء الى العنف و الجريمة)

نعم

لا

أي ملاحظات أخرى

بيانات أخرى

**تم ملئ الاستمارة بواسطة \***

المعنة / المعنى عليها

أحد اقاربها أو شخص على معرفة بها

في حال رغبتك أن نتواصل معك أو لحاجتك للمساعدة

اسم المعنة / المعنى عليها (اختياري):

رقم الهاتف (اختياري):

Submit

.Never submit passwords through Google Forms









---

---

---

---

---

٨. هل تمتلك الحالات وثنائق أو تقارير رسمية تثبت الضرر الناتج عن العنف الواقع عليها:

٥ نعم ، أذكر ماهي: \_\_\_\_\_

---

---

---

٥ لا

٩. أي ملاحظات أخرى هامة:

---

---

---

---

---

---

## مرفق رقم ( ٤ ) : نسخة من الإستبيان الإلكتروني عن واقع العنف الأسري ضد المرأة الموجه للذكور في مملكة البحرين

### استبيان عن واقع العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين (للذكور)

هذا الاستبيان موجه للرجال البالغين في مملكة البحرين أي كانت حالتهم الاجتماعية، لاستطلاع آرائهم حول ظاهرة تعرض النساء للعنف الأسري وبشكله البدني، النفسي، اللطيف، الاقتصادي، الجنسي، وهو جزء من دراسة يقودها مركز تفوق الاستشاري لدعم قضايا النساء حول العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين. ويعرف العنف الأسري على أنه أي فعل ضيق على أساس الجنس يتم منه أو يحتمل أن يتم منه أي أو معاناة جنسية أو جنسية أو نفسية للزوجة، بما في ذلك التهديد بقراب مثل هذه العمل والإكراه أو الحرمان التام من الحرية عندما يقع ذلك في الحياة الخاصة أو الأسرية. هذا الاستبيان سري تماماً ولا يتقبل الكشف عن هوية المشارك.



We Respect Her



مركز تفوق الاستشاري لدعم قضايا النساء  
Tafawuq Center For Women & Gender

NEXT

### استبيان عن واقع العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين (للذكور)

\* Required

أولاً بيانات شخصية

ملاحظة اسم المشارك غير مطلوب وهدية المشاركة سرية تماماً. هذه معلومات ديموغرافية عامة مهمة لتبحث فقط

\* العمر

Your answer

\* الجنسية

- بحريني  
 خليجي  
 عربي  
 أخرى

\* المحافظة

- الشمالية  
 العاصمة  
 الجنوبية  
 மற்றى

\* الحالة الاجتماعية

- أعزب  
 متزوج  
 متزوج ولكن منقطع عن الزوجة في المعيشة  
 مطلق  
 زمل

\* عدد الأولاد (إن وجد)

Your answer

\* عدد أفراد الأسرة العاطنون في المنزل

Your answer

\* المستوى التعليمي

- أدنى من الثانوية العامة  
 الثانوية العامة  
 دبلوم أو بكالوريوس  
 ماجستير  
 دكتوراه

\* طبيعة العمل

- طالب  
 عامل عن العمل  
 موظف  
 عمل خاص  
 متقاعد

\* المستوى العمومي للأسرة

- ضعيف  
 متوسط  
 جيد جداً  
 ممتاز

BACK

NEXT



## النص الأول

أسئلة ترميز التي يعالج تجربة شخصية في موضوع البحث

1.1 إذا كانت الإجابة على السؤال الأول بـ "نعم"، فما هي صلة قرابته بيهذه المرأة؟ \*

- زوجته  
 أمه  
 ابنته  
 أختها  
 جدها  
 طفلة  
 خالمة المنزل  
 إحدى قريبته (بنة أختها/ أختها، عمه، أعم)

## بملاحظة

(إذا تعددت الشخصيات، اختر الشخصية الأبرز ولكنك الشخصيات الأخرى في الملاحظات نهاية الإختيار)

1.2 ما هو نوع القوة أو الظهور الذي استخدمته ضد المرأة المذكورة؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) \*

- جسدي (ضرب، خلق، دفع، حرق الخ)  
 جنسي (انقصاب، إكراه جنسي، تمزيق، إنباء الشاة العذقة الجنسية)  
 اقتصادي (حرمان من اللقاة، حرمان من الراتب، منع من العمل، حرمان من ميراث، نصب، حجز الحقوق البنكية، الخ)  
 نفسي و معنوي (الإهانة، التحقير، التصداء، الضغوط والإكراه، نقد المسكر، الهجر، التهديد، التلاعب، القيلة الروحية، العزل، من المنزل الخ)  
 قلبي (كثرة السب، اللقاف وطمع بالشر، التحقير والسخرة، الخ)

1.3 في أي من المراحل العمرية التالية لجأت لاستخدام الممارسات السابق ذكرها؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) \*

- أقل من 12 سنة  
 13 سنة إلى 17 سنة  
 18 سنة إلى 35 سنة  
 36 سنة إلى 45 سنة  
 46 سنة إلى 65 سنة  
 أكثر من 65 سنة

1.4 ما مدى تكرار لجولتك لاستخدام هذه الممارسات ضد المرأة؟ \*

- مرة واحدة فقط  
 مرات قليلة  
 بشكل متكرر

1.5 من وجهة نظرك، هل كان استخدامك لأي من الممارسات السابقة ضد المرأة لها مبررات مشروعة؟ \*

- نعم  
 لا

1.6 ما هي المبررات التي دفعت للتقيام بهذه الممارسات ضدها؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) \*

- لأنها تستحقني بالخدم والعمل وكتر، على كتمني  
 لأنها لا تطعني وترفض الرجوع لطفت معينة حتى مع وجود مبرر القرض  
 لأنها دائما الصلابة بالبور معينة تكسرها حتى لها مثل اللقاة في غيرها  
 لأنها ترفض علاقاتي العنصرية وممارساتي الجنسية خارج إطار الزواج في حين أرى أنك حرة شخصية  
 لأسباب جنسية مثل عدم رغبتي أو قنيتها لإقامة الجنس أو عندما تشكلني من ضعف قنيتي الجنسية  
 دفاعاً عن الشرف (بسبب خيانة زوجتي لي / ارتكاب المرأة لثرا)  
 دفاعاً عن النفس لأنها هي من بدأت بالهتف  
 لا يوجد سبب محدد، فلا أحتاج مبرر لاستخدام القوة  
 لأنني أشكك في "القائمة" ببعض الشقة الكاملة على الأسرة، وفق المعايير الكاملة  
 أنا أعلم بأن ليس هناك مبرراً مشروعا لاستخدام العنف على الرغم من ممارستي له  
 Other: \_\_\_\_\_

1.7 ما هي الظروف التي جعلتك تلجأ لهذا النوع من الممارسات ضد المرأة في محيط أسرتك؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة) \*

- ظروف اقتصادية (مثل من العمل- التفرغ- الخ) في مكان العمل، الخ)  
 ظروف نفسية (كالتفاد، حزن شديد، اضطراب نفسي وعقلي معين، الخ)  
 ظروف اجتماعية (استخدام القوة هو أمر تأبني طبيعياً تربيت عليه في محيط أسرتي)  
 ظروف سلوكية (عندما تكون كنت تأبني العمل أو المصبرات أو علاقة غير شرعية الخ)  
 Other: \_\_\_\_\_

1.8 عندما لجأت لهذه الممارسات ضد المرأة، حدث ذلك أمام من؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) \*

- لا أحد - كنا لوحنا  
 الأهل  
 فرد واحدة أو الأصدقاء  
 الغرباء

1.9 ما هي التدابير التي لجأت إليها المرأة التي مارست عليها القوة/ الظهور؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) \*

- قدمت بلاغ جندي في مركز الشرطة  
 كتبت بطلب لعصم وتكرير على إثبات حالة اعتداء جندي أو جنسي  
 لجأت لإحدى المراكز المختصة بالمضف الأخرى  
 طلبت الحماية من الأهل  
 لجأت للصداء ورفعت على دعوى قضائية  
 لم تلجأ لما سبق وفضلت السكوت

1.10) في حال لم تُلجأ المرأة لأي من التدابير المذكورة، باعتقادك لم فضلت السكرتير؟  
(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- لأنها تؤمن بأن هذه الممارسات هي جزء من الحياة الأسرية /الزوجية
- خوفاً مني ومن العواقب
- خوفاً من أن تفتضح عنها المصروف/ الثقة
- خوفاً من الطلاق والوحدة
- خوفاً من ضياع الأبناء ومستقبلهم وقد الحضانة
- هي تكمن بعدم جدوى المؤسسات الرسمية وثباتها تنصف الرجل على أي الأحوال
- رفض أظنها تتهمرد وصد دعمهم لها في تلك

1.11) هل تتسم بالندم على ما أقدمت عليه من ممارسة للقوة أو النهي أو الحرمان ضد المرأة في محيط أسرته؟ \*

- نعم
- لا

BACK

NEXT

#### النص الثاني

الرجل الذي لم يعارض أي نوع من أنواع العنف ضد المرأة في محيط أسرته

2.1) في حين أنك لم تعارض أي نوع من أنواع العنف على امرأة في محيطك الأسري، اختر الجمل التي تعد من وجهة نظرك "مثيراً مشرعاً" للرجل لاستخدام العنف ضد المرأة من محيط أسرته (يمكن اختيار أكثر من إجابة) \*

- عندما تزد المرأة على كلامه أو تسخره، ويكلمه والقل
- عندما ترفض المرأة الرضوخ لطلبات معينة حتى مع وجود مبرر لرفضها
- عندما تتسم المرأة في إجاباتها الزوجية / الأسرية من وجهة نظره
- عندما تطالب المرأة بأمر معينة تعتبرها حقوق شرعية مثل الثقة أو غيرها
- عندما ترفض الزوجة علاقته العاطفية وممارسته الجنسية خارج إطار الزواج
- لأسباب جنسية مثل عدم رغبته أو قدرتها لإقامة جنس أو عندما تتكرر من ضعف قدرته الجنسية
- عندما ترتكب المرأة عداوة زوجية/ تقيم علاقة غير شرعية
- عندما يريد الدفاع عن النفس لما تكون هي من بدأت بالعنف
- يمكن لرجل استخدام العنف ضد المرأة حتى بدون سبب مبرر
- لا يوجد أي مبرر شرعي لاستخدام العنف، تمثل المسائل بالحوار والتفاهم دائماً
- Other: \_\_\_\_\_

2.2) هل في محيط أسرته نساء عتيقن/يعتقن من العنف الأسري مورس/يعارس عليهن من أحد أقربائهن؟ \*

- نعم
- لا

2.2) هل في محيط أسرته نساء عتيقن/يعتقن من العنف الأسري مورس/يعارس عليهن من أحد أقربائهن؟ \*

- نعم
- لا

2.2) إذا كانت الإجابة بـ "نعم" في السؤال السابق، فما صلة قرابتك بتلك المرأة؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- زوجتي
- أمي
- ابنتي
- ثقتي
- جدي
- حاملة المنزل
- إحدى قريباتي ( ابنة أختك أو أختك، ابنة عمك، ابنة عمك، ابنة عمك، عمك، عمك)

2.2) ب) من مارس/يعارس عليهن هذا العنف؟ (الأب، الأخ، الخال، العم، الخ)

Your answer

BACK

NEXT

القسم الثالث

3.1 إلى أي مدى تعتمد بأن استخدام العنف يمتد أنواعه (الجسدي، اللفظي، النفسي، الاقتصادي، الجنسي) عند المرأة في محيط أسرتها هي ظاهرة موجودة في مجتمعنا البحريني؟\*

	1	2	3	4	5
ظاهرة منتشرة	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
ممارسات قليلة	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

3.2 هل كنت شخصياً ضحية من ضحايا العنف الأسري خلال أي مرحلة من مراحل حياتك؟\*

- نعم  
 لا

3.2 (ب) إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بـ "نعم"، فمن كان الجاني؟

- الأب  
 الأخ  
 الجد  
 الأم  
 الزوجة  
 الأخت  
 أحد قريبك (عم، والد العم، الخ)  
 Other : \_\_\_\_\_

3.2 (ب) ما هو نوع العنف الذي تم استخدامه ضدك؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- جسدي (ضرب، خنق، دلع، حرق الخ)  
 جنسي (اعتصاب، اكراه جنسي، تعريض، إيذاء لثاء العلاقة الجنسية)  
 اقتصادي (حرمان من التكلفة، حرمان من الراتب، منع من العمل، حرمان من ميراث، نصب، حجز البطاقات البنكية، الخ)  
 نفسي و معنوي (الإهانة، التحقير، الخصام، الضغط والاكراه، النقد المستمر، الهجر، التهديد، التجامل، العيانة الزوجية، المنرد من المنزل الخ)  
 لفظي (اشتم والسب، الذف واللعن بالشرف، التهكم والسخرية، الخ)

2.3 من وجهة نظرك، كيف يمكن التصدي لمشكلة ممارسة العنف الأسري في مملكة البحرين بشكل عام؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)\*

- وضع قوانين صارمة تجرم وتعاقب على أي ممارسة للعنف الأسري بكافة أشكاله  
 فرض دورات إجبارية لتعقبين على الزواج عن كيفية إدارة الحياة الزوجية والابتعاد عن ممارسة العنف  
 اعداد برامج توعوية عند العنف موجبة لكل شرائح المجتمع وخاصة الشباب والأطفال لخلق جيل يرفض ممارسة العنف بكل أنواعه  
 تجديد الخطاب الديني لتصبح المفاهيم العاطلة عن الدين الإسلامي بخصوص قوامة الرجل في الأسرة ومفهوم الطاعة والولاية والتأديب الشرعي، الخ  
 Other: \_\_\_\_\_

BACK

NEXT

## ما هو مركز تفوق؟

مركز "تفوق" لدعم قضايا النساء هي مؤسسة تسعى للعمل والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني للتوعية بحقوق النساء الإنسانية وتبسيط الضوء على الأسباب المبيقة لتطويع وضع النساء وتمتعهن بالمواطنة الكاملة، وذلك من خلال استخدام مختلف الآليات من ضمنها:

- تنظيم ورش العمل وحلقات النقاش
- تنظيم حملات الضغط والمدافعة
- إعداد الدراسات والأدلة العملية
- عرض أفلام ذات صلة وفتح نقاشات حولها
- استخدام مختلف وسائل التواصل الاجتماعي

## الرؤية:

مجتمع واعي مسؤول يتساوى أفراده في الحقوق والواجبات

## الأهداف:

- التوعية والتعريف بالانتهاكات الواقعة على النساء في المجتمع البحريني
- التركيز على الحقوق الإنسانية للنساء في القوانين والاتفاقيات الأممية
- التوعية والتعريف بوضع النساء في النظام القانوني البحريني

للتواصل مع مركز تفوق:

**Email: [info@tafawuqbh.com](mailto:info@tafawuqbh.com)**  
**Website: [www.tafawuqbh.com](http://www.tafawuqbh.com)**  
**Instagram: [@tafawuqbh](https://www.instagram.com/tafawuqbh)**



مركز تفوق الإستشاري لدعم قضايا النساء  
**Tafawuq** Center For Woman & Gender

W W W . T A F A W U Q B H . C O M